

AMAZIGH

www.amadalpresse.com

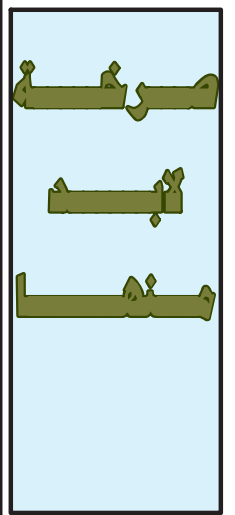
العدد: 158
المجلد: 2963/2013
التاريخ: 11/4/1476 هـ
الطبعة: 2007/10/08
الموضوع: السيرة الذاتية لشيخ الإسلام ابن تيمية

Amazigh World Assembly
تؤتمر السايح لأمازيغ العالم

Planit / +30000+ 13,14 et 15 Décembre 2003
Grand Souss / Maroc 01/02/03 A8 9Σ0 63



أمين ابن الشيخ



الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في اليوم العالمي لحقوق الإنسان

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، نظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ندوة حول موضوع: «الحقوق اللغوية والثقافية في ضوء الدستور». بالمكتبة الوطنية للملكة وذلك يوم 16 دجنبر الحالي.

ورأى عميد المعهد السيد أحمد بوكوس في هذا الحدث مناسبة لعرض الإنجازات في هذا المجال، خاصة في مجالات التعليم والثقافة والحياة الجموعية، ولكن أيضا لاستعراض ما لم يتم إنجازه بعد.

وذكر السيد بوكوس بأن المعهد كان قد وجه في وقت سابق مذكرة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أبرز فيها بعض مظاهر الخلل في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

واعتبر الأمين العام للمعهد السيد الحسين المجاهد، من جانب، أن الحقوق اللسانية والثقافية هي الحقوق الإنسانية التي يتم إغفالها أكثر سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني.

وفقا للسيد المجاهد، فإن الأوراش الجارية تندرج في أفق إصلاح إغفال الثقافة واللغة الأمازيغيتين منذ عقود، مؤكدا أن هذه الأوراش تستجيب للانتظارات المبرر عنها وتبقى مفتوحة أمام الانتقادات البناءة.

وألح السيد المجاهد بالخصوص على المكانة التي ينبغي للغة والثقافة الأمازيغيتين أن تتبوأها في مشروع الجهوية المتقدمة، مشيرا إلى «أهمية الانكباب على الحقوق الثقافية باعتبارها عمادا في التنمية البشرية»، وإلى ضرورة دعم الجمعيات العاملة في مجال النهوض بالثقافة الأمازيغية.

وأكد نائب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان السيد محمد كرين، من جهته، ضرورة إدراج القانون التنظيمي المتعلق برسم الأمازيغية في إطار استراتيجية مندمجة تهدف إلى تعزيز الثقافة الأمازيغية وتوفير الوسائل المادية والبشرية التي من شأنها أن تؤمن وضعها الملائم.

ودعا الفاعل الجموعي، في هذا الإطار، إلى الاعتراف على قدم المساواة بكل مكونات الهوية المغربية، ولينك كرامة أشكال التنميين وتقبل الثقافة الأمازيغية باعتبارها تراثا مشتركا لكل المغاربة كما هو مخصوص عليه في الدستور، مع التركيز على احترام عدم قابلية حقوق الإنسان للتعزير، والنهوض باللغة الأمازيغية حتى تتمكن من مساهمة التطور الحاصل في مختلف المجالات.

واعتبر رئيس النقابة الوطنية لمهنيي المسرح السيد مسعود بوحسين أنه يتعين التطرق لقضية الحقوق اللسانية والثقافية حسب مقاربة أفقية، مضيفا أنها ليست من اختصاص وزارة الثقافة وحدها، بل يجب أن تكون حاضرة في كل السياسات العمومية.

مبادرة عريضة الملبون توقعه لإخراج القوانين التنظيمية لتفعيل وأجراء ترسيم الأمازيغية، لم تكن من باب الاعتباط، بل كان لازال الهدف منها يكمن في كون الإسراع بإخراج تلك القوانين سيفتح الباب أمام تجريم أي تعامل عنصري بالقول أو بالفعل ضد الأمازيغية والأمازيغ، مما من شأنه أن يضع حدا للتصريحات والتصرفات غير المسؤولة والماسية بكرامة المواطنين المغاربة الأمازيغ، التي يقدم عليها بعض الفاقدين للحس الوطني من تجار السياسة والدين لإرضاء مكونات ودول أجنبية دون أن يتعرضوا لأي محاسبة، رغم أنهم يضعون على الحكم مستقبل المغرب كله، ويؤسسون للتمييز والفرقة بين المغاربة، الأمر الذي من شأن تراكمه يوما ما أن يؤدي لا قدر الله إلى أمور قد تأتي على السلم الاجتماعي للبلد كله.

ولم يكن الكلام العنصري والقذحي في حق الأمازيغ للمصري أبو زيد أمام السودانيين وبإحدى مدتهم مؤخرا بمثابة سابقة، بل هي عادة دأب عليها بعض السياسيين وتجار الذين لا يفتخون أفواههم إلا ليسخرو من الأمازيغ. فربيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران نفسه، ما انفك يسب ويشتم الأمازيغ والثقافة الأمازيغية، وتذكر جميعا كيف تجرأ على نعت الأمازيغية وحرفوها تفتيناف بالسنوية، كما وصف الأمازيغ في تصريح آخر بالداراوش الذين لا يظلمون إلا لجرعة شاي وكسرة خبز، وكأن الأمازيغ يتسولون أمام باب بيته في حي الليمون بالرباط. وإذا كان رئيس الحكومة نفسه يقول في الأمازيغ ما لم يقله مالك في الخمس، ولم يتعرض لأي محاسبة سواء داخل حيزه الدال والتمنية أو قانونيا من طرف مؤسسات الدولة ذات العلاقة، فبالتأكيد لن يجد عبد اللطيف وهيبي حين كان رئيسا للفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة، ما يمنعه من أن يمارس بدوره هوى سب وشتم الأمازيغ والأمازيغية التي دأب عليها لأكثر من نصف قرن سياسيون وكتاب مغاربة، باعوا عقولهم واكتروا سننتهم للشرق، إذ اعتبر أن مدينة تامسنا فاشلة وباتلاني فهي لن تصلح إلا «لشلل لكي

يبع فيها الزريعة».

تجار دين آخرين من شيوخ الفتنة، أمثال الغراوي والفيزاري والحدوشي تجاوزوا كل الحدود في مهاجمة الأمازيغ والأمازيغية، وأطلقوا العنان لألسنتهم لينهموا الأمازيغ بالفتنة والتفرقة والعمالة للأجنبي، وللصهيانية، وبأنهم أبناء القردة، ولم يتركوا سببا ولا قذفا إلا وذكره، وكذلك يجدوا من يحاسبهم ولم تتحرك المنظمات الحقوقية أو الأحزاب، ولم يحرك وزير العدل ساكنا، هذا الأخير الذي ينتمي إلى حزب بنكيران وحزب المقرئ أبو زيد، هذا الأخير بدوره الذي يبدو أنه لا يقرأ أو يتكلم إلا ليرضي دهاقنة أحزاب البعث ومن على شاكلتهم من أولياء أمره ونعمته في تنظيمات الشرق المتخلف، شن هجوما منحطا من العربية السعودية على أمازيغ سوس وتجارها ناعتا إياهم بالشح والبخل، وبالعرق المعين، ما يعطينا فكرة عن نوعية المواضيع التي يتفقه فيها كثيرين من دعاة العروبة العنصريين، والإسلام السياسي المناقشين، في مجالسهم مع المشاركة. ونذكر من يبيع شرفهم للمشاركة من دعاة الإسلام السياسي والقومية العربية، أن أهل سوس لم ينتظروا قط هبات الخليجيين والمشاركة من «آل فلان» أو «آل علان»، لتنمية مدتهم وقراهم، إذ في الوقت الذي يتسول فيه دعاة القومية العربية وتجار الدين دول وأحزاب البعث، وجماعات الإخوان المسلمين في الشرق، ويعيون شرف الغرب، ويخونون سيادته واستقلاله، كان أهل سوس الأمازيغ يكدون ويجهدون لخدمة مناطقهم، ولم ينتظروا حتى الدولة المغربية، بل بادروا ببناء المدارس والمستوصفات ودور الطباطبات، كما أخرجوا المياه، وبنوا حتى طرقات، وأسسو مدنا جديدة بأموالهم، التي كسبوها بجرق حيينهم، وبالمقاورة داخل الوطن وخارجه، تلك الأموال التي يحافظون عليها داخل البنوك المغربية، لتستمر في مشاريع تقدم البلاد والعباد، وليس كما دعاة القومية العربية والإسلام السياسي الذين يحرص عدد منهم على فتح حسابات ضخمة في بنوك أجنبية ما يشك ضربة لاقتصاد البلاد ناهيك عن تهريب الأموال.

سوس العالة هي سوس الغنية كذلك، وهي سوس السياسة، والشرف، وسوس المقاومة والتاريخ المجيد، والمسمى المقرئ أبو زيد حين يسخر من فئة من أمازيغ سوس فإنه تماما كالإبن الذي يسرق لحم أبيه ليطعم اللصوص، فلا أبوه يسامحه ولا اللص يكافئه، وتحتة تقدير واحترام لتجار سوس الذين يشتغلون بإمكانياتهم الذاتية ويؤسسون شركات ومؤسسات، ويعملون ويوفرون مناصب الشغل لغيرهم، والأمثلة كثيرة حول قصص نجاح لرجال أعمال أمازيغ من سوس، تماما كنجاح نساء ورجال سوس في السياسة والعلم وكل المجالات، قصص نجاح وسعي للبناء وغيرها على الوطن، لا قصص عنصرية وتكفير والإرهاب والعمالة لا لشرق ولا للغرب. وفي ختام المقال نحمل المسؤولية كاملة للحكومة المغربية وللوزارة العدل التي لا تحرك المتابعة بحق من سبب المغاربة ويبيع شرفهم لإرضاء الأجانب، وكذلك لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تسمح لبعض شيوخ الفتنة باستغلال منابر المساجد في سب الشعب المغربي والس بكرامته، لأن بتغاضبها عن ذلك تدعي هذا النوع من العنصرية والتمييز، الذي إن استمر فسيأتي حتما يوما ما على السلم الاجتماعي بالبلد. يبقى إخراج القوانين التنظيمية التي تنص على تجريم الأفعال والأقوال العنصرية الماسية بالأمازيغ والأمازيغية، أمرا أساسيا ملحا، وما مسيرة يودا باكادير إلا رد فعل عن مثل هذه الممارسات المشينة وعلى حرمان الأمازيغ من كل حقوقهم والسخرية منهم فوق كل ذلك، وهي أمور تحاول إلى حدود الآن الوقوف في مواجهتها سلميا لأن نضالنا يستهدف البناء من أجل مصلحة البلد والشعب، لا القدم من أجل التسمية من الأجانب كما المقرئ أبو زيد وأمثاله يفعلون.

وقديما قال الحكميم الأمازيغي:
wanna immnsin s ubghrir
Art iqday baghrar
ⵎⵎⵓ ⵙⵉⵎⵓⵔ ⵙⵓⵙ
ⵔⵓⵙ ⵙⵓⵔ ⵙⵓⵔ ⵙⵓⵔ

الأرضية المطالبية لمسيرة يودا باكادير من أجل الأمازيغية الآن .. كفى من الحكرة والتماطل



نعلن نحن أمازيغ المغرب أننا، ستخرج يوم 12 يناير 2014 باكادير على الساعة العاشرة والنصف صباحا أمام سنيما سلام بساحة الباطوار، في مسيرة يودا الاحتجاجية، لننشد الحكومة والدولة المغربية، من أجل الاستجابة لما يلي:

• إقرار شامل وكامل للحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية كما تطالب بها تنظيمات الحركة الأمازيغية، مع تفعيل القوي للأمازيغية كلغة رسمية للمغرب كما ورد في عريضة الملبون توقيع.

• الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب وتقديم اعتذار رسمي للأمازيغ.

• التهميش والعنصرية والاضطهاد.

• إقرار راس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا ويوم عطلة مؤدى عنها.

• تجسيد المندوبية السامية للمياه والغابات إلى حين مراجعة كافة القوانين التي تشغل وفقها، خاصة القوانين الخاصة بالملكية الجماعية والفردية للأراضي والغابات، والتي بموجبها تتم مصادرة الأراضي، ونهب الثروة وتوقيوت الأراضي لصالح ذوي النفوذ والشركات على حساب المواطن البسيط.

• التوزيع العادل للثروة ووضع حد لاستغلال السلطة لتحقيق منافع مادية باحتكار استغلال ثروات المغاربة من قبل عائلات نافذة في الدولة.

• محاكمة المورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب المال العام وخيرات الوطن.

• تحسين عموم المواطنين من ولوج الخدمات الاجتماعية وتحسين مردوبيتها، وضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة والرفع من الحد الأدنى للأجور.

• التجريم القانوني للتمييز ضد الأمازيغية والأمازيغ. ورفع الحظر عن منع الأسماء الأمازيغية في سجل الحالة المدنية.

• إطلاق سراح معتقلي القضية الأمازيغية ومعتقلي الرأي وتعويضهم عن المدة التي قضاوها في السجن.

• الاستجابة الفورية والألا مشروطة لطلاب أمازيغ اميضر الذين يعصمون فوق جبال «البيان» منذ أزيد من سنتين.

• اعتبار الدولة من الجرائم التي ارتكبتها في حق أمازيغ الريف سنتي 1958 و 1959 والاستجابة لطلبات الطلبة المحلية بالمناطق.

• رفع الحظر عن الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي.

• رفع كل أشكال الحكرة والاقتصاد عن الفنانين والمبدعين والكتاب الأمازيغ وضمان جميع حقوقهم المادية والمعنوية ووضع حد

للتمييز في دعم الدولة للجمعيات والإعلام والسينما الأمازيغية. إقرار جهوية ديمقراطية تعترف بالخصوصيات الثقافية لكل جهة، وضمان الحد الأدنى من التسيير الذاتي والاقتصادي والسياسي والثقافي للجهات (الريف، الأطلس، سوس والجنوب الشرقي).

• فك العزلة عن المناطق الناطقة بالأمازيغية والمهمشة وجبر الضرر الفردي والجماعي للمناطق التي عانت من ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان جراء مقاومتها للاستعمار.

• إعادة هيكلة مؤسسة القرض الفلاحي والقوانين الجاري بها العمل لتكون في خدمة الفلاحين الفقراء، مع إرجاع الموارد الطبيعية والأراضي لملأها الأصليين والمتعصب من طرف الملاكين الكبار.

• فك النظام التعليمي عن المشرق العربي والفكر الماوي وربطه بالبعد الإفريقي المتوسطي الأمازيغي.

• إجبارية الأمازيغية في التعليم كلغة تدريس ويدرس بها.

• إبعاد خرجي مسالك الدراسات الأمازيغية الفاحلين لنشاهد الإجازة والماسر بما يناسب تكوينهم ويراعي مستوى تكوينهم، وترقية أساتذة اللغة الأمازيغية الذين يتقاضون أجورا هزيلة ويدرسون إلى جانب الأمازيغ وأحار الأمازيغ باختلاف انتماءاتهم، من أجل كل ما هو أعلاه ومن أجل الكرامة والديمقراطية الكاملة، ندعو عموم الأمازيغ وأحار الأمازيغ لدعم مسيرة يودا (كفى)، من أجل المساهمة في هذه المبادرة لإقرار كامل الحقوق الأمازيغية الآن ووضع حد للتماطل والتسويق، وذلك بالمشاركة بكثافة في إنجاح مسيرة أكادير، التي تشكل الحلقة الأولى في سلسلة من الاحتجاجات لن تتوقف إلا بالاستجابة الغير مشروطة لمطالبنا.

للاتصال:

0677226482_0677224183_0628091833

AMAZIGH
العالم
الأمازيغي
www.amadapresse.com

• المديرية المسؤولة

أمين الحاج حماد أكودرت

ابن الشيخ

• هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزيك

سعيد الفرواح

• المتعاونون:

إبراهيم فاضل

سعيد باجي

رشيد غاندي

منتصر أحوي (إثري)

صالح بن الهوري

مصطفى ملو

سعيد العمراني

• كتاب الرأي:

محمد بسطام

مبارك بولكيد

علي أو عسري

علي أمصوبري

• الإخراج الفني:

رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:

• الإيداع القانوني:

2001/0008

• الترميم الدول: 1114-1476

• رقم اللجنة الثنائية للصحافة

المكتوبة أم.ش. 06-046

• الإدارة والتحرير:

5 زنقة بكار الشقة 7 الرباط

Tel/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

Web: www.amadapresse.

com

• السحب:

GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:

ALWASIT

• الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

• Editeur

Rachid RAHA

• R.C.: 53673

• Patente: 26310542

• I.F.: 3303407

• CNSS: 659.76.13

• Compte Bancaire

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.000.01921.000.6251419

• سحب من هذا العدد:

10.000 نسخة

تحت شعار «الديمقراطية وربيع الشعوب الأمازيغية بين المعوقات والآفاق»، امتدت أشغال المؤتمر السابع لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي على مدى ثلاثة أيام بمدينة تيزنيت في سوس

مؤتمر ناجح لأمازيغ العالم بتيزنيت ولأول مرة بسوس



من قبل الإعلام المكتوب وكذا القنوات الوطنية المغربية الأولى والثانية والقناة الأمازيغية، بالإضافة لقنوات ليبية من قبيل ليبيا الأحرار وليبيا إبران.

حفل غداء على شرف المشاركين في أشغال المؤتمر السابع لأمازيغ العالم. هذا وقد التأم أمازيغ العالم في مدينة تيزنيت وبمنطقة سوس لأول مرة عبر تاريخ المؤتمرات الدولية للأمازيغ، هذا المؤتمر النوعي شهد تغطية إعلامية كبيرة سواء

نقاش أوراق المؤتمر السابع لأمازيغ العالم وإدخال تعديلات عليها، والحسم في طريقة صياغة البيان الختامي، وكذا انتخاب هيكل جديدة لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي. قبل أن يختتم المؤتمر بأمرية فنية ثقافية ابتداء من الساعة الثامنة ليلا بقاعة دار الثقافة في مدينة تيزنيت، وفي ذات الأمسية تم إعلان المكتب الجديد لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي الذي سيتولى تسير المنظمة إلى غاية المؤتمر المقبل. هذا وقد نظمت بالإضافة للبرنامج العام للمؤتمر زيارة سياحية للمشاركين في المؤتمر السابع لأمازيغ العالم لمدينة تافراوت يوم الجمعة 13 دجنبر 2013، تمت فيها زيارة المدرسة العتيقة بايت وافيكا والإطلاع على ما تحتضنه مكتبتها من مراجع هامة، بالإضافة للاستماع لشروحات فقيه المدرسة العتيقة حول هذه المعلمة الدينية المعروفة بالمنطقة، كما تمت تلاوة أمداح وأذكار بطريقتهم أمازيغ سوس على شرف ضيوف تافراوت من أمازيغ العالم. هذا ويتم تدريس الفقه في المدرسة العتيقة بايت وافيكا باللغة الأمازيغية كذلك، ما أثار انبهار أمازيغ العالم الذين شاركوا في الزيارة السياحية للمنطقة. وبمنطقة أمن إقليم تافراوت كذلك قامت جمعية خير بتخصيص استقبال لأمازيغ العالم، كما أعدت جمعية تيفاون المعروفة بالمنطقة

* ساعيد الفزواح

تحت شعار «الديمقراطية وربيع الشعوب الأمازيغية بين المعوقات والآفاق»، امتدت أشغال المؤتمر السابع لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي على مدى ثلاثة أيام بمدينة تيزنيت في سوس الكبير، وذلك ابتداء من يوم الجمعة 13 دجنبر الذي خصص بالكامل لاستقبال الوفود المشاركة وتسجيل المؤتمرين والضيوف والصحافيين، مروراً بيوم السبت 14 دجنبر الذي تم صباحه في قاعة دار الثقافة بتيزنيت ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً، افتتاح أشغال المؤتمر السابع لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي، بكلمات لممثلين عن مكتب التجمع العالمي الأمازيغي وممثلي وفود الدول المشاركة والذين قدموا من جميع بلدان شمال أفريقيا بالإضافة لأوروبا وسبته ومليبية وجزر الكناري، كما تناول الكلمة كل من السيد عبد الله غازي رئيس المجلس الإقليمي لتيزنيت، وكذا السيد لحسن بنواري النائب الأول لرئيس المجلس البلدي لتيزنيت، قبل أن تنطلق أشغال المؤتمر بدعوة الافتتاح التي كانت حول القضية الأزوادية وأمازيغ الطوارق. أما مساء فقد تم الإكباب على تداول أوراق المؤتمر في ورشات نقاش بمركز استقبال الشباب تينهنان، ليتواصل طيلة نهار يوم الأحد 15 دجنبر إنهاء

كلمة السيد عبد الله سالم موسى نائب رئيس المجلس المحلي لنالت وممثل الوفد الليبي



شارك أمازيغ ليبيا في أشغال المؤتمر السابع لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي الذي نظم بمدينة تيزنيت أيام 13 و14 و15 دجنبر 2013. بوفد كبير يتقدمه السيد نائب رئيس المجلس المحلي لمدينة نالت وأعضاء من المجلس المحلي، والمستشار القانون للسيد نائب الرئيس، وكذا مندوبين عن الجمعيات الأمازيغية بليبيا، وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السابع لأمازيغ العالم، قام السيد عبد الله سالم موسى نائب رئيس المجلس المحلي لنالت وممثل الوفد الليبي في المؤتمر، ومندوب الوفد لإلقاء كلمة أمازيغ ليبيا، بتلاوة كلمة باسم الوفد الأمازيغي الليبي في المؤتمر، ننشرها كاملة.

السلم عليكم ورحمة الله وبركاته

أزول فلاككم في البداية أصالة عن نفسي، ونباية عن كل أمازيغ نالت وليبيا بصفة عامة أبلغكم أخلص التحيات، لكل من ينطق بالياز ويكتب بالتيفيناغ ويناضل من أجل قضية شعب ظلم وغيب طويلا، لكنه حمل قضيتهم وافتخر بها جيلا فجيلا.

تحية لكل إنسان يحب الإنسان، ويكافح العنصرية والتمييز، في عصر ضعفت فيه عنصرية اللون، لكن تقوت فيه عنصرية القومية والانتماء واللغة واضطهدت شعوب لترتفع على حسابها شعوب أخرى، وغلبت ثقافات على حساب ثقافات، وزور التاريخ، ونسفت الذاكرة، تحية من القلب لكل من حمل أمازيغيته في القلب، تحية من فوق جبال لالت الشامخة، إلى إخواننا في مغربنا الذي ربطتنا وستربطنا به جذور عميقة، وفي كلمتي هذه وددت أن أتوه على عدة أمور:

• أولها : أهمية مثل هذه الملتقيات والمؤتمرات في ربط أبناء الأمة الأمازيغية ببعضهم، والاستفادة من تجاربهم الثقافية والنضالية والسياسية والعلمية والتاريخية، وتبادل المعارف والفنون والروى، والوقوف على المستجدات في كافة الأقطار المختلفة.

• ثاني الأمور المهمة: إطلاع حضرتكم عن واقع الأمازيغ والقضية الأمازيغية في ليبيا، التي تغيرت كثيرا بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا،

حزب القائمة الليبية للحرية والتنمية يوجه رسالة تهنية للتجمع العالمي الأمازيغي



ستما ديتما أزول فلاككم في البداية أسمحوا لي أن أهنتكم بنجاحكم في تنظيم هذا المؤتمر والذي يمثل فرصة للقاء وتبادل وجهات النظر والأفكار ومن خلال الندوات الثقافية والفكرية التي ستعقد ضمن فعاليات المؤتمر. أشكر الفريق المنظم لهذا الحدث دعوتهم لحضور مؤتمرهم ولكن للأسف لم نتشرف بلقاءكم وذلك نظرا لبعض الظروف التي حالت دون ذلك. إخوتكم وإخوانكم أمازيغ ن ليبيا لازالوا يناضلون من أجل دسرة تمازيغت ولنيل حقوقهم ولضمان استحقاقهم التاريخية والوطنية. نحن في حزب القائمة الليبية للحرية والتنمية لم ولن نتهاون في العمل على ضمان تلك الاستحقاقات في الدستور الليبي القادم. كما ونسعى أن يبنى الدستور بالتوافق وذلك وفقا للمواثيق والأسس المتعارف عليها لصياغة الدساتير المدنية والحضارية والتي تكتب بالتراضي بين مكونات المجتمع. وأخيرا أسمحوا لي أن أشكر كل من ساهم في تنظيم هذا الحدث المهم والذي آتاه للجميع فرصة الاتصال والتواصل ولطرح آخر المستجدات المتعلقة بالشأن الأمازيغي في كل ربوع دول تامزغا.

تدر تامزغا تادرفت د. ناصر سالم أبو زخار رئيس حزب القائمة الليبية للحرية والتنمية طرابلس، ليبيا الصفحة الإلكترونية www.libyanlist.org

والمبادئ النبيلة لقضيتنا .. الوطن .. الإنسان .. العقل.

• لا ينبغي الاهتمام فقط بالأمازيغية قضية سياسية، ولغة مجردة، بل ينبغي الاهتمام بالإنسان الأمازيغي نفسه، قيما وأخلاقا وعلماء وثقافة وكرامة وتعلما. إن الكلمات تبقى كلمات تترجم في القوانين، لكنها تصبح كلمات قوية تترجم في لغة الواقع إذا كان الاهتمام بالمكتم كالاتمام بالكلام، والحرص على نقاء صاحب القضية كالحرص على نقاء القضية نفسها.

رابعا : على الصعيد السياسي، نمر في ليبيا أو سنمر قريبا بأهم استحقاق للأمازيغ، وهو الاستحقاق الدستوري حيث ستبدأ انتخابات لجنة الستين التي ستضع دستور ليبيا، ونعيش في هذا الوقت العصيب منعطفنا تاريخيا صعبا، حيث حاولنا ونحاول ضمان حقوقنا وحمايتنا بإصرارنا على مبدأ التوافق وليس التصويت فيما يتعلق بالقضايا اللغوية والثقافية الخاصة بالأمازيغ ولن نرضي بغير التوافق في إعداد دستور الأمة الليبية. أخيرا : على الصعيد الثقافي .. بدأنا نخطوا خطواتنا الأولى، ورغم بساطتها فمشوار صعود جبل يبدأ بخطوة، افتتحنا قناة بمجهود ذاتي، وأقمنا دورات وملتقيات تعليمية لإعداد المدرسين وتقوية قدراتهم اللغوية، بدأنا تدريس لغتنا الأمازيغية في مدارسنا وافتتح بعض الأفاضل دارا للنشر معنية بتاريخ وثقافة ولغة الأمازيغ، وأصدرنا مجلات وصحفا بحسب ما أتبع من قدرات، ونسعى جاهدين لرفع الوعي والثقافة الأمازيغية في كل مناطقنا وهما، نحن لا نستغني عن خبرات من سبقونا، وصدرونا رغبة لكل مقترحاتكم ومساهماتكم.

وختاماً .. أشكر السيدة رئيسة التجمع العالمي عن المغرب الأخت أمينة ابن الشيخ وكل من حضر، وكل من ساهم ونظم هذا الملتقى، وكل من شارك فيه، وكل أمازيغي يبنض قلبه حبا وإخلاصا لأرضه وشعبه ولغته وثقافته شكرا لكم جميعاً .. تنميرت

عبد الله سالم موسى نائب رئيس المجلس المحلي نالت

الدكتور كمال الدين فخار من منطقة مزاب غردية الجزائر، ممثل أمازيغ منطقة «مزاب» في التجمع العالي الأمازيغي لـ «العالم الأمازيغي»:

تفاعلات بالمستوى العالي والوعي بالقضية الأمازيغية في المغرب وبتقاسم، كامازيغ الجزائري جميع انشغالات وهموم الأمازيغية في مختلف مناطق تمارزها

حاوره في تيزنيت، م. أ)

* في البداية نرحب بك في جريدة العالم الأمازيغي؟
* مرحبا بجزيرة العالم الأمازيغي التي تناضل من أجل القضية الأمازيغية و مرحبا بقرائنا وصحافيتها وسعيد بوجود معكم
* كيف وجدت الأجواء في تيزنيت والمغرب عموما في ما يتعلق بالقضية الأمازيغية؟
* تفاعلات إيجابية بالمستوى العالي والوعي بالقضية الأمازيغية في مدينة تيزنيت ومنطقة سوس بالخصوص والمغرب بصفة عامة، حيث نلاحظ في الشوارع الهندسة المعمارية ذات الطابع الأمازيغي المميز، وأضن أن هذا المستوى نتيجة طبيعية للنضال المتواصل للفاعلين الأمازيغ توجهها ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور المغربي،
* لماذا تشعر وأنت بين أشقائك الأمازيغ من مختلف بلدان العالم؟
* طبعاً شعور إيجابي جداً وأحسنا نحن أمازيغ المزاب بأننا لسنا وحدنا وأنه هناك أمازيغ ينشطون في أماكن مختلفة بطرق مختلفة حسب طبيعة وظروف البلد الذي يعيشون فيه بدءاً بأمازيغ أزواد الذين مازالوا يعانون من الاستعمار والقتل والتفكيك والتشريد على يد القوات الفرنسية والمالية مروراً بالجزائر التي مازال يعاني فيها الأمازيغ خاصة منطقة المزاب من العنصرية والتعذيب والقمع على يد الشرطة الجزائرية، أما في دول ليبيا والمغرب فالوضع أحسن بكثير والمطالب هي ترقية الأمازيغية وتوحيدها
* ما هي انشغالاتك حول المؤتمر السابع لأمازيغ العالم؟
* نأجى من جميع النواحي، الجانب البشري مع حضور أمازيغ من أغلب مناطق تمارزها والجانب التنظيمي حيث لاحظنا التكفل بالمؤتمرين والتنظيم الذي كان في المستوى في أغلب الأحيان
* ماذا لست من النقاط التي أثرت في النقاشات داخل الجان؟
* كانت نقاشات جدية وعميقة وأخذت الكثير من الوقت وهذا يدل على الجدية والقناعة لدى المؤتمرين بضرورة العمل المحترف والمتقن.
* ما هي طموحاتكم كامازيغ الجزائر داخل التجمع العالي الأمازيغي؟



د. كمال الدين فخار

* نحن كامازيغ الجزائري نتقاسم جميع انشغالات وهموم الأمازيغ في مختلف مناطق تمارزها ونصبوا إلى التضامن أكثر وضرورة توحيد اللغة الأمازيغية والتخلص من الحدود الوهمية التي وضعها الاستعمار الفرنسي وكرسته أكثر الأنظمة الدكتاتورية في بلدان تمارزها.
* وإلى ماذا تطمحون إليه كامازيغ العالم المجتمعين في تيزنيت؟
* أولاً الطموح هو تواجد الفروع لأمازيغ العالم في كل مناطق تمارزها لتوعية الشعب بالقضية والهوية الأمازيغية ولتصحيح التزوير الموجود في التاريخ وغرس الاعتراف بالهوية و ثرات الأجداد، وكذا التضامن مع أي أمازيغي يتعرض للقمع أو الظلم وإيصال معاناة الأمازيغ سواء من أزواد أو المزابين في الجزائر إلى المنظمات الحقوقية الغير حكومية والقنوات الإعلامية.
* هل أخذ المؤتمر السابع بعين الاعتبار ما تعينه المنطقة من تغيرات و تحولات جيوسياسية؟

* هذا وقع مفروض والإخوة الليبيين الذين يجسدون هذه التغيرات ميدانياً فبعداً ما عاش الأمازيغ في ليبيا تحت القهر، التهميش والإقصاء التام وطمس الهوية انقلبت الآية وصار أمازيغ ليبيا في مقدمة المناضلين من أجل الحفاظ على الهوية الأمازيغية الليبية، طبعاً، أحداً بعين الاعتبار كل التغيرات والتحركات التي شاهدها بلدان تمارزها.
* ما هي أبرز التوصيات التي خرج بها البيان الختامي؟
* أهم التوصيات هي مساعدة قضية أزواد والتضامن مع المعتقلين بسبب القضية الأمازيغية بالمغرب والجزائر والتبديد بأحداث والتعديبات التي تعرض لها المزابيون في مدينة القرارة غردية الجزائر من طرف الشرطة أيضاً والتأكيد على ضرورة ترسيم اللغة الأمازيغية في جميع بلدان تمارزها وإيضاح ضرورة توحيد اللغة الأمازيغية.
* هل أوف المؤتمر السابع لأمازيغ العالم بكل وعده؟
* نعم أنا مقتنع جداً بأشغال هذا المؤتمر وأعتد به محطة تاريخية في نضال حقيقي من أجل القضية الأمازيغية بعيداً عن السماسرة واستغلال القضية الأمازيغية لأغراض شخصية.
* رغم حدة النقاشات لسنا التفهم والتجاوب الإيجابي بين جميع الوفود ما سر كل هذا الود؟
* سره هو وجود مناضلين حقيقيين لا يهمهم شيء أكثر من مصلحة القضية الأمازيغية ونبذ الأناثية والصراع على المناصب.
* سؤال آخر ما هي متمنياتك وأنت على مشارف اختتام المؤتمر الناجح بكل المقاييس كما وصفته؟
* في الأخير أتمنى أن يعي جميع المؤتمرين خاصة أعضاء المكتب الكنفدرالي بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم ويأمن عليهم أن لا يخيبوا آمال جيل جديد من شباب الأمازيغ الذي يطمح إلى الوصول بالثقافة والحضارة الأمازيغية إلى العالمية والاهتمام بالإنسان الأمازيغي وأن لا تبقى القضية الأمازيغية حبيسة التراث والفلكلور والمتاحف.
* تمنت الدكتور كمال وشكراً على ربح صدرك؟
* تمنت ذلك وشكراً لكم مرة أخرى على حفاوة الإستقبال وحسن الضيافة وأتمنى لكم ولجريدتكم التوفيق والنجاح.

صلاح الدين بن ميمون رئيس الجمعية الأمازيغية بجزيرة ممثل أمازيغ تونس في التجمع العالي الأمازيغي في حوار مع جريدة "العالم الأمازيغي"

المؤتمر السابع لأمازيغ العالم أوصل لنا صورة واضحة وهي ضرورة تحرير الأمازيغ من الإستعمار الفكري، والأمازيغية في تونس في الطريق لتأخذ مكانتها الطبيعية

حاوره في تيزنيت، منتصر أحوي (إثري)

* مرحبا بك في جريدة العالم الأمازيغي
* تمنترون وتمنترون للاستضافة في جريدة الأمازيغ الأولى وأود أن أشكركم على الاستقبال الكبير والترحاب والقلب الكبير لأمازيغ المغرب،
* أين وصل ملف الأمازيغية في تونس؟ وما هو حجم الوعي بالقضية الأمازيغية في مهد الربيع الديمقراطي؟
* الأمازيغية في تونس في طريقها لتأخذ مكانتها الطبيعية وهناك وعي لدى النشطاء الأمازيغ بالقضية الأمازيغية وهذا يدل على الاهتمام الذي وصل إليه الناشطين الأمازيغ في مختلف بلدان تمارزها اقتنعوا بالتواصل المباشر والنشاط الأمازيغي أدرك ما يريد في هذه السنوات.
* كممثل أمازيغ تونس في التجمع العالي الأمازيغي ما هي الصورة التي خرجت بها من المؤتمر السابع لأمازيغ العالم المتعد بتيزنيت؟
* المؤتمر السابع لأمازيغ العالم أوصل لنا صورة واضحة وهي ضرورة تحرير الأمازيغ من الإستعمار الفكري وهذا شيء كبير وفي أشهر أستطيع أن أقنع أمازيغ تونس بضرورة التحرك من أجل نيل مكتسباتهم وسأستمر حتى تأخذ الأمازيغية في تونس مكانتها الطبيعية.
* كيف كانت الأجواء في المؤتمر وما هي ملاحظاتك على البرنامج المقدم؟
* هذه أول مرة أحضر في المؤتمر العالمي لأمازيغ العالم الأجواء كانت إيجابية جداً وأكثر من رائعة والاستقبال كان جد رائع وأود أن أشكر الأستاذة أمينة إين الشيخ

ورشيد رخا وصديقي سعيد الفرواح وكل من سهر وساهم في إنجاح هذا المؤتمر وأشكر أهل تيزنيت الذين إستضافونا وإستقبلونا بحفاوة كبيرة، ومن حيث البرنامج غني مهم وله أهداف واضحة وسنعمل جميعاً على إنزاله على أرض الواقع.
* كيف مرت الحوارات والنقاشات الباخية؟
* في أجواء حماسية ونضالية مسؤولة وكل الحوارات والنقاشات كانت في المستوى المطلوب وأضح أن يطبق البرنامج وأنا لدي مشروع مماثل اشتغلت عليه منذ سنة 2008 هو عبارة عن دراسة كاملة شبيه لميثاق تمارزها الذي تم مناقشته إلا أنني ركزت فيه على الجانب الاقتصادي تحت عنوان "تمازغا تعود بلا حدود"، وسبق في أن قدمته في جولات ودواوت ولقاءات في بعض بلدان تمارزها.
* هل استفاد أمازيغ تونس مما راكمه أشقاؤهم في المغرب؟
* أمازيغ تونس إستفادوا من التجربة المغربية فأخروا النضال السياسي حتى يضمّنوا حرق المراحل لتكوين جمعيات مهتمة بالشأن الأمازيغي وكان هناك نشاط قبل الثورة لكن بعد الثورة هناك أكثر من ثمانية جمعيات خرجت للوجود في ظرف وجيز وأربع مهرجانات تحمل الأسماء الأمازيغية وهذا مكسب كبير أن دل على شيء فإنما يدل عن الوعي الأمازيغي لدى الشعب التونسي.
* ما هي إستراتيجية عملكم داخل تونس؟
* كنونسين لدينا إستراتيجية عمل



صلاح الدين بن ميمون

تسعى إلى نشر الأمازيغية في كل نقطة ببلاد تونس وهذا البرنامج سيكون عبر ممارسة السياسية داخل تونس الجديدة كما أسلفت القول.
* كيف تتعامل الحكومة الجديدة في تونس مع المطالب الأمازيغية وهل لست أي بؤار افتتاح اتجاه الأمازيغية؟
* حالياً هناك تجاوب كبير من طرف المسؤولين في الحكومة التونسية الحالية وقدما مطالباً منذ سنة 2009 لتوظيف الأمازيغية في السياحة الثقافية حتى تفرص الأمازيغية وجودها في تونس
* كيف؟ وأين وصلت هذه المطالب؟
* قبل أسبوعين تم دراسة برنامج هذه المطالب وتبنته الحكومة السورية ونظمتنا لقاء مع ممثلي

على خلفية مؤتمر أمازيغ العالم نائب رئيس المجلس المحلي لنالوت يوضح



بعد أن نشرت بعض المواقع الإلكترونية أخباراً زائفة حول المؤتمر السابع لأمازيغ العالم الذي عقد بتيزنيت، قام السيد عبد الله سالم موسى نائب رئيس المجلس المحلي لمدينة نالوت الأمازيغية الليبية، ممثل الوفد الليبي في المؤتمر السابع لأمازيغ العالم، بكتابة توضيح على الموقع الاجتماعي الفيسبوك، ننشره كاملاً لتتبع الرأي العام في ظل الأخبار الخالية من أية صحة التي نشرتها بعض المواقع الإلكترونية، وهذا نص توضيح السيد عبد الله سالم موسى:

أزول في البدايه أستغرب الجدل الذي جري حول مشاركة الوفد الليبي في المؤتمر السابع للتجمع العالي الأمازيغي بتيزنيت، وبناء على ذلك أود أن أوضح الآتي بصفتي ممثل الوفد الليبي:
- أولاً: الوفد الليبي لم ينسحب من المؤتمر العالمي السابع للتجمع العالي الأمازيغي، وقد شارك في كل حلقات النقاش التي جرت خلال أعمال المؤتمر، بل طلب مهلة من أجل الرجوع إلى ليبيا، من أجل التشاور مع أعضاء الجمعيات والمجتمع الأهلي.
- ثانياً: الكثير من الصفحات نقلت تصريحات عماليسي ممثلة الوفد الليبي، وهذا يؤكد أنه لا يوجد اسم ممثلة عن الوفد الليبي، وأن الممثل الوحيد للوفد الليبي هو السيد نائب رئيس مجلس مدينة نالوت، وأن كل من يتحدث من غير الممثل الحقيقي، إنما يعبر عن نفسه، أو عن جمعيته، ولا يمثل الوفد الليبي.
- ثالثاً: نحن لا نتبع فتحي بن خليفة أو غيره إنما نضع أيدينا في يد كل من يخدم أو يناضل من أجل الأمازيغية، ومن ضمنهم التجمع العالي لأمازيغ العالم.
- رابعاً: تعتبر أن جهود رئيس وأعضاء أعضاء جهود خدرة، وتعتبر لجنة مهمة في خدمة تمارزيت، ونشد على أيديهم وتؤيدهم في مساعيهم من أجل تمارزيت.
- خامساً: سوف يصدر بيان بالخصوص من الوفد الليبي خلال المدة القادمة.
- سادساً: وهي يمكن النقطة الأولى نشكر السيدة أمينة رئيسة التجمع والسيد رشيد راخا، وكل المناضلين ونخص بالذكر أهل تيزنيت خاصة، وأهل المغرب عامة على كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

التوأمة بين مدينة تيزنيت ومدينة نالتو على هامش أشغال المؤتمر السابع لأمازيغ العالم

أبو بكر الأنصاري
المؤتمر كان ناجحا بعدة مقاييس



المؤتمر كان ناجحا بعدة مقاييس وقد تطلق ميثاقا تزامنا لنقاط مهمة وجديدة مثل ضرورة منح الاقاليم حكم ذاتي كما تطرق البيان الختامي لقضايا كان للجمع العالمي الأمازيغي السبق في الدفاع عنها مثل ملف الأراضي المغتصبة ومعاناة أمازيغ الزباط في الجزائر مع النظام الجزائري. وقد ضمن الوفد الأزواي الندوة التي نظمت للتعريف بقضيته ومعاناته ويشكر التجمع العالمي الأمازيغي على العناية الخاصة التي حظينا بها.

وتمنياتنا أن نواصل جميعا تحت غطاء تنظيمنا هذا، التجمع العالمي الأمازيغي، الدفاع عن القضايا الأمازيغية عامة وقضية أزواد بشكل خاص في المحافل الإقليمية والدولية.

تصريحات ليبية على هامش المؤتمر

* **خالد بولهلول من ليبيا**
الأمازيغ يدؤوا بجنون ثمار نضالهم المرير والطويل ضد الظلم والإقصاء والعنصرية بسبب التحولات السياسية التي بدأت تعطي أكلها للتحلي في مجموعة من المكاسب التي تحققت على المستويات السياسية، القانونية والثقافية بمجموعة من بلدان تازاغ.

* **علي الصلبي من ليبيا**
قبل سنة 2011 كان الانتماء مع أمازيغ العالم في قاعة واحدة وعلى مائدة طعام واحدة مجرد حلم لكنه اليوم تحقق بفضل الثورات الشعبية التي أسقطت الأنظمة الديكتاتورية في تازاغ.

* **علي ايوب**
ما تبقى من الأنظمة العروبية البعثية في بلاد تازاغ إلى زوال والمستقبل للأمازيغ في بلادنا.

* **إسماعيل سميد الشيباني**
المؤتمر السابع لأمازيغ العالم جدد في نفوسنا الثقة وفتح أمامنا طريق الأمل لمستقبل أمازيغي من سوى إلى جزر الكناري.

* **علي صالح زروم**
المؤتمر مر في جو متميز سواء من الناحية التنظيمية ومن ناحية الأشغال والأوراق المقدمة فتم التطرق لحل المشاكل التي تواجه الأمازيغية في بلدان "تمزغا" كقضية أزواد ومشاكلهم مع التطهير العرقي الممنهج ضدهم من طرف دولة مالي، واضطهاد النظام الجزائري للأشقاء الأمازيغ في الجزائر عبر فرض قيود على حرياتهم وهذا خطير لأن كل أمازيغي في بلد الجزائر معرض للاضطهاد في حقوقه الفكرية والسياسية والاقتصادية.

* **نوري الخالص من مجلة أمازيغ تيزن**
جئنا للمؤتمر السابع لنطلب من جميع أمازيغ العالم الحاضرين أن يدعموا أمازيغ ليبيا في الحصول على حقوقهم الدستوري في ليبيا ليتسنى لهم أن يناهوا حقه في الدولة المستقبلية ليبيا الجديدة ما بعد ثورة 17 فبراير.

* **فريد الفول مصور فوتوغرافي**
نتفائل خيرا بعد 42 سنة من الاستبداد والنهيمش والإقصاء في ليبيا. لأننا بعد الثورة أصبحنا على الأقل نناضل من أجل حقنا علانية وليس خلسة كما كان من قبل وما حضورنا في المؤتمر بتيزنيت إلا تصرة لذلك.



مدينة نالتو في بناء مدينة عصرية تستجيب لطلعات الساكنة مستفيدة من ذلك من تجربة مدينة تيزنيت، كما أكدوا على المشترك الأمازيغي لغويا وثقافيا، بالإضافة إلى الاعتبار عن الاستعداد لجرد كل المجالات التي يمكن فيها للمجلس المحلي لنالتو ولبلدية تيزنيت توقيع اتفاقيات تعاون بما في ذلك الجانب التنموي.

وخلص اللقاء الذي حضرته كذلك السيدة نزهة أياكريم رئيسة القطب الاجتماعي والسيد رئيس لجنة المالية وموظف عن مصلحة التعاون والتواصل، إلى ضرورة تشكيل لجنة مشتركة يعهد إليها تشخيص مكان التشابه والالتقاء بين المدينتين لتحديد كل الحالات الممكن العمل المشترك فيها، وكذا مواضيع التعاون المستقبلية التي ستجتمعت المدينتين في أفق عقد اتفاقية توأمة بعد إنهاء الإجراءات القانونية.

وفي الأخير منح المجلس البلدي لمدينة تيزنيت للوفد الزائر بعض الهدايا الرمزية من قبيل تاززريت (رمز المدينة المعروفة)، وبعض المؤلفات التي صدرت بالبلدية، وكذا شريط وثائقي عن المدينة.

* عن موقع بلدية تيزنيت بتصرف.

الدولية ما بين تيزنيت وبعض المدن العالمية المتوأمة، من شأنه أن يلقي بظلاله على علاقة التوأمة المستقبلية بين المدينتين، وأن مدينة تيزنيت ومن خلالها المجلس البلدي، قد اكتسب تجربة لإبائها في مجال العلاقات الدولية، والتي تكون دوما من وإلى المجتمع المدني.

وقد حضر الاجتماع كذلك كل من السيد أحمد الخنوبوي كممثل للمجتمع المدني، وسعيد الفرواح عن التجمع العالمي الأمازيغي الذي كان وراء مساعي هذا اللقاء التعارفي، وقد أكدوا في كلماتهم على ضرورة توطيد العلاقات بين المدينتين خصوصا وأن هناك قاسما مشتركا بين مدينة نالتو للبيبة ومدينة تيزنيت المغربية ويتعلق بكونهما معا مدينتين أمازيغيتين، إلى جانب قواسم أخرى مشتركة، بإمكانها أن تكون اللبنة الأساسية في العلاقات المستقبلية فيما بين المدينتين.

كلية كل من السيد عبد الله سالم موسى نائب رئيس المجلس المحلي ونالتو والسيد خالد القلال المستشار القانوني للمجلس، عبر فيها عن رغبتهم الأكيدة في جد جسور التعاون بين المدينتين مؤكدا على حاجة المدينة الليبية لتجربة تيزنيت في الميادين المختلفة، نظرا لرغبة ساكنة

التسيير وإشراك الساكنة في كل القرارات. كلمة السيد لحسن بنواري النائب الأول لرئيس المجلس البلدي لمدينة تيزنيت تمحورت حول دور المجتمع المدني في علاقات التعاون، إذ أكد أن المجالس تتعاقب ولكن المجتمع المدني يبقى حارس المنارة الذي يمكنه أن يضمن استمرارية العلاقات بين الشعوب وبين السكان في حال التوأمة. فيما عبر السيد أحمد بومزكو نائب الرئيس المكلف بالثقافة والذاكرة والتراث والتعاون عن شكره لمنظمي التجمع العالمي الأمازيغي، والذين أتاحوا الفرصة لأشقائنا في ليبيا وفي دول شقيقة أخرى لزيارة مدينة تيزنيت عاصمة اللغة والثقافة الأمازيغيتين، والتعرف عن قرب عن أهم المنجزات التي تعرفها المدينة في



شتي الميادين، بفضل تضافر الجهود والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في تدبير الشأن العام. كما أكد على استعداد مدينة تيزنيت مجلسا منتخبا وساكنة على مد يد المساعدة لأشقائنا في نالتو الليبية في ميادين تحدد مستقبلا.

أما السيد رئيس اللجنة المالية والتخطيط بالمجلس البلدي، فقد أشار إلى أن التقدم الحاصل في العلاقات

على هامش أشغال المؤتمر السابع لأمازيغ العالم المنعقد بمدينة تيزنيت في الفترة الممتدة ما بين 13 و 15 دجنبر 2013، قام وفد من مدينة نالتو الأمازيغية الليبية يترأسه السيد عبد الله سالم موسى نائب رئيس المجلس المحلي لنالتو، مرفوقا بأعضاء من المجلس المحلي ومستشار قانوني بزيارة لمقر بلدية مدينة تيزنيت، والتقى على إثره مع أعضاء من المجلس البلدي لتيزنيت يتقدمهم السيد لحسن بنواري النائب الأول لرئيس المجلس البلدي والسيد أحمد بومزكو النائب السادس للرئيس في الثقافة والذاكرة والتراث والتعاون، وقد طلى الجانب الأخوي الذي يجمع الشعبين المغربي والليبي ومن خلاله ساكنة المدينة الأمازيغية بأشقائهم في مدينة نالتو الأمازيغية الليبية على



الاجتماع. وكان الهدف الأساسي من الاجتماع توطيد العلاقات بين المدينتين لتتوج بعقد توأمة فيما بعد، والذي يأتي في ظرفية زمنية جد دقيقة وخاسمة في تاريخ إعادة هيكلة الجمهورية الليبية ما بعد الثورة. انصب جله حول آفاق التعاون الممكنة بين المدينتين، ورغبة المدينة الليبية في الاستفادة من تجربة بلدية مدينة تيزنيت المتراكمة في مجال

شاهد من قلب المؤتمر السابع لأمازيغ العالم



منصور أحوي (إثري)

دفعته إلى ذلك. نقطة أخرى سألت الكثير من المداد وهي ما قيل عن انسحاب الوفد الليبي من المؤتمر وإصدار بلاغ من أحد المشاركين الليبيين مدعيا أنه ممثل الوفد الليبي ومنع من اللقاء

كلمته وهذا ما دفع البعض بسرعة لينقل رسالته بكثير من الفرح معتقدين أنهم أخيرا حققوا النصر وما كانوا يصبون إليه في حملاتهم. لكن الحقيقة عكس ذلك تماما فمن يمثل الوفد الليبي هو نائب رئيس المجلس المحلي لمدينة "نالتو" السيد عبد الله سليمان وهو من القى الكلمة في المؤتمر باسم الوفد الليبي المشارك وأعطى تصريحات للفتوات الإعلامية المغربية وأكثر من هذا كذب كل ما جاء على لسان ذلك الشخص في صفحته في الفيسبوك دون أن أنسى كلمة الناشطة الليبية الأستاذة المحامية فاطمة شليك مما يفند كل ما تطرق إليه الشخص المعني مباشرة بعد عودته إلى الرباط بأنه منع من لقاء كلمة الوفد الليبي علما أنه كان في المؤتمر من بدايته إلى نهايته وظل يشكر المنظمين على حفاوة الاستقبال وما حدث بالضبط "كشاهد" حاضر في المؤتمر وكواليسه هو أن الوفد الليبي عاضط على كلمة طلب من المؤتمر أن يعطيه بعض الوقت ليعود إلى بلده ليناقش الموضوع مع التنظيمات الأمازيغية بليبيا في خطوة يدمقرطية تنفذ لها كثيرا في المغرب، حتى يتسنى له انتخاب أشخاص يجمعون عليهم ليمثلون ليبيا في التجمع العالمي الأمازيغي. وهذه هي الحقيقة كما تابعتها وعشتها في المؤتمر السابع لأمازيغ العالم بتيزنيت.

المناسبات الانتخابية ويستفيدون هم من حقه في الكعكة وفيهم من شن ويشن هذه الحملة فقط لأنه يختلف مع التجمع العالمي ويخشى أن يرى هذا التنظيم العالمي في ألقمة بعدا أن بدأ في سحب البساط من تحت أقدامهم واقتحامه مناطق في بلدان "شمال إفريقيا" كانت إلى يوم مقل لأعداء الأمازيغية من العروبيين والمستعربين وكذا التنظيمات الإسلامية المسلحة "أزواد" نموذجاً. وكشاهد حضر أشغال المؤتمر من بدايته إلى نهايته وجدت نفسي مرغما على توضيح بعض الأشياء التي تابعت تفاصيلها بالتدقيق من باب إيضاح الحقيقة للأصدقاء الذين إستفسروني حول كل ما يتم الترويج لـه في الصفحات الاجتماعية.

أولا سأبدأ ببعض الجمعيات التي ادعت أنه تم إقحام اسمها في المؤتمر بدون علمها أو انسحبت بعد أن اتضح لها لا أدري ماذا بالضبط أو إصدار بلاغ من شخص غير محول له، فقط لأنه يعتبر التجمع العالمي الأمازيغي عدوا أولا له أما الأحزاب الليبية واليسارية والحركات الإسلامية وغيرها من التنظيمات التي تطلت تنشوش على الفعل الأمازيغي فهؤلاء لا يستطيعون مسها ولو بكملة وبالأحرى مناقشتها وإظهار نقط الاختلاف و"مريضنا معادو باس"،

هذه الجمعيات اتفقت مع اللجنة المنظمة على أن تشارك في المؤتمر وبعد إدراج اسمها في المصصات كما اتفق عليه سواء عبر الاتصال بهم عبر الهاتف أو عبر الحضور المباشر للقاء الذي عقد لهذا الغرض يوم الأحد 03 نونبر 2013. وبعد مرور أكثر من شهر أصدر أحد الأشخاص بلاغا يترأس فيه من إقحام اسم جمعيته في المؤتمر رغم أنه وافق على ذلك في البداية، في تحامل واضح التجمع العالمي الأمازيغي وهنا وجب علينا طرح أكثر من سؤال على الجهة التي

في البداية وصلت إلى استنتاج شخصي مفاده أن كل من يريد أن يعرف مدى نجاحه في مبادرة ما من فشله، ما عليه إلا أن يراقب ردود الأفعال بعدها. إذا لزم الكل الصمت وغاب الكلام والنقاش والنقد السلبي طبعاً فاعرف بدون تردد أن مبادرتك فاشلة بكل المقاييس وإذا شنت أطراف مختلفة حملات التشويش والتخوين والاضطهاد في الماء العكر والبحت على كلمات مقطعة وغير مكتملة من أقوال أو صفحات هذا الشخص وذلك أفراف أن مبادرتك ناجحة مميزة حسن جدا وما عليك إلا أن تستمر فأنت في الطريق الصحيح.

وهذا ما حدث بالضبط مع المؤتمر السابع لأمازيغ العالم المنعقد بمدينة "تيزنيت" أيام 13 14 15 ديسمبر الجاري حيث لم يتقبل البعض النجاح الدينامي الذي حققته التجمع العالمي الأمازيغي في كل المجالات بدءا بمشاركة الأمازيغ لأول مرة من مناطق مختلفة كـ "مزاب والشاوية" و"سبنة ومليبية" و ليبيا وغيرها وصولا إلى التنظيمات المحكم والاستقبال والحفاوة التي جعلت الجميع يقف احتراما وتقديرا لها وهذا ما أصاب بعد الفشة بهسترية لا توصف وصلت إلى حد شن حملة

التخوين والتشكيك والافتراء على المؤتمرين والمشاركين على حد سواء.

في الحقيقة لم أتفاجأ شخصيا بهذه الحملة المدروسة والغر مسبوقة التي شنّها بعض أبناء جلدتنا (الأمازيغ) وغيرهم على المؤتمر منذ الإعلان على مكان وتاريخ انعقاده إلى يوم 15 ديسمبر حيث انتهت أشغاله إلى ما بعد هذا التاريخ وصولا إلى اليوم ويبدو أن هذه الحملة ستستمر للأيام القادمة لأنه ببساطة هؤلاء يستفهمون التنظيم والتقارب بينما هم يريدون للأمازيغية أن تبقى بكرة حلوب للأحزاب السياسية لاستعمالها في

مؤتمر صحفي للمكتب المنتخب في المؤتمر السابع للجمعية العالمي الأمازيغي

* أكليد عبد الحق إيت اسماعيل



توج أعضاء المكتب الجديد للجمعية العالمي الأمازيغي (AGRAW AMADLAN IMAZIGHN) مؤتمرهم السابع الذي عقد بتزيت 13 و 14 و 15 دجنبر 2013، بمؤتمر صحفي عقد في مقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط يوم الأربعاء 18 دجنبر 2013. تمت خلاله تلاوة تقرير عن أشغال المؤتمر السابع للأمازيغ العالم، الذي تميز بالمصادقة على مشروعين كبيرين، تمثل الأول في ميثاق تامزغا من أجل كونفدرالية ديمقراطية واجتماعية مبنية على الحق في الحكم الذاتي للجهات، أما الثاني فيتعلق بتبني ترسيم الأمازيغية في جميع مناطق تامزغا، حيث صادق المؤتمر على مشروع قانون تنظيمي هدفه تعريف نظام تنفيذ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وتحديد شروط إدماجها في المنظومة التربوية وكذلك في مختلف مجالات الحياة العامة، بالإضافة لتحديد القواعد العامة لاستعمالها، وتطويرها، وتنميتها وحمايتها من أجل تمكينها من أداء الوظيفة المطلوبة منها كلفة رسمية.

وفي أعقاب هذا المؤتمر السيد قدم رشيد الراخا الرئيس الجديد المنتخب والمكلف بالعلاقات الدولية أعضاء المكتب الكنفدرالي المنتخب وهم على الشكل التالي:

السيد ميمون الشرقي، رئيس شرفي مكلف بالشؤون القانونية. السيد حمزة أغ محمود، رئيس منتدب عن طوارق أزواد (مالي).

توماس فورتن، رئيس منتدب عن طوارق نيجر.

سكوتي خواربي، رئيس منتدب عن الجزائر.

كمال الدين فخار، رئيس منتدب عن منطقة الزاب (الجزائر).

كمال عسائي، رئيس منتدب عن منطقة الشاوية (الجزائر).

أمينة ابن الشيخ، رئيسة منتدبة عن المغرب.

أحمد خطاب، رئيس منتدب عن منطقة الريف (المغرب).

رشيد غاندي، رئيس منتدب عن منطقة الأطلس (المغرب).

رشيد أمزيل، رئيس منتدب عن منطقة سوس (المغرب).

صلاح بن ميمون، رئيس منتدب عن تونس.

نورالدين حشوتو الكلاشي، رئيس منتدب عن إسبانيا، سبتة،

مليلية وجزر الكناري.

بناصر عزاوي، رئيس منتدب عن فرنسا.

سمير بوداوسل، رئيس منتدب عن هولندا.

موسى بكا، أمين المال.

جمال العطاوي، كاتب عام.

نعيمه دلول، كاتب عام مساعد.

هذا وقد تناوب الرؤساء المنتخبون لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي على تلاوة البيان الختامي للمؤتمر السابع للأمازيغ العالم، الذي حمل الدولة والحكومة المغربية مسؤولية التراجعات الملموسة عن التعهدات التي قطعتها بعد الحراك الشبابي سنة 2011، سواء

الذي تمت تصفيته في غرداية أوائل شهر دجنبر 2013، كما ندّد التجمع العالمي الأمازيغي باستمرار اعتقال الشاب محمد بابا نجار وسجناء رأي آخرين بينهم مفكر.

بيان التجمع العالمي الأمازيغي كذلك دعا أمازيغ الجزائر في القبائل، الشاوية، المزاب، الطوارق وكل الشعب الجزائري إلى الاتحاد من أجل انتزاع حقوقهم، كما أكد على دعم التجمع العالمي الأمازيغي لكل تحرك يؤدي إلى الديمقراطية والاعتراف المتبادل، ودعا في جانب آخر إلى فتح الحدود البرية بين المغرب والجزائر لما له من آثار سلبية على الجانبين.

أما فيما يخص أمازيغ سبتة، مليلية، وجزر الكناري فالتجمع العالمي الأمازيغي طالب السلطات الإسبانية بترسيم اللغة الأمازيغية في هذه المناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي، مع احترام الحق في تدريس اللغة الأمازيغية بالحرف الأمازيغي تيفيناغ، والكف عن السياسات العنصرية اتجاه المواطنين الأمازيغ من جميع مناطق تامزغا، والمواطنين الكناريين في إسبانيا، مع العمل على إبراز الطابع الأمازيغي لهذه المناطق والقطع مع سياسة التهميش وطمس الهوية الأمازيغية التي اتسمت بها السياسة الإسبانية منذ قرون.

وفيما يخص دول المهجر وأوضاع أمازيغ الدياسبورا طالب بيان التجمع العالمي الأمازيغي كل الضمانات الحية والمواظبات القاضين خصوصا بالدول الديمقراطية، إلى دعم النضال الأمازيغي بدول تامزغا والعمل على إدماج الأمازيغية في المناهج الدراسية لأبناء الأمازيغ بدول المهجر، بدل الإكتفاء بإرسال مدرسين لتعليم اللغة العربية حيث تعتبر الأمازيغية اللغة الثانية مثلا في فرنسا بعد الفرنسية، وبعض الدول الأوروبية. كما طالب بيان التجمع العالمي الأمازيغي في حكومات دول المهجر باحترام حقوق الأمازيغ القاطنين بتلك الدول، عبر محاربة العنصرية اتجاه المهاجرين والمواطنين الأمازيغ.

وفي الأخير أكد البيان الختامي للمؤتمر السابع للأمازيغ العالم على دعم منظمة التجمع العالمي الأمازيغي لكل الحركات التحررية، ومختلف الحركات الرامية إلى تحقيق الديمقراطية، والكرامة، والمساواة، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان في العالم عموما، وفي تامزغا خصوصا. كما حمل البيان تهنئة خاصة للسيدة خديجة الرياضي الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان والنشطة الحقوقية المتميزة بعد تنويعها بجائزة حقوق الإنسان التي تمنحها الأمم المتحدة لهذه السنة.

وفي أسئلة الصحافة خلال الندوة الصحفية التي عقدت بالرباط، وتلي فيها البيان الختامي للمؤتمر السابع للتجمع العالمي الأمازيغي، تناول أحدها العلاقة ما بين التجمع العالمي الأمازيغي والكونغرس العالمي الأمازيغي، أجاب السيد ميمون الشرقي (المكلف بالشؤون القانونية لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي)، حيث أوضح ملاسبات تغيير الاسم والمقر من فرنسا إلى بلجيكا، وبالتالي فمن الناحية القانونية لم يعد ما يسمى الكونغرس العالمي الأمازيغي أي وجود مع استمرار العمل وفق ضوابط جديدة وبإستراتيجية جديدة، أما الرئيس المنتخب رشيد الراخا فقد أوضح كذلك أن الاسم الأمازيغي «أكراو» لم يتغير وبالتالي هناك استمرارية، بحيث يعتبر هذا المؤتمر هو السابع في حياة «أكراو أمادلان أمازيغ»، ودعا جميع الأمازيغ إلى الاتحاد والوحدة في هذه الطرفية الحساسة ونبذ الخلافات والحساسيات الشخصية، من أجل بلوغ الأهداف المشتركة. وفيما يتعلق بغياب مشاركة كبيرة من القبائل أوضحت السيدة أمينة بن الشيخ أن العامل المادي لعب دورا كبيرا في غياب تمثيلية عن مجموعة كبيرة من المناطق الأمازيغية، غير أن حضور مناضلين مخضرمين أمثال محمد أيت بطل من الوفد الليبي الذي طلب مهلة للتشاور الداخلي مع مختلف الفرقاء لتكوين تمثيلية حقيقية، وهذا بين مدى جدية المؤتمرين الليبيين. وعن خصوصية المكتب السابع بالمقارنة مع المؤتمرات السابقة أوضح أعضاء المكتب كونه مرحلة تأسيسية لأليات العمل الجاد والابتعاد عن الفوضوية والاتجاه نحو التنظيم.

البيان باستمرار مجموعة من الأطراف السياسية في اتخاذ مواقف مناوئة للهوية الأمازيغية، بدل طي صفحة ماضي الانتهاكات والتمييز بعد أكثر من نصف قرن من التهميش والإقصاء. أما في الشأن الأمازيغي الليبي، فقد أعرب التجمع العالمي الأمازيغي عن الدعم اللازم للمجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في نضاله من أجل الترسيم الدستوري للغة والثقافة الأمازيغية في الدستور الليبي الجديد، ودعى تنظيمات وجمعيات المحتجم المدني الليبي إلى الوحدة من أجل إقرار دستور ديمقراطي يراعي مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا وبمشاركة كل الأطراف، ووفق منهجية توافقية.

وفيما يتعلق بتونس أشاد التجمع العالمي الأمازيغي باحترام الحكومة التونسية لحقوق الأمازيغ في تسمية المواليد بأسماء أمازيغية، لكن بالمقابل طالب بفتح نقاش جدي من أجل ترسيم اللغة والهوية الأمازيغية لتونس، للمحافظة على الثقافة الأمازيغية المشتركة لجميع التونسيين، مع الابتعاد عن الحساسيات الأيديولوجية التي تنظر للمشروع الدستوري التونسي، على أساس عروبي عنصري. كما جدد التجمع العالمي الأمازيغي دعمه ودعوته لجميع الأمازيغ بشمال إفريقيا لدمج الانبعاث الأمازيغي في تونس كل حسب إمكانياته.

أما في الشأن التوارقي فقد دعت منظمة التجمع العالمي الأمازيغي

إلى ضرورة إقرار الديمقراطية بدول مالي، النيجر والجزائر، بهدف تمكين الشعب التوارقي من الحكم الذاتي في مناطقهم، بما يضمن حقوقهم الثقافية والاجتماعية والسياسية، كما ندّد التجمع العالمي الأمازيغي بالجرائم التي ارتكبتها القوات المالية والفرنسية في حق الشعب التوارقي بأزواد، ودعا الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى الحذر في تعاملها مع فرنسا الامبريالية، وبعض الأنظمة في شمال إفريقيا والساحل، كما أكد التجمع العالمي الأمازيغي على دعمه لحق تقرير المصير، والحكم الذاتي وفق المواقف الدولية في هذا الشأن، كما طالب الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، وجميع الدول الديمقراطية والحررة عبر العالم إلى الالتفات لعاناة الشعب التوارقي في أزواد الذي يعيش مأساة

إنسانية بكل المقاييس.

أما فيما يتعلق بالجزائر فقد ندّد بيان التجمع العالمي الأمازيغي الوضعية الكارثية للأمازيغ والهوية الأمازيغية ببلد الليون شهيد، حيث المنع مازال مستمر اتجاه الأسماء الأمازيغية، بالإضافة لغياب أي إدماج للأمازيغية في الحياة العامة، وضبابية التعريف الرسمي للمهم للأمازيغية كلفة وطنية، ما يمثل سياسة عنصرية للنظام الحاكم باسم العروبة، يتم بموجبها اعتبار الأمازيغ مواطنين من الدرجة الثانية، وفي هذا الاتجاه طالب التجمع العالمي الأمازيغي بترسيم اللغة والثقافة الأمازيغية في الدستور الجزائري بدون قيد أو شرط، مع إدماجها في البرامج التعليمية كلفة إجبارية وليس اختيارية، وندّد بسياسة اللبز العنصري التي تمارس ضد أمازيغ المزاب والجرائم التي تفرقتها قوات الشرطة والجيش في حق المواطنين الأمازيغيين العزل بالمزاب مدعومة بالمستوطنين. وطالب التجمع العالمي الأمازيغي بالكشف عن ملاسبات الاغتيالات السياسية التي تعرض لها النشطاء الأمازيغ بالجزائر، وفي مقدمتهم الشهيد معقوب نوناس و المائة وستة وعشرين شهيد أمازيغي سقطوا ضحية قمع النظام الجزائري لاحتجاجات أمازيغ القبائل خلال الربيع الأسود سنة 2001، وأنصاف لجرائم النظام الجزائري هذه السنة اغتيال الناشط محمد عبد الرحمان الشاب المزابي الأمازيغي



فيما يتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية عبر التماطل الواضح في إخراج القانون التنظيمي المتمم للدستور، أو فيما يتعلق بمشروع الجهوية الموسعة والحكم الذاتي الذي مازال حبرا على ورق، بالإضافة لاستمرار الخروقات المنهجية لحقوق الإنسان، خصوصا الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ المغرب، المتمثلة في حقهم في استعمال لغتهم في مرافق الدولة (البرلمان، المنظومة التربوية، الإدارات العمومية)، بالإضافة لاستمرار المنع والتضييق على الأسماء الأمازيغية وإقصاء السينما، والجمعيات الثقافية والفنية الأمازيغية، والفنانين والمبدعين الأمازيغ وكذلك الإعلام الأمازيغي في الدعم اللازم للنهوض بالثقافة الأمازيغية.

في الشق الاجتماعي يسجل التجمع العالمي الأمازيغي استمرار نزح الأراضي بناء على قوانين استثمارية وكذا البطالة المستشرية في المجتمع عموما، وخاصة المتعلقة بخريجي الدراسات الأمازيغية، كما سجل التجمع العالمي الأمازيغي استمرار سياسة صم الأذان والتماطل الرسمي في حل الملفات الاجتماعية وبشكل مقصود.

أما في الجانب الحقوقي والسياسي فقد ندّد بيان التجمع العالمي الأمازيغي، باستمرار اعتقال مصطفى أوسايا وحديد وأعضاؤه بدون أدنى تدخل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أو من وزارة العدل، في ملف شهد مجموعة من الخروقات، كما ندّد نص

على إثر النقاش الحاصل حول القوانين التنظيمية لأجراً تفعيل ترسيم الأمازيغية وحول سؤال من له الصلاحية في تقديم مشاريع هذه القوانين إرتأت جريدة العالم الأمازيغي أن تتوجه بهذه الأسئلة إلى الأستاذ الملكي الحسين أحد واضعي مشروع هذه القوانين وهذا نص الحوار:

حاوره:
سعيد
الفراخ



والاستقلال المالي ويشار إليها في ظهيرنا الشريف هذا باسم «المعهد».

تسري على المعهد أحكام ظهيرنا الشريف هذا الذي يعد بمثابة نظامه الأساسي وكذا النصوص المنخدة لتطبيقه.

المادة 2: «يقول المعهد المحال إليه الأمر من جانبنا الشريف إبداء رأيه لجلالته في التدابير التي من شأنها الحفاظ على الثقافة الأمازيغية والنهوض بها في جميع تعابيرها.

يشارك المعهد بتعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات المعنية في تنفيذ السياسات التي تعتمدها جلالته الشريفة وتساعد على إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمان إشباعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني الجهوي والمحلي».

إن التوقف مليا وبشكل متأمل في صيغ ظهير إحداث هذه المؤسسة جعلنا أمام شخصية معنوية ذات مهام استشارية للملك وله بذلك اختصاص التدخل في مهامها وفي استمراريته أو إنهائها أو تعديلها، كما أن التشريع بظهير خاص يصدره الملك دون المرور عبر القنوات التشريعية العادية نظمت العديد من فصول دستور يوليوز 2011 من بينها الفصلان 41 / الفقرة الأخيرة و 42 / الفقرة الثالثة .

تلك كانت الاعتبارات الأساسية التي جعلتني أتجنب الخوض في موضوع «المعهد» مع اقتراح مؤسسة عمومية للتعليم العالي اعتبرها مكملة

إن ما أشير إليه أو توضيحه أعلاه، أمر يستوجب البحث عن آلية منسجمة مع تفعيل روح وفلسفة دستور يوليوز 2011 ونرى أن ذلك سيتم عبر إحداث «هيئة» عليا لإعداد مشاريع القوانين التنظيمية، مكونة من تمثيلية كافة المؤسسات الدستورية»، لتحال على المجلس الوزاري، على غرار طريقة إعداد مشروع الدستور أو وفق الطريقة التي أعد بها مشروع قانون مدونة الأسرة.

ولتوضيح أهمية ذلك ولا سيما بخصوص القانون التنظيمي لترسيم اللغة الأمازيغية فإن تجدر الإشارة إلى أنه لئن كان الفصل الخامس من الدستور خلاصة عامة لمناقشات وتصورات فكرية وفقهية وسياسية راكمتها اللجان الموكلت لهما إعداد مشروع الدستور فإن تأكيد عدة خطب ملكية سامية على البعد الاستراتيجي للأمازيغية وجعلها ضمن الأوراش الاستراتيجية الكبرى للدولة موازنة مع الجهود والسلطة القضائية المستقلة فإن ذلك يستوجب إبرازه في القانون التنظيمي لترسيم اللغة الأمازيغية مع الوقوف جديا عند عبارة لم ترد عرضا في نفس الفصل هي المحددة للغاية والهدف كما يلي: «... وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية». وهي صيغة تستوجب التمييز بين مرحلة التأسيس ومما تتطلبه من استحضار باقي المراحل سواء على المدى القصير والقريب والمتوسط وكذا البعيد وهوى المدى الاستراتيجي في مفهوم للدولة التي تحرص على استمراريته بشكل مؤسسي قوي مع الاستحضار والتمسك بقواعد الحكامة الجيدة .

خامسا: عدم نشر وتعميم الأعمال التحضيرية لإعداد الدستور أدى إلى عدم وضوح فهم إرادة المشرع الدستوري:

إن عدم نشر وتعميم تلك المناقشات التي تشكل الأعمال التحضيرية للنص التشريعي يجعل المناقشات وتحليل النص مجهودات شخصية منها تلك التي تعود بالموضوع إلى ما قبل نقطة البداية ؛ وكان الأولى نشر تلك المناقشات لتكون الأرضية والأساس للمناقشات لانتهاء الفصل الخامس من الدستور بالمقاربات التنظيمية المحال عليه وهو أمر يؤكد بدوره أهمية إعداد مشروع القانون التنظيمي من طرف هيئة عليا يكون من بين أعضائها من ساهموا في إعداد مشروع الدستور كونهم الأعراف بالمقاصد والمعاني قبل الألفاظ والمباني.

جرت نقاش سياسي وفقهي حاد بين الحكومة ومجلس النواب حول عدم اختصاص البرلمان بإعداد قانون تنظيمي ما رأيك ؟

سادسا : عدم تفعيل الفصل 79 من الدستور أدى إلى هدر الكثير من الزمن التشريعي :

أرى أنه تم هدر الكثير من الوقت والمجهودات في تلك المناقشات وكان يمكن تقاضي ذلك من خلال تفعيل مسطرة الدفع بعدم القبول «الواردة في الفصل 79 من الدستور بخصوص المقترحات المحالة على البرلمان لأن الفصل صريح في تنظيمه لحالة « تنازع الاختصاص » بين الحكومة وأحد مجلسي البرلمان كما أن هذا الفصل

حدد الجهة الموكل بها الجسم في التنازع وهي القضاء الدستوري وداخل أجل لايتعدى ثمانية أيام والقاعدة التي سرسرخها القضاء الدستوري ستكون هي الضابطة لتفادي عرض نفس المناقشات وتكرار نفس المواقف السياسية أو السياسية مما يؤدي إلى هدر الزمن التشريعي وتكريس خرق القواعد الأساسية للحكامة الجيدة .

لاحظنا عدم الإشارة في مقترح حكم لاي دور للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ؟

«إن ظهير (17 أكتوبر 2001) بإحداث «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية»، الصادر في إطار الصلاحيات السيادية للملك، حدد في تصديره بيان الأسباب والغايات الموجبة لإحداث هذه المؤسسة وكذا صفتها ومهامها الأساسية، وذلك بعبارات واضحة في تصديره ففي المادة الأولى منه تم النص على ما يلي:

«تحدث بجانب جلالته الشريفة وفي ظل رعايتهنا السامية مؤسسة تسمى «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية» تتمتع بكامل الأهلية القانونية

2- البرلمان (مجلس النواب ومجلس المستشارين).

3- الحكومة (مجلس الحكومة ورئيس الحكومة)

4- المجلس الوزاري .

5- المواطنات والمواطنون طبقا للكيافيات والشروط المحدد في إطار الفصل 14 من الدستور .

بخصوص القوانين التنظيمية المكتملة للدستور يلاحظ أن أولها، حسب ترتيب فصول الدستور منصوص عليه في الفقرة الرابعة من الفصل الخامس منه يتعلق ب: « قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية».

ثانيا: المعنى والمفهوم المزدوج ل: «القوانين التنظيمية» على ضوء دستور يوليوز 2011:

تجدر الإشارة إلى أن صيغة «القوانين التنظيمية» أصبح لها معنيان مختلفان لا بد من التمييز بينهما، فهي في حالات (يمكن حصرها مبدئيا في 22 حالة) تعني مقتضيات مكتملة لفصول من الدستور، فهي بذلك أعلى درجة من القوانين العادية .

كما أن صيغة «القوانين التنظيمية» ، تعني « النصوص التشريعية التطبيقية للقوانين العادية» مراسم، قرارات وزارية..... (وهي عكس المفهوم الأول أدنى درجة من القانون العادي، ولأنه لو حظ المخطط التشريعي كونها تعامت مع إعداد مشاريع القوانين التنظيمية المكتملة للدستور، بمنطق وأسلوب إعداد «النصوص التشريعية التطبيقية للقوانين العادية» وذلك بإسناد إعدادها لبعض القطاعات الوزارية، رغم أن منهجية المقاربة التشاركية لا تسمح بإعداد الحكومة

« اخترت المشاركة في المناقشة العمومية للموضوع من خلال تعميم المقترح وجعله رهن إشارة العموم ليدلي كل بدلوه في الموضوع»

بكافة مكوناتها «مشروع القانون التنظيمي «وبالأحرى إسناد ذلك لأحد أوبعض القطاعات الوزارية المكونة لها .

ثالثا : الدستور حدد اختصاص كل من الحكومة والبرلمان وليس من بينها إعداد القوانين التنظيمية المكتملة للدستور :

1- حصر المشرع الدستوري صلاحيات واختصاصات مجلس الحكومة في الفصل 92 من الدستور وليس من بينها الإعداد أو التداول بشأن مشاريع القوانين التنظيمية المكتملة للدستور. والسبب هو فرض إنحازها وفق مقاربة تشاركية على غرار الطريقة التي أعد بها مشروع الدستور من خلال حياة عليا حيادية تضمن الاستماع وإشراك أوسع للقطاعات والمنظمات الفئات المعنية وكذا المواطنات والمواطنون طبقا للفصل 14 من الدستور .

2- ليس من اختصاص البرلمان أو أحد مجلسيه إعداد مقترح قانون تنظيمي تأسيسي مكمل للدستور وذلك طبقا للفصلين 70 و 71 من الدستور - مع أهمية تدقيق التمييز بين مفهوم إعداد ومناقشة القانون التنظيمي التأسيسي، ومفهوم مقترح تعديل القانون التنظيمي الجاري به العمل آنذاك.

3- طبقا للفصل 92 من الدستور الذي حدد على سبيل الحصر صلاحيات واختصاصات مجلس الحكومة وليس من بينها التداول ومناقشة مشروع قانون تنظيمي مكمل للدستور، وهذا ما يسمح لنا بتأكيد القول بأنه: لا بحق للحكومة وحدها إعداد وصياغة مشاريع القوانين التنظيمية التأسيسية المكتملة للدستور، لأن ذلك سيؤدي إلى تخييب دور باقي المؤسسات الدستورية وكذا تعطيل مقتضيات الفصل 14 من الدستور الذي رسخ مبدأ حق المواطنات والمواطني في المساهمة في التشريع .

رابعا : اعتماد المقاربة التشاركية يستوجب إيداع حياة عليا لإعداد القوانين التنظيمية المكتملة للدستور:

« كيف جاءت فكرة وضع «مقترح مشروع قانون تنظيمي لتفعيل رسمية اللغة الأمازيغية» وإصداره في كتاب؟

« من بين مستجدات دستور يوليوز 2011 في الفصل 14 منه أنه: « للمواطنات والمواطني ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملاحظات في مجال التشريع».

كما هو ملاحظ في صيغة النص فإنه يأتي في سياق ما أقره الدستور من إقرار حق كل مواطنة ومواطن في المشاركة في الشأن العام، وفي مجال كان حكرًا على كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلا الإشكال بخصوص تقيد هذا المبدأ هو ربط ممارسة هذا الحق بصور قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسته .

ولأن القانون التنظيمي لم يصدر بعد فإنني اخترت المشاركة في المناقشة العمومية للموضوع من خلال تعميم المقترح وجعله رهن إشارة العموم ليدلي كل بدوله في الموضوع إما كليا أو جزئيا، عسى أن يكون ذلك جزءا من أرشيات المناقشات التي ستراعيها المؤسسات صاحبة الاختصاص لإعداد وصياغة « مشروع القانون التنظيمي».

« ما هي المرجعيات التي اعتمدتموها في صياغة مقترحكم؟

« قبل تقديم المواد المكونة للمقترح (105 مادة)، حرصت على تأطيرها بتقديم وديباجة ثم تصدير، حاولت من خلال ذلك الإشارة لحضات تاريخية عميقة في تاريخ المغرب من بينها ما راكمته إيجابيا كل من الحركة الأمازيغية خلال فترة الحماية والحركة الثقافية الأمازيغية خلال فترة الاستقلال، والغاية من ذلك الإشارة للأهمية الاستراتيجية للدولة أنيا مستقبلا في اعتماد اللغة الأمازيغية والثقافة الأمازيغية

و، الآثار الإيجابية لذلك مجتمعا وتنمويا واقتصاديا وبيئيا . وهي أمور وموضوعات أكدتها العديد من الخطب الملكية السامية للملك محمد السادس التي كان من بينها « خطاب أجدير « بديعة خنيفرة يوم 17 أكتوبر 2011 الذي كان من بين ما تضمنه الإعلان عن إحداث « المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية» ، وتصنيفه كمؤسسة استشارية لجلالة الملك .

وفي سياق الإشارة للخطب الملكية الموضحة لأهمية الأمازيغية لغة وثقافة وحضارة أشيرنا إلى خطاب 09 مارس 2011 المنعقد

الإعلان عن مراجعة الدستور

وإجراء تعديلات عميقة على مضامينه ومن بينها موضوع الأمازيغية ومكانتها ودورها وأهميتها ، وهي مقتضيات تم تجسيدها فعليا في مقتضيات الفصل الخامس من الدستور .

« قام حزب التجمع الوطني للأحرار بسحب مقترح قانون تنظيمي لترسيم اللغة الأمازيغية « من المناقشات بمجلس النواب، وهذا المقترح كان مقدما من طرف الفريق التبايني للحزب وباسم 54 برلمانيا، ماهو تقييمكم لذلك ؟

« إن الجواب عن سؤالكم هذا يستوجب تدقيق بعض الموضوعات كما يلي :

بشكل إجمالي :

موقف وتبرير حزب التجمع الوطني للأحرار بخصوص سحب مقترحه من البرلمان استجابة للتوجيه الملكية بشأن إعداد القوانين التنظيمية وفق مقاربة تشاركية على غرار الطريقة التي أعد بها مشروع الدستور وتنفيذا لخصائص الخطاب الملكي ليوم 09 مارس 2011، ربما سيؤكده بعدم إغترافه في الاتجاه الذي يتمسك بكون الحكومة هي الخولة وحدها إعداد القوانين التنظيمية . وذلك بالاعتراض على إدراجها في مجلس الحكومة الذي حدد الدستور اختصاصاته في الفصل 92 من الدستور وليس من بينها التداول في القوانين التنظيمية المكتملة للدستور .

بشكل تفصيلي :

أولا: إعداد القانون التنظيمي المكمل للدستور يستوجب مسطرة خاصة :

كل نص تشريعي يمر بعدة مراحل إجرائية ومؤسسية، بدءا من فكرته وأرضيته العامة، ثم مسودة المشروع، ثم المشروع نفسه، علما أن لكل مرحلة خصائصها ومقومات جديدها وضوابطها الإجرائية والموضوعية.

وقد حدد دستور يوليوز 2011 صلاحيات واختصاصات كل واحدة من المؤسسات التي تعد التشريع أو تساهم في إعداده أو تشرّف على ذلك حسب نوعية النص التشريعي كما يلي :

1- الملك :

LA LUTTE CONTRE LE TERRORISME AU SAHEL : LES LEÇONS DE SERVAL

Le terrorisme est un phénomène nouveau au Sahel, dont les contours sont difficiles à cerner dans le contexte actuel. On peut distinguer deux périodes dans son existence au Sahel.

La période 2003-2011 : lorsqu'elle a vu AQMI s'implanter au Mali à partir de l'Algérie. Ses activités ont été essentiellement : des prises d'otages ; des trafics divers ; des convois de drogues ; et des attaques armées en Mauritanie.

Il a fondé une base militaire à 200 Km à vol d'oiseau de Bamako. Il s'est illustré par l'absence de prosélytisme. Par contre, il a réussi à tisser une trame de relations avec des acteurs étatiques dans la région et hors région, ce qui a endormi d'ailleurs la méfiance des populations.

La période 2011-2013 : Pendant la guerre, le MNLA et les terroristes ont été plutôt des alliés occasionnels.

A partir de mois d'Avril 2012, on a constaté un revirement de l'attitude des terroristes, ce qui reflète les prises de position de leurs alliés vis-à-vis du MNLA :

- * Rejet de l'indépendance de l'Azawad ;
- * concertation avec le gouvernement de transition, le capitaine Sango, des parties politiques maliennes, des acteurs étatiques du champ et hors champ ;
- * une couverture médiatique très forte par des organes de presse réputés antiterroristes ;
- * hostilités ouvertes vis-à-vis du MNLA ;
- * application de la charia, avec beaucoup d'ostentation, comme pour donner prétexte à une réplique.

Opération Serval :

La France est intervenue seule, sans appui militaire de ses alliés traditionnels. Le prétexte, l'attaque de Konna, n'en est pas un ; en tout cas l'attaque djihadiste pouvait être enrayerée en appliquant une stratégie de

- censure de l'information, des exactions à caractère raciale (plus de 500 morts), pillages, n'ont pas été rapportés à l'opinion publique ;
- fébrilité de l'agenda politique ;
- exhibition au 14 Juillet à Paris des troupes maliennes responsables des

loin d'être rétablie :

- armée, administration, sécurité, absentes sur l'ensemble du nord Mali ;
- les élections ont été bâclées : beaucoup d'électeurs n'ont pas voté ; les textes législatifs (constitution, code électoral, charte des partis, organisation administrative) à l'origine de nombreux dysfonctionnements des Institutions, n'ont pas été révisés ;

• l'utilisation exclusive des militaires noirs, les nombreuses exactions sur les populations Touaregs et Arabes, l'exclusion de la Mauritanie de Serval et de la MINUSMA, ont accrédité la thèse d'une guerre ethnique, au service d'une déchirure raciale.

En conclusion, il ressort de ce qui précède, que Serval comporte non seulement, beaucoup de lacunes, mais ne saurait être lisible qu'au regard de l'histoire des relations Mali-France des 50 dernières années.

A cet égard, il est important de se poser certaines questions :

- 1) Pourquoi la France qui, a parrainé le coup d'état de 1991, s'est évertuée à présenter au monde entier le Mali, comme la vitrine de la démocratie, alors que le pays s'enfonçait inexorablement dans une crise jamais vue ?
- 2) Pourquoi la France qui a encouragé les rebellions Touareg en 1991 et en 2011, les a combattues aussitôt, pour se présenter en sauveur du Mali ?
- 3) Pourquoi la France s'est opposé au

règlement politique de la question de l'Azawad, en déclenchant l'opération Serval, dans le dessein de bloquer la Résolution 2085 du Conseil de Sécurité ?

4) Pourquoi Serval s'est acharné contre les populations civiles blanches de l'Azawad, à l'exclusion des autres ?

5) Pourquoi la Mauritanie, le seul pays qui a montré sa volonté de lutter contre le terrorisme est absent de Serval et de la MINUSMA ?

6) Pourquoi Serval ne compte que les troupes de la CEDEAO comme pour accréditer les thèses, chères à Bamako et Paris, d'une guerre ethnique ?

7) Pourquoi les otages français, considérés comme bouclier, sont indemnes ?

8) Pourquoi les otages Français ont été miraculeusement libérés, en dépit des vifs ressentiments que nourrissent les terroristes à l'endroit de la France ?

En élucidant ces questions, on pourrait conclure que la France a fragilisé le Mali, pour jouer au sauveur, dans le but de légitimer une forte présence militaire et économique dans ce pays, probablement à matérialiser par des conventions minières et un accord de défense. Ainsi par cette démarche, oh combien tortueuse, la France pourrait concrétiser ses visées sur toutes les régions minières qui composaient l'OCRS, telle que conçue en 1957.

* Par Hama Ag Mahmoud,

Ancien Ministre, Consultant et Président délégué de l'AMA pour les Touaregs d'Azawad



containing, permettant de respecter la Résolution 2085 du Conseil de Sécurité.

Cette intervention militaire a révélé beaucoup d'incohérences et d'ambiguïtés :

- la volonté de s'opposer au règlement politique de la question de l'Azawad, pour quelles fins !
- l'utilisation exclusive des troupes noires, comme pour accentuer la déchirure Nord/Sud, Blanc/Noir ;
- exactions sélectives sur les populations Touaregs et Maures ;
- exclusion de la Mauritanie de Serval et de la MINUSMA ;

crimes ;

• aujourd'hui tout le monde est persuadé que l'attaque de Konna, la survivance des otages aux balles et aux bombes de Serval et l'absence d'attaques djihadistes contre les casernes françaises à Tombouctou, Gao, Kidal, Tessalit, ne sont pas fortuites. Serval a-t-il atteint ses objectifs de lutte contre le terrorisme ?

1. Objectifs militaires : Les terroristes sont présents et commettent encore des attentats et enlèvements au Mali et dans les pays voisins.

2. Objectifs politiques :
• l'intégrité territoriale du Mali est

Appel au soutien aux détenus politiques du MCA

Le Comité de soutien aux détenus politiques du MCA lance un appel aux amazighs résidents à l'étranger.

Vous avez sans doute appris que les événements dont les universités marocaines ont été le théâtre, depuis le 20 avril 2007. Les autorités marocaines ont orchestré des arrestations arbitraires dans les rangs des militants du Mouvement Culturel Amazigh. Plusieurs parmi nos militants ont été tabassés dans les commissariats du makhzen. Des dizaines ont été incarcérés et ont séjourné dans les geôles du pouvoir à Meknès, à Imtghern (Er-Rachidia), et Agadir... Plusieurs parmi eux ont enduré des mois de prison sur des accusations fallacieuses qui cachent mal la volonté de les faire taire pour leur activisme au sein du mouvement amazigh. Leurs parents habitent dans les villages lointains du Sud-est et sont dans leur totalité sans ressources. Nos frères sont arrêtés et mis en prison depuis le mois de Mai 2007, Sliman Oualy et Sekkou ont été condamnés à trois ans de prison ferme, alors que trois autres étudiants ont été condamnés à sept mois fermes. Dix-sept ont subi une année d'emprisonnement dans des conditions intolérables à Imtghern et Meknès et restent encore à ce jour poursuivis.

A Meknès, dix de nos frères arrêtés n'ont été jugés qu'après plus d'un an et demi d'instruction en dépit des témoignages déposés par onze personnes auprès du juge et qui prouvent leur innocence totale du crime qu'on cherche à leur imputer injustement. Ils ont passé une année derrière les barreaux rien que pour leur appartenance au MCA qu'ils ont déclaré et qu'ils assument

courageusement

Nous avons constitué des comités de soutien à nos camarades étudiants et à leur famille afin de les entretenir financièrement en leur assurant le minimum de moyens nécessaires au maintien de leur sentiment de dignité auquel le pouvoir tente traîtreusement de porter atteinte.

La région du sud-est a connu plusieurs manifestations populaires amazighes où des milliers de femmes, d'hommes et d'enfants ont réclamé leur libération inconditionnelle, d'autres villes ont connu des manifestations de soutien avec la participation de plusieurs centaines de militantes et de militants amazighs dont deux à Rabat (devant le ministère de la justice et devant le parlement), deux à El Hoceima, Meknès, Khenifra, Oujda etc.

Nous disposons du soutien d'un nombre de militants de la cause amazighe au Maroc, militants et militantes qui bravent les intimidations et le statu quo pour exprimer ouvertement leur sympathie envers notre mouvement de protestation pacifique et légitime.

Deux militants restent incarcérés et subissent les pires atrocités au milieu de criminels de droit commun. Il s'agit bien sûr de Hamid Ouadouch et Mustapha Ousayya. Condamnés et jugés à dix années de prison ferme et à une amende de cent mille dirhams chacun en dépit des témoignages en faveur de leur innocence qu'une justice aveugle refuse de verser au dossier.

Les étudiants détenus ont des besoins quotidiens liés à leur subsistance que le peu de moyens matériels dont disposent les mili-

tants du MCA ne peut satisfaire d'une manière régulière et conséquente.

Les détenus supportent avec une abnégation exemplaire les conditions inhumaines à l'intérieur des bagnes Sidi Said, puis de Toulal (Meknès). Ils ont aussi besoin de notre soutien moral.

Les manifestations organisées à l'appel des comités de soutien et des parents des détenus drainent des milliers de participants mais le manque de moyens empêche encore plusieurs milliers d'autres de s'y prendre part. Le mouvement de protestation s'essouffle à cause de ce manque.

Pour cela, et convaincus de votre attachement à la cause amazighe et de la sympathie que vous avez pu susciter autour de cette cause dans votre entourage à l'étranger, nous vous prions de diffuser cet appel et d'œuvrer sans relâche en apportant votre contribution et votre soutien aux étudiants du MCA. L'objectif étant de nous aider à continuer la lutte en assurant la subsistance de nos militants injustement emprisonnés. Enfin, tout en réaffirmant l'innocence totale de nos militants vis-à-vis des accusations qu'une justice aux ordres essaie de leur mettre arbitrairement sur le dos, nous vous assurons de l'engagement indéfectible



Comité de soutien aux détenus politiques du MCA

A nos frères amazighs résident à l'étranger

APPEL AU SOUTIEN

de notre mouvement à lutter pacifiquement jusqu'à la libération de tous nos détenus et de notre détermination à continuer la lutte pour l'amazighité sur tous les niveaux.

Nos droits en tant que peuple amazigh libre et souverain sur sa propre terre ne nous seront reconnus que grâce à notre dynamisme et à la détermination de nos militants à résister contre toutes les formes d'aliénation, de subordination ou d'intimidation.

Pour toute prise de contact, adressez vous au comité /

Email : inkraf2007@gmail.com

Téléphones : +2120618110925 et +2120658974207

ASSUMER NOTRE IDENTITE AMAZIGHE

Voilà, plus d'un demi siècle depuis que nous avons recouvré notre souveraineté sur nos territoires et nous réalisons que l'indépendance ne signifie pas la liberté. L'autoritarisme autochtone s'est substitué à l'autoritarisme étranger. Sur le plan identitaire, notamment dans le sous continent nord africain, nous avons assisté carrément à un viol des consciences. Une identité baathiste s'est substituée par la violence à l'identité historique qu'est l'amazighité. Pendant des décennies cette dernière a été niée, vouée à l'opprobre; ses partisans ont subi les pires sévices, exécutés dans l'anonymat. Mais la ténacité dans la lutte, l'avancée des principes démocratiques dans le monde laissent entrevoir des perceptions prometteuses. Du moins formellement, elle commence à être reconnue au Maroc, en Algérie, en Libye. Les autorités locales restent très loin de l'assumer. Par contre, ces mêmes autorités font état du caractère impératif d'une démocratisation pour réaliser le développement économique et social de chacun des pays et assurer une forme supérieure de cohésion sociale. Dans cet ordre d'idées, l'amazighité s'avère indissociable de la démocratie qui s'entend comme une somme de valeurs que respecte la communauté et non comme l'organisation de scrutin (vote) qui ne changent rien. Sans démocratie, les attaques au grand jour et le plus souvent sournieuses continueront à frapper l'amazighité. On le remarquera, tamazight n'est pas plus officielle dans les faits au Maroc qu'elle ne l'est national en Algérie. Partout, aux Iles Canaries, au Sahel, en Egypte et en Afrique du nord, la disparition de tamazight est programmée. Un exemple parmi tant d'autres; il y a un mois à Khenchela (Algérie), on continue à demander des autorisations paternelles aux élèves apprenant tamazight, et l'enseignement se réduit à deux heures par semaine, dispensé de façon éparse, facultatif, quand il fait beau et qu'il y a un budget pour rémunérer l'enseignant. Sans démocratie, il n'y a pas de citoyen; l'individu, dépourvu de personnalité est réduit à un non être. En réalité, il n'a même pas une identité baathiste, encore moins une identité amazighe



laquelle, est perçue comme ennemie intérieure. Dans ce cas, toute élévation du niveau culturel de la population est combattue. Sans démocratie, la promotion identitaire reste problématique. La rente sur le plan économique est consacrée à l'entretien des appareils répressifs et non à la promotion de la rationalité, de la culture. Et c'est l'amazighité qui sera annihilée, sinon réduite à la portion congrue.

Sans démocratie le chaos qui s'annonce partout dans nos contrées est lourd de périls. Il est fort à craindre que l'amazighité continue à être présentée comme un facteur de division, les pouvoirs en place s'arrogeant la fonction factif d'arbitre et de cohésion nationale. En somme, la reconnaissance pleine et entière de l'amazighité constitue un excellent indicateur de l'avancée et de l'ancrage démocratique dans nos structures sociales, car il est indéniable que sans l'amazighité qui demeure le socle sur lequel est basé nos contrées, la démocratie n'est qu'un leurre. Nous sommes tous amazighs quelles que soient nos origines à titre individuel. Nous ne sommes ni une race pure, ni une ethnie fermée et portée de dégénérescence; nous sommes le

produit de notre histoire, nous n'avons pas à inventer une autre histoire, fut-elle glorieuse. L'amazighité, aujourd'hui brimée, ne peut se comporter en identité meurtrière au sens de Amine Malouf parce qu'une identité n'est meurtrière qu'à l'extérieur de ses frontières. Nous, nous voulons retrouver nous même et pas agresser les autres.

L'amazighité est un rattachement à un passé « Les hommes libres » se définissaient ainsi par rapport aux sociétés environnantes où l'esclavage était endogène à savoir le long du Nil et le long du Niger, des terres très riches exploitables par une main d'œuvre servile. Chez nous, nos montagnes, aux sols pauvres, nos plaines exigües et nos plateaux parvenaient juste à nous nourrir.

L'amazighité c'est aussi recouvrer une personnalité pour être acteur dans l'histoire, jusqu'à présent a été violée. On a cru peut être bien faire ! Cette dérive a été bien résumée par Alexandre Dumas "Il est permis de violer l'histoire à condition de lui faire de beaux enfants"... Et en Afrique du nord, accoucher d'un Ben Bella, Ben Ali, Kadhafi, Moubarak, Merzoughi et autres amazighophobes dont la liste a été publiée sur la toile par "Amazigh World" n'est pas du tout beau. Sans amazighité, on ne peut parler de démocratie, de participation au cours de l'histoire contemporaine.

Je ne voudrais pas conclure sans citer une pensée de Saint Exupéry qui s'intègre dans ce contexte « Je les ai toujours trouvés pauvres ceux qui ne savaient pas de quoi ils étaient solidaires. Je les ai vus se chercher une famille, une patrie, une religion ; mais ils n'y a d'accueil vrai que dans la racine. Si tu sais le découvrir branche, bien accrochée à l'olivier, tu goûteras dans tes balancements l'éternité ». Des oliviers, ce n'est pas ce qui manque chez nous !!!!

✱ Madjid Ait Mohamed
- Algérie

Arrêter ces crimes contre l'humanité et la torture continue par une mort lente ou tuez nous d'un seul coup !

La minorité Mozabite, de culture amazighe et Ibadites idéologiquement habite La région du Mzab à Ghardaia au sud de l'Algérie subi et vit au rythme de violations graves périodiques de ses droits humains depuis l'indépendance à nos jours.

Les informations et les documents sur ces violations des droits de l'homme et des crimes contre l'humanité, est devenu visible avec le développement des moyens de communications et des médias, et la chute de la barrière de la psychose et de la peur construite et entretenue au fil des ans par les pratiques sous citées du pouvoir Algérien aidé dans cette sale besogne par certains mozabites porte-parole du pouvoir au sein de leurs communautés (les notables et leurs satellites). Qu'est-ce qui s'est passé dernièrement dans la ville de Gue-rara à Ghardaia ?? Des atrocités racontées et filmées par certains citoyens, est la preuve vivante de ces violations et ces crimes périodiques et contenus par des instances officielles, notamment les corps sécuritaires et l'appareil judiciaire contre la minorité Mozabite :

- Arrestations sélectives raciales scandaleuses.
- La complicité insolente des policiers en tenues officielles dans le soutien des agresseurs et les destructeurs des biens mozabites. Ils leurs assurent l'impunité et la liberté d'action pour agresser et punir les mozabites et aussi pour piller, détruire, incendier leurs biens, et empêche en même temps ces malheureux mozabites de se défendre. Les policiers ont poussés leurs sadisme jusqu'à les arrêter, s'ils insistent à se défendre.

- Le passage à tabac et la torture des détenus mozabites dans les postes de police d'une façon humiliante et dégradante.
- La mise à nue et harcèlements sexuels des mozabites détenus à l'intérieur des postes de police. Le sadisme des ces derniers les a poussés jusqu'à les photographier dans des positions sexuelles humiliantes.

La minorité mozabite dans les différents villes du Mzab souffre depuis des décennies et continue à souffrir de ces pratiques et de ces crimes commis par les forces de sécurité et l'appareil judiciaire qui se comportent d'une façon haineuse comme des colonisateurs dans une terre conquise et traitent les mozabites méchamment comme des colonisés quand l'occasion se présente, et montre toute leur férocité raciste, le mépris et l'application de la politique d'apartheid en plein jour, encouragé par le silence, l'opacité et la manipulation de l'information par les médias nationaux et aussi le silence dénotant adopté par l'intelligentsia et la classe politique et sous divers prétextes inappropriés (préservation de l'unité nationale...), et aussi par le silence des gouvernements démocrates des pays occidentaux qui ont des



intérêts économiques avec le régime algérien qui achète leur silence contre les privilèges de l'extraction et de l'exploitation du pétrole et du gaz. par ironie du sort, de la région du Mzab et ces environs !

Et comme ça on laisse le mozabite seul avec sa peur ne sachant ni quand ni comment affronter son destin quand il sera attaqué par ce pouvoir monstrueux et dictateur. !!-Sera-t-il victime d'agressions peut-être il sera éventuellement assassiné (les événements de Ghardaia 1985 et les événements de Berriane 1991 et 2008) ??

- est-ce que son domicile sera violé piller puis incendier ??
- sera-t-il incarcéré en prison et poursuivi en justice et privé de ses droits sans crime commis surtout si il est activiste humanitaire ??

- Est-ce que sa société risque toutes ces punitions ?? de la part des représentants d'un pouvoir démocrate de façade, et d'apparence dictateur de fond qui étouffe les libertés, ne reconnaît guère la diversité culturelle ni religieuse et leurs fait subir la politique de l'élimination progressive de la culture mozabite (l'ethnocide).

Devant tous ces dépassements il ne nous restent plus comme mozabites persécutés dans la terre de nos ancêtres que de demander et d'insister de la communauté internationale qui n'accepte pas ces pratiques racistes et à se tête l'organisation des nations-unies par le biais du haut-commissariat des droits de l'homme et la cours pénale internationale pour une intervention rapide par l'ouverture d'une enquête complète et approfondie- loin des représentants officiels du pouvoir et des mozabites porte-parole du pouvoir à l'intérieur de la société mozabite qui justifient tout le temps les crimes du pouvoir- pour arrêter ces crimes contre l'humanité et connaître et punir les ordonnateurs et les exécuteurs quel que soit leurs poste ou leurs grade.

la source: Dr Kameleddine FEKHAR



COMITE PREPARATOIRE DE LA COMMEMORATION DU 40^{ème} JOUR APRES LE DECES DE L'ARTISTE AMAZIGHE MOHEND AMEZYANE SAIDI



APPEL

La commémoration du 40^{ème} jour après le décès de l'artiste et militant amazighe **Mohend Amezyane SAIDI** aura lieu le samedi 01 février 2014 à Midelt.

Le comité préparatoire de ladite commémoration, formé le jour des funérailles avec l'accord de la famille du défunt, lance un appel à l'opinion publique pour participer massivement à cet événement, qui sera, nous le souhaitons, à la hauteur de notre regretté artiste et militant.

Le Comité préparatoire :

Moha OULHAJ (GSM : 06 61 45 74 70)
Mustapha BERHOUCHE (GSM : 06 68 69 01 90)
Saïd BAJJI (GSM : 06 62 62 38 20)

0408 11/2012/2963
 *Σ08H

Les prénoms féminins amazigh

constantine
 ⵜⵉⵙⵓⵏⵜ - zuwagha: nom ancien
 ⵜⵓⵣⵉⵔⵉ - zuzi:opérer une saisie
 ⵜⵓⵣⵓⵓ - zwara: l'ainée la première
 ⵜⵓⵣⵓⵔⵉ - zwawa: de Azwaw qui signifie kabyle
 ⵜⵓⵣⵉⵎⵉⵔⵉ - zwila: ville numide en algérie
 ⵜⵓⵣⵉⵔⵓ - zwina: de zwi, secouer
 ⵜⵓⵣⵉⵔⵓ - zwira: la couraheuse
 ⵜⵓⵣⵉⵔⵓ - zayda: surplus

*** dictionnaire des
noms et prénom
bérbères
de Shamy CHEMI-
NIS**







nées au chômage. La ségrégation persiste en ce qui concerne le soutien de l'Etat au cinéma, à l'art, aux associations, aux journaux, à la culture et aux auteurs amazighs. Les prisonniers politiques amazighs, dont Mustapha Oussaya et Hamid Aadouch continuent à être incarcérés à la prison de Meknes, sans que le Conseil Consultatif des Droits Humains, ni le ministère de la Justice s'en préoccupent pour ouvrir leur dossier juridique caractérisé par beaucoup d'anomalies.

Nous dénonçons les groupes politiques qui continuent à mener des attaques médiatiques racistes contre les Amazighs, au lieu de contribuer à tourner des pages des décennies de répression et de ségrégation contre tout ce qui est amazigh au Maroc. Aussi, demandons nous l'adoption d'une discrimination positive au profit de la langue et de la culture amazighes comme compensation à plus d'un demi siècle de d'exclusion et de marginalisation.

A ce jour, le bilan du gouvernement en cours est négatif en ce qui concerne la question amazighe. En outre, durant le mandat de ce gouvernement, on a pu relever des décisions racistes, des pratiques ségrégationnistes et des répressions inédites contre les Amazighs. En particulier dernièrement à (Ayt Bu Ayache/Imzuren, Tinghir, Imider, Ayt Sgugu à Mrirt, Ait Baha au sud, Tanguist, Amskrud,...).

Nous appelons tous les Amazighs du Maroc à prendre conscience de la dangerosité des changements qui surviennent au Maroc, en donnant la priorité à la reconnaissance effective de l'ensemble des droits reconnus par les pactes internationaux des droits de l'homme dont ceux culturels et linguistiques, en adhérant à l'initiative d'un million de signatures pour la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighe au Maroc. Nous en appelons aussi à la création d'une coalition amazighe forte avec les parties idoines pour affronter tous ceux qui s'érigent à l'encontre de l'équité vis-à-vis des Amazighs et de la légitimité de l'amazighité.

L'AMA saisit cette occasion pour féliciter la militante Khadija Ryadi pour son prix de l'ONU des droits humains. L'AMA en appelle à la reconnaissance effective du droit à la manifestation pacifique ainsi que le droit à la grève sans violences ni répressions.

Nous faisons incombent toute la responsabilité de la continuation de la spoliation des terres collectives des tribus amazighes, au Maroc, au gouvernement et au parlement marocains qui sont habilités à modifier les lois, qui remontent à la période coloniale, et qui permettent la spoliation et l'expropriation dans les différentes régions.

2. AU NIVEAU DE LA LIBYE

L'Assemblée Mondiale Amazighe dénonce l'option de ceux qui, au sein du Congrès National Libyen, œuvrent pour l'élaboration d'une constitution non démocratique qui exclut les Amazighs et qui institue le racisme et la ségrégation à l'encontre la langue, de la culture et des populations amazighes en consacrant les lois foncièrement discriminatoires promulguées par le régime déchu et qui considèrent la Libye comme étant un Etat « arabe » avec pour seule et unique langue « l'arabe », et ce en opposition avec la réalité libyenne caractérisée par la pluralité au même titre que tous les Etats de Tamazgha.

Nous réaffirmons notre soutien au Conseil Supérieur des Amazighs de Libye et à toutes les organisations amazighes de Libye qui œuvrent pour l'instauration des droits linguistiques et culturels amazighs en général et ce sans amputation. Nous appelons également les Amazighs de Libye, avec leurs

différentes organisations et conseils locaux à l'union, en ce moment décisif de leur histoire, dans l'intérêt de tous les Amazighs de Libye et de tous les Libyens, en œuvrant pour l'adoption d'une constitution démocratique élaborée avec le consentement de toutes les parties, en s'appuyant sur les principes démocratiques et les pactes internationaux des droits de l'homme et des peuples.

3. AU NIVEAU DE LA TUNISIE

Nous saluons le respect du gouvernement tunisien quant au droit des Amazighs à donner des prénoms amazighs à leurs enfants. Mais, en revanche, nous dénonçons l'omission totale de la pluralité culturelle en Tunisie, dans le dialogue relatif à la constitution du pays, ainsi que le refus de la constitutionnalisation des instances amazighes.

Nous demandons au gouvernement et à l'Etat tunisien ainsi qu'aux différentes composantes politiques du pays de veiller au respect obligatoire des droits culturels, linguistiques, économiques, sociaux et politiques des Amazighs dans la future constitution du pays en évitant la reproduction d'un Etat arabiste raciste, à un moment où les mirages du nationalisme « arabe » agissent.

Nous insistons sur notre soutien aux Amazighs de Tunisie, selon nos moyens, et nous appelons tous les Amazighs de Tamazgha à

en Afrique du nord et dans le Sahel. De même que nous réaffirmons la nécessité de la prise en considération de l'intérêt supérieur de tous les touaregs et des autres ethnies de l'Azawad ainsi que la mise en œuvre du droit à l'autonomie des peuples touaregs, dans le respect de la déclaration universelle des droits des peuples autochtones et des autres instruments internationaux pertinents. Nous saluons le refus du MNLA de participer aux élections commandées par la France, alors même que les réfugiés en Mauritanie, au Burkina Faso et au Niger vivent un véritable désastre humanitaire et que le problème de l'autonomie de l'Azawad n'est pas réglé.

Un appel est lancé à l'intention des Nations Unies, de l'Union Européenne, de l'Union Africaine et des Etats démocratiques en attirant leur attention sur la situation critique des réfugiés de l'Azawad, qui exige une attention et une prise en charge humanitaire urgente.

5. AU NIVEAU DE L'ALGERIE

Nous relevons avec force regret que le régime algérien poursuit sa politique raciste envers les Amazighs dans toutes les régions du pays en dépit des changements qu'ont connus les pays de Tamazgha et nous dénonçons l'enseignement de forme de l'amazighe dans quelques régions uniquement d'Algérie. Nous dénonçons la non intégration effective de l'amazighe dans les médias

traduction des responsables devant les tribunaux, ainsi que leurs sanctions.

Par ailleurs, il est réclamé la libération du jeune amazigh Mohamed Baba Nejar, prisonnier d'opinion et militant pour la préservation de l'identité amazighe mozabite. De même qu'il est exigé de mettre fin aux poursuites des affaires et dossiers préfabriquées à l'encontre des activistes et militants des droits de l'homme mozabites et autres.

La vérité doit être faite sur les nombreux assassinats politiques des militants amazighs, dont Lounes Matoub, les 126 victimes du printemps noir et bien d'autres, avec traduction des coupables devant les tribunaux. L'AMA condamne le récent et odieux assassinat du jeune mozabite Mohamed Abderhamane, dans la ville de Guerara, dans la région de Ghardaïa.

L'effusion de sang, ainsi que la politique de discrimination de l'Etat algérien à l'encontre des amazighs et plus particulièrement les Kabyles, les Mozabites, les Chaouis, les Touaregs et autres sont fermement dénoncés et condamnés.

L'AMA appelle les Amazighs d'Algérie en Kabylie, au Mzab, et dans la Chaouia ainsi que les amazighes touaregs à coordonner leurs actions pour l'obtention de leurs droits légitimes et à œuvrer au renforcement de l'action militante amazighe tout en participant à toute initiative nationale pour la démocratisation du pays. Par ailleurs, l'AMA apporte son soutien et en appelle à l'ouverture des frontières factices entre le Maroc et l'Algérie.

6. AU NIVEAU DE MELILLA, CEUTA ET LES ILES CANAIRES

Nous nous réjouissons de l'action militante des Amazighs canariens dans le domaine de la revalorisation de la langue et de la culture amazighes ainsi que de la campagne d'écriture en alphabet Tifinagh des enseignes.

Nous demandons au gouvernement espagnol de répondre aux revendications des Amazighs de Melilla, Ceuta et les Iles Canaries, de reconnaître l'amazighe comme langue co-officielle dans ces trois régions autonomes et d'œuvrer pour enseigner l'amazighe en caractère Tifinagh.

De même, nous demandons dans ces trois régions autonomes, des politiques d'anti-discrimination dans tous les domaines avec des migrants et des citoyens amazighs

7. AU NIVEAU DE LA DIASPORA AMAZIGHE

La diaspora amazighe hors Tamazgha, tout particulièrement celle résidant dans les pays démocratiques, est appelée à renforcer son adhésion à la cause amazighe, et se souder et à s'unir de façon à défendre ses droits légitimes ainsi que ceux des peuples de Tamazgha.

Les militants amazighs sont appelés à agir pour exiger que la langue amazighe soit incluse dans les programmes scolaires des pays d'accueil pour les résidents amazighs hors Tamazgha. En sus, nous revendiquons des politiques d'anti-discrimination dans tous les domaines, dans les pays d'accueil, avec des migrants et des citoyens amazighs. In fine, à l'approche du nouvel an amazigh, 2964, il est réclamé l'officialisation du nouvel an amazigh et sa déclaration comme jour férié dans toute Tamazgha.

A l'issue de ses travaux, l'Assemblée Mondiale Amazighe a salué et apporté son soutien aux mouvements de libertés et marches pacifiques pour la dignité, l'égalité, la démocratie et les droits de l'homme, dans le monde d'une façon générale et dans Tamazgha en particulier.



les soutenir et à œuvrer de façon à attirer l'attention des organisations régionales et internationales quant à leurs souffrances. Par ailleurs, nous nous réjouissons du travail militant des associations et des militants amazighs en Tunisie.

4. AU NIVEAU DE L'AZAWAD ET DU RESTE DU PAYS DES TOUAREGS

En ce qui concerne la garantie des droits des Amazighs touaregs, nous insistons sur la nécessité de création d'Etats démocratiques au Mali, au Niger et en Algérie qui assurent et garantissent le droit à l'autonomie du peuple touareg, dans son ensemble, auprès des autres ethnies, dans ces Etats. Nous demandons une enquête en ce qui concerne les crimes commis par les armées maliennes et française contre les citoyens touaregs et en appelons au soutien humanitaire nécessaire aux centaines de milliers de réfugiés touaregs et autres dans les pays voisins, particulièrement la Mauritanie, le Burkina-Faso et le Niger.

Nous appelons le Mouvement National de Libération de l'Azawad (MNLA) à rester attentif et vigilant dans ses relations avec la France ainsi que certains régimes

et dans le reste des institutions de l'Etat algérien. En outre, nous condamnons l'interdiction des prénoms amazighs ainsi que le discours officiel visant une réglementation raciste de ces prénoms.

La langue amazighe doit être inscrite dans la constitution en tant que langue officielle et recevoir une mise en œuvre effective dans la vie et la politique du pays. L'Etat algérien est appelé à œuvrer sans tarder pour l'officialisation, l'unification et la mise en œuvre de la langue amazighe, sans concession. L'enseignement effectif de la langue amazighe doit se faire sur l'ensemble du territoire et en particulier dans les régions amazighophones, et son insertion dans les programmes scolaires en tant que langue obligatoire et non facultative.

Les autorités algériennes sont appelées fermement à mettre un terme à leurs pratiques discriminatoires, aux tortures, aux harcèlements sexuels et aux viols des détenus, en particulier mozabites, dans les geôles algériennes par la police. Il est exigé l'ouverture d'une enquête sérieuse pour les crimes contre l'humanité commis lors des événements de Guerara – Ghardaïa, à l'encontre des mozabites par les forces de police et la

L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE EXIGE L'OUVERTURE DES FRONTIÈRES FACTICES ENTRE LES PAYS DE TAMAZGHA

Réuni à Tiznit, dans le Grand Souss, du 13 au 15 décembre 2013/2961, sur décision du Bureau Confédéral, l'Assemblée Mondiale Amazighe (Agraw Amadlan Amazigh) a tenu la VIIe Assemblée Générale des imazighen du monde, conformément à ses statuts. Cette rencontre, qui s'est tenue sous le thème « La démocratie et le printemps des peuples amazighs entre contraintes et perspectives », a connu un franc succès avec la participation de plus de 150 congressistes représentant les amazighs de Tamazgha: Maroc, Algérie, Tunisie, Libye, Touaregs, ainsi que ceux de la diaspora de l'Union européenne, outre plusieurs invités et personnalités de marque.

Conformément à ses statuts, en l'absence du président de l'AMA, l'Assemblée Générale a été présidée par le membre présent le plus âgé du Bureau Confédéral. Les travaux ont donné lieu à la présentation du rapport moral et du rapport financier, ainsi que des contraintes rencontrées. Après discussion et validation des rapports précités, par l'Assemblée Générale, le Bureau Confédéral sortant s'est retiré, après élection d'un bureau provisoire qui s'est chargé de la gestion des travaux de la 7e Assemblée Générale. Cette dernière a examiné et adopté les documents à l'ordre du jour et conduit à l'élection du Conseil Confédéral et du nouveau Bureau Confédéral avant établissement de la déclaration finale de la 7e Assemblée Générale de l'AMA.

I. Documents adoptés

Les travaux en commission se sont penchés sur l'examen de deux projets importants :

- Le premier qui a trait au « Manifeste de Tamazgha pour une Confédération démocratique, sociale et transfrontalière, basée sur le droit à l'autonomie des régions », a été approuvé après débats comme base de référence pour l'ensemble de Tamazgha ;
- Le second projet, à savoir l'officialisation de la langue amazighe, sur l'exemple du cas marocain, a également fait l'objet de discussions et amendements, avant adoption.

Les deux textes précités ont été validés et adoptés par la 7e Assemblée Générale.

II. Election du bureau confédéral

Conformément à ses statuts, l'Assemblée Générale a élu les membres du Conseil Confédéral qui a élu en son sein les membres du Bureau Confédéral. S'agissant de la délégation libyenne, et à leur demande, l'Assemblée Générale lui a accordé un délai pour la confirmation des responsables libyens au sein de l'AMA, par les instances libyennes

en Libye.

Le Bureau Confédéral, hors responsables libyens est ainsi composé :

- M. Rachid Raha, Président de l'AMA et chargé des relations internationales ;
- M. Dr. Mimoun Charqi, Président d'honneur et chargé des affaires juridiques ;
- M. Hamma Ag Mahmoud, Président délégué pour les Touaregs de l'Azawad ;
- M. Thomas Fortune, Président délégué pour les Touaregs du Niger ;
- M. Skouti Khoudir, Président délégué pour l'Algérie ;
- Mme. Amina Ibnou-Cheikh, Présidente déléguée pour le Maroc ;

des peuples de Tamazgha, accompagné d'espoirs et d'attentes de millions d'Amazighs pour vivre dans des Etats démocratiques, qui reconnaissent tous les droits des amazighs, en particulier les droits culturels et linguistiques, économiques, sociaux, civils et politiques. Mais, l'espoir du changement a déçu ; bien plus, plusieurs Etats d'Afrique du Nord œuvrent pour l'instauration de nouvelles dictatures qui imposent la marginalisation, le racisme et la ségrégation contre les Amazighs. L'examen de l'évolution des droits des Imazighen sur le pays Tamazgha est fort décevant, en ce qui concerne les différents états constitutifs de Tamazgha.

Aussi, nous relevons et déclarons aux opinions publiques amazighe et internationale ce qui suit :

1. AU NIVEAU DU MAROC

Nous exprimons notre déception quant au recul de l'Etat et du gouvernement en ce qui concerne leurs engagements suite aux revendications du Mouvement de la jeunesse du vingt février 2011, notamment la reconnaissance, dans la constitution marocaine, de l'Amazighe en tant que langue officielle pour tous les marocains. En dépit du temps passé, les principes constitutionnels qui devaient être traduits sous forme de lois

organiques, de décrets, arrêtés et circulaires d'applications n'ont pas encore vu le jour. A titre d'exemple, la loi organique devant consacrer le caractère officiel de la langue amazighe, ainsi que la loi organique devant préciser le droit à l'autonomie des régions dans le cadre de la « régionalisation avancée », ne sont même pas au stade de projets.

Exception faite de quelques déclarations politiques de forme, nous continuons à constater la perpétuation de la discrimination et de la ségrégation contre l'amazighité et les Amazighs au Maroc. De nombreux attermoissements sont rencontrés dans la mise en œuvre de l'officialisation de la langue amazighe, et ce durant plus de deux ans, ainsi que la permanence de l'interdiction des prénoms amazighs et l'interdiction de l'utilisation de l'amazighe, à l'écrit et à l'oral, au sein des différentes institutions de l'Etat marocain, dont le parlement. Ce dernier a publié, depuis plus d'une année, une décision interdisant de s'exprimer en amazighe. Nous constatons également l'absence d'évolution dans le dossier de l'apprentissage de l'amazighe, de son intégration dans les médias et la formation. Diverses promotions de diplômés en amazighe sont confi-

- M. Slah Ben Mimoun, Président délégué pour la Tunisie ;
- M. Nordin Hathout El Kallachi, Président délégué pour l'Espagne, Melilla, Ceuta et les Iles Canaries ;
- M. Aazaoui Benaceur, Président délégué pour la France ;
- M. Samir Boudouassel, Président délégué pour les Pays Bas et trésorier général adjoint ;
- M. Jamal Alatiaoui, Secrétaire général ;
- Mme. Naima Delloul, Secrétaire générale adjointe ;
- M. Moussa Backa, Trésorier général ;
- M. Dr. Kamaledine Fekhar, Président délégué pour le Mzab (Algérie) ;
- M. Kamal Assassi, Président délégué pour la Chaouia (Algérie) ;
- M. Ahmed Hattab, Président délégué pour le Grand Rif (Maroc) ;
- M. Rachid Ghandi, Président délégué pour le Grand Atlas (Maroc) ;
- M. Rachid Amzil, Président délégué pour le Grand Souss (Maroc).

III. Déclaration finale de la 7e Assemblée générale de l'AMA

Trois années sont passées après le printemps

La Fondation BMCE célèbre la deuxième promotion des bacheliers issus des Ecoles Medersat.Com



La Présidente de la Fondation BMCE, Dr Leila Mezian Benjelloun, en présence de Monsieur Othman Benjelloun, Président de BMCE Bank, des administrateurs de la Fondation, des Directeurs Généraux de BMCE Bank ainsi que d'autres éminentes personnalités dont l'ancien Ministre de l'éducation nationale M. Habib El Malki et le recteur de l'IRCAM, M. Ahmed Boukous, aux côtés d'autres invités, ont accueilli mercredi 18 décembre dernier, au siège de BMCE Bank, plusieurs lauréats ayant obtenu des mentions et qui représentent la deuxième promotion des bacheliers issus des écoles Medersat.Com de la fondation BMCE Bank.

Au total, 180 élèves, dont plus de la moitié de filles qui avaient poursuivi leurs études primaires dans les écoles de la fondation BMCE Bank, ont, en 2013, obtenu leur baccalauréat dans les établissements scolaires publics à travers le royaume. 70% de ces bacheliers sont issus de filières scientifiques et 30% de filières littéraires et techniques.

Cette cérémonie, qui coïncide avec le quatorzième anniversaire de la création des premières écoles du réseau Medersat.Com, s'est déroulée dans une ambiance empreinte de fierté et de convivialité. Elle vient souligner l'implication continue de la Fondation BMCE Bank en faveur du développement de l'enseignement préscolaire et primaire, de la recherche et de l'innovation pédagogiques. Les réalisations de la Fondation, notamment, les solutions à fort impact qu'elles apportent à l'un des défis majeurs des temps modernes qu'est l'éducation, ont fait l'objet, en octobre dernier, d'une reconnaissance internationale de la part du World Innovation Summit For Education-WISE.

En effet, le programme Medersat.com de création et de gestion d'école communautaires dans le monde rural, fut retenu parmi plus de 500 projets à travers le monde et reçut le prix Wise Award, plus particulièrement pour les innovations pédagogiques et technologiques qu'il promeut.

الأمازيغية بين فكي
الدارجة والفصحى

طفت على ساحة الأحداث في الأونة الأخيرة معركة مفتعلة سطحية مكشوفة لكل ذي لب بين تيارين يقدم كل منهما نفسه لأهل الحل والعقد على أنه المنقذ للتلميذ المغربي من الضلال اللغوي بعد أن تسببت الاختيارات المتبعة في وضع المغرب في المراتب التي لا تشرف تاريخه وشخصيته وعمقه على مستوى تحكم التلميذات والتلاميذ في مختلف التعليمات، وبخاصة منها الفوقية، بسبب طغيان الدارجة، كحل سهل لا يتطلب بذل أي مجهود، حتى في فطن اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية والمواو العلمية .

وذلك في جميع السارات الدراسية من التعليم الأولي إلى الجامعي، مما حدا بمحضري أرواح الأرقام للغرض لا طرح هذه الوصفة السحرية، أي تقديم التعليمات بالدارجة وكأنها لغة الأم الحقيقية بلانبات وأبائنا، وكأن اللغة الوطنية التاريخية والجمعية الأمازيغية لن تفي بهذا الغرض، أي كأنها لا تمتلك الموصفات والمعايير المطلوبة لتقديم التعليمات والمعارف العلمية والقيم الحضارية والتربوية النبيلة، وقد تجلّى هذا التجاهل للأمازيغية لدى كلا الطرفين سواء منهم الجامد الذي لا يقبل أي احتياط أو تطوير لأي وضع لغوي، أو الطرف الداعي إلى إعادة اللهجة التي أخذت الأمازيغية تتخلص مما تبقى منها لصالح لغة موحدة في شموليتها ومتنوعة في تدرجها المدرج، اللهجة التي يريد أصحابها الإبقاء على الفوارق الطبقيّة بين النخبة المخملية التي هيئت لها مؤسسات من نوع خاص، وبين باقي أبناء الشعب الذين أريد لهم أن يظلوا في مكانهم المحدم لهم مكتفون بما يقدم لهم من « صدقات » معرفية دون أن يطمح أي واحد منهم في الارتقاء الاجتماعي التعليمي، لـ « بدعاجوية الفقراء » التي طبل لها البعض في وقت من الأوقات، كبديل عن الارتقاء بالدراسة العمومية شكلا ومضمونا.

إن أخوف ما نخافه هو أن ينجح بعض المخبرين من الحركة الأمازيغية إلى اللجوء إلى هذه « المعركة » المفتعلة التي قد تلعب دورا ما في التوشيش على السسرة والترسيم الشامل والوطني للأمازيغية لغة وثقافة وهوية وحضارة ومجال، أي أن هذه المعركة من شأنها أن تقدم النقاش اللغوي الحضاري المدني الذي قادته الحركة الأمازيغية إلى العالم على أنه مجرد « صراع الديكة » بين العربية، ولهجتها «؟؟؟»، وكأن ما ركمنته وحققته النقابيات الأمازيغية الجادة بكل توعاتها مجرد سحابة صيف أو رباب قبعية، وهذا ما تزكيه بعض المؤشرات المثقلة في سحب إحدى الفرق البرلمانية لمشروع مرسوم ترسيم اللغة الأمازيغية سبق وأن تقدمت به، أضف إلى ذلك الغموض الذي يكتنف وضعية المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والتباطؤات التي ما فتئ يعرفها إدراج الأمازيغية في الساترات الدراسية، بل إن بعض المسؤولين وكتاب آخر الزمن، من بقايا فلول العهد البائد، يعلنون جهارا وعلى رؤوس الأشهاد عن مواقفهم العدائية لتدريس الأمازيغية وكتابتها بحروفها التي اعتبرها عبد الصمد بلعكر، فينبقية «؟؟؟».

أهيا الأصدقاء في الحركة الأمازيغية، إن أمانيفتنا تتأبدى وتشد على أيايدينا من أجل أن تبقى أوفياء لها ولوجودها، وخصوصا في هذا الظرف الدقيق، حتى تتحقق جميع تمكاسها التي مازالت في حاجة ماسة إلى جهودنا واختلافاتنا وبتناقضاتها كلها. أما مقطوع « معركة » ثنائية الفصى والدارجة، فما عليهم إذا أرادوا الخير للمغرب، سوى أن يستفيدوا من تجربة الحركة الأمازيغية من أجل تطويع جميع الدوائر المغربية لبناء نسق لغوي عربي مغربي ندي للنسق اللغوي الأمازيغي، ولن يثاني هذا سوى بإعادة شوكلة الذنابات خدمة للعدالة والمساواة، دونما تفاضل أو تمايز أو ربع.

تعليق على مراسيم إعلان الشروع (أيام 13 و14 و15 يناير 2014) في عمليات تحديد أملاك غابوية للقبائل بالشمال قصد تصنيفها بصفة نهائية ضمن الأملاك الغابوية الخاصة للدولة.

عمليات التحديد ستطال 33,536 هكتار



الأستاذ الحسين ملكي *

السياسة الاستعمارية الفرنسية عن اعتبار الأملاك الغابوية ملكية خاصة بالدولة ظهر 27/04/1919/ نظم لتدبير أملاك جماعات القبائل والجماعات السلالية، وكذا السيطرة الخاصة بتحديد بمقتضى ظهر 24/02/1924/ عدم استحضر مفهوم استمرارية الدولة ومن استعمال التشريعات المعدلة أو المنسوخة :

إن استحضر مبدأ ومفهوم الدولة المستمرة بشكل يراعي المحطات التشريعية وكون التشريعات المعدلة أو المنسوخة يمنع تطبيقها سواء عن جهل أو عن قصد وفي هذا الإطار نرى أن من بين التشريعات الأساسية الواجب استحضرها بشأن التطور التشريعي لتلك الدولة التي صدرت في ظروف الحرب العالمية الثانية ولاسيما خلال فترة المقيم العام الجنرال شارل نوجيس Charles Nogues (شنتير 1936 إلى يونيو 1943) الذي سجلت الكثير من المراجع التاريخية مواجهة السلطان محمد الخامس لتعسفاته ولاسيما بخصوص الأملاك العقارية للقبائل والجماعات السلالية، وكان من بين مظاهر ذلك فرض السلطان لعدة ظهائر شريفة من بينها على سبيل المثال فقط :

ظهر شريف (13/07/1938)، « القبائل / منشور في الجريدة الرسمية عدد 1467 بتاريخ: 09 شنتير 1938 الذي ورد في بيان أسبائه ماليي: « لقد استلقت نظرا الشريفية الحرجة لبعض قبائل أبايتنا الشريفة من جراء زرع الأراضي من يد رعايانا نزعا تدرجيا نتج بالخصوص من عدم تبصرهم وسوء الأحوال الاقتصادية في الوقت الحاضر .

وعليه فقد اقتضى نظرا الشريف اتخاذ تدابير استثنائية ومؤقتة لحفظ القبائل المذكورة ووقايتها مما ذكر أعلاه فهذا هو المقصود من ظهرينا الشريف هذا »

8- لأن الموضوع يحمل كثيرا من الأخطار على تدبير المجالات القروية سواء من الناحية البيئية والاجتماعية وكذا الأمن فانه يستوجب تحمل كافة الأطراف المعنية كامل مسؤولياتها ولاسيما :

« وزارة الداخلية الوصية على أملاك جماعات القبائل والجماعات السلالية - وكذا المنتخبون البرلمانين، ورؤساء وأعضاء الجماعات الترابية، كما أن الأمر يهم المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الإنسان بشكل عام ولاسيما « المجلس الوطني لحقوق الإنسان » والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دون إغفال دور مديرية أملاك الدولة التي اختارت لنفسها دور المتفرج أو المترص ؟ »

* محامي بهيئة الرباط

وإعداد المستندات والحجج المثبتة لحقوقهم لتقديمها أمام اللجنة الإدارية التي تشكل لهذه الغاية تحت رئاسة رئيس الجماعة الترابية الذي يقابل صفة « قائد القبيلة » وبمساعدة ممثل « السلطة المحلية » الذي يقابل « الممثل المحلي للشؤون الأهلية » وذلك تطبيقا لمقتضيات ظهري 03/01/1916 - كما وقع تعديله وتتميمه - و ما ظهر (21/11/1916) بتعيين جماعات تنوب عن القبائل الذي شهد عدة تعديلات انتهت بنسخة وتعويضه بقانون الميثاق الجماعي الجاري به العمل حاليا (2013) .

3 - إن ما أشير إليه أعلاه يجعل إسناد تنفيذ مراسيم السيد رئيس الحكومة لموظف سامي بدلا من عضو من أعضاء الحكومة المحصورين بظهير يستوجب إعادة قراءة مقتضيات دستور بوليز 2011، الذي حدد الغابوية في الحكومة وليس من بينها الموظف السامي المسند له من طرف رئيس الحكومة مهمة من صميم مهام الحكومة، وهو أمر يجعل تلك المراسيم مفتقدة للمشروعية الدستورية والسياسية .

ثانيا : تأسيس مراسيم التحديد على مقتضيات تشريعية معدلة أو منسوخة :

1- إن مقتضيات مراسيم رئيس الحكومة موضوع المناقشة تنشر في تأسيسها لمقتضيات ظهير 03/01/1916 المشار إليه أعلاه، لكنه بالرجوع لمقتضياته نجد أنه تعرض لعدة تعديلات من بينها تلك طالت الفصل الأول منه بمقتضى ظهير 17/04/1959 المشار إليه سابقا وكذا ظهير (30/06/1962)، المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة الذي نص الفصل 9 منه على ماليي :

2 - إن الفصل الثالث من ظهير (03/01/1916) نص على كون مرسوم إعلان الشروع في عمليات التحديد الإداري للأملاك الدولة الخاصة سواء كانت غابوية أو غيرها، يتم بناء على قرار ومطلب تتخذها الحكومة (مجلس الحكومة) .

4 - أن ظهير (03/01/1916) تنشر استعماري بامتياز ومجسد للسياسة الاستعمارية الفرنسية بالمغرب في عهد الجنرال ليوطي التي كان من بين أهدافها السيطرة والتحكم في الوضعية القانونية للأملاك العقارية ولشب القدرة الاقتصادية والتنمية للشعب المغربي ولاسيما جماعات القبائل والجماعات السلالية خصوصا وأن مجرد الإعلان عن إخضاع مناطق للتحديد من شأنه أن يمنع أي تصرف أو استثمار حقيقي بشأنها (الفقرة الثانية من الفصل الثالث) .

5 - إن المقاومة المدنية والمسلحة للشعب المغربي للسياسات العقارية الاستعمارية سواء في منطقة نفوذ الحماية الفرنسية (وسط المغرب) أو في منطقة نفوذ الحماية الإسبانية (في شمال المغرب وأجزاء من جنوبه)، أدى إلى تغييرات جوهرية في السياسات الاستعمارية تجسدت بصفة أساسية في تعديلات ظهير 03/01/1916 مع الاعتراف رسميا بحق الملكية الخاصة للغابات من طرف جماعات القبائل والجماعات السلالية، إضافة لملكية الأشخاص العاديين لها مع تأكيد ذلك لملكية الأوقاف الإسلامية للغابات. 6 - من بين التشريعات المجسدة لتراجع

بوصيدونية» ومقطع « تادامت» التابعين للغابة المسماة «بني سعيد» بجماعة «بني سعيد» بدائرة تطوان بولاية وعمالة تطوان .

4 - عمالة المضيق الفينقي : يوم 13/01/2014 لتحديد : 800 هكتار / مرسوم رقم 2.13.886 (22/11/2013)، بتحديد قسم « جبل موسى» التابع للغابة المسماة، أنجرة الشمالية»، بجماعة «بليوش» بعمالة المضيق الفينقي.

5 - إقليم ميدلت : يوم 13/01/2014 لتحديد : 16.723 هكتار و 78 آر و 44 س / مرسوم رقم 2.13.887 (22/11/2013)، بتحديد قسيمي « الفيجة والخوخات» التابعين لسهب الخلفاء المسمى «إيتزان»، بجماعتي إيتزان وأيت بن يعقوب بإقليم ميدلت.

6 - إقليم جرادة : يوم 13/01/2014 لتحديد : 5530 هكتار و 46 آر و 65 س / مرسوم رقم 2.13.884 (22/11/2013)، بتحديد قسم «لخاتة الغربية» ومقطعي 1 و 2، التابعة لسهب الخلفاء المسمى «كفايت»، الواقعة بجماعة «لخاتة»، بدائرة أحواز جرادة بإقليم جرادة.

ب - يوم 14/01/2014 لتحديد : 4539 هكتار و 51 آر و 16 س / مرسوم رقم 2.13.883 (22/11/2013)، بتحديد قسم «تومزات»، التابع لسهب الخلفاء المسمى «كفايت»، الواقعة بجماعة «كفايت» بدائرة أحواز جرادة بإقليم جرادة.

الصور الثاني : تعليقات وتوضيحات عامة على مراسيم التحديد:

أولا : إصدار المراسيم دون توقيع بالعلم وإسناد تنفيذها جهة غير حكومية :

إن هذه المراسيم، وقعها رئيس الحكومة عبد الاله ابن كيران دون أي أن تشفع عند نشرها في الجريدة الرسمية، بما يفرضه مقتضيات الفصل 90 من الدستور، أي توقيعها بالعلم من طرف الوزيرين العاديين أو أحدهما وهما كل من :

1 - وزير الفلاحة والصيد البحري طبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 58.382 بتاريخ 17 أبريل 1959 الذي غرت مقتضياته كلا من ظهير 03 يناير 1916 بسن نظام خاص لتحديد أملاك الدولة الخاصة، المؤسسة عليه مراسيم التحديد المنشورة، وكذا ظهير 10 أكتوبر 1917 بشأن « المحافظة على الغابات واستغلالها » - كما تم تعديله وتتميمه - .

2 - من ظهير (17/04/1959) على ماليي : « ويكون لوزير الفلاحة وحده الحق في أن يتدخل دون غيره للقيام باسم مصالح الملك الغابوي في عملية التحديد والتحفظ وكذا في إقامة الدعاوى أمام المحاكم » .

2 - وزير الداخلية بصفته الوصي على الجماعات الترابية وهي الطرف الرئيسي في العملية، وبصفته المسؤول إداري عن تنفيذ الإجراءات الإعدادية لعمليات التحديد الإداري ومنها عمليات الإشهار والإعلانات في الأسواق والمداشر بواسطة موظفي وأعوان السلطة المحلية مع إشعار الساكنة المعنية لمواكبة العمليات

ضدا على مقتضيات دستور بوليز 2011 وما تضمنه من ضمانات لحماية الملكية العقارية الخاصة، وخلافا لمقتضيات نصوص تشريعية عديدة، قررت الحكومة الشروع في عمليات تحديد مساحة تفوق في مجموعها : 33.536 + 420 آر بعدة أقاليم بمناطق بشمال المغرب، وذلك قصد تصنيفها بصفة نهائية ضمن الأملاك الغابوية الخاصة للدولة، في هذا الإطار نشتر بالجريدة الرسمية عدد 6210 (5 ديسمبر 2013)، عشرة مراسيم تتضمن الإعلان عن الشروع في تلك العمليات خلال أيام 13 و14 و15 يناير 2014 .

لأن مراسيم التحديد الإداري - موضوع المناقشة - تستهدف عشرات الآف من الهكتارات، لأملاك اعتبرت من طرف الجهة التي حركت الإجراءات والمساطر كونه أملاك غابوية خاصة للدولة، فإننا من أجل المساهمة في التعريف بهذه العمليات ولاسيما إعدادها وآثارها القانونية والاجتماعية الخطيرة وإغناء النقاش القانوني حول الموضوعات التي تنشرها هذه العمليات أرتأينا أن نتناول ذلك في محورين، نخصص أولهما لتقديم ملخص وتصنيف بياني لمضامين مراسيم رئيس الحكومة بالإعلان عن الشروع في عمليات التحديد الإداري لأملاك اعتبرت ضمن الأملاك الغابوية الخاصة للدولة في المجال الترابي لستة أقاليم .

الصور الأول : تصنيف بياني لمراسيم التحديد الإداري والأقاليم المعنية بها :

1 - إقليم الناضور : يوم 13/01/2014 لتحديد : 440 هكتار / مرسوم رقم 2.13.888 (22/11/2013)، بتحديد قسم، نزي تاغلاست2، التابع للغابة المسماة، تيزي تاغلاست2، بجماعتي بني شكير وأحدان بدائرة قلعية بإقليم الناضور .

2 - إقليم شفشاون : أ - يوم 13/01/2014 لتحديد : 356 هكتار و 50 آر و 40 س / مرسوم رقم 2.13.890 (22/11/2013)، بتحديد قسم « جبل مكة » ومقطع «إغانن» التابعين للغابة المسماة، «الجهة» ، بجماعة «أمتار» بدائرة الجهة بإقليم شفشاون .

ب - يوم 13/01/2014 لتحديد : 96 هكتار و 44 آر و 30 س / مرسوم رقم 2.13.892 (22/11/2013)، بتحديد قسم «أعرمان» ومقطعي 1 و 2، التابعين للغابة المسماة، «الجهة» بجماعة «بني سميج» بدائرة الجهة بإقليم شفشاون .

ج - يوم 14/01/2014 لتحديد : 3.177 هكتار و 24 آر / مرسوم رقم 2.13.889 (22/11/2013)، بتحديد قسم «جبل أودان» ومقطع، «الجهة» التابعين للغابة المسماة، «الجهة» بجماعة «أوزكان» بدائرة الجهة بإقليم شفشاون .

3 - عمالة تطوان : يوم 13/01/2014 لتحديد : 1584 هكتار و 80 آر / مرسوم رقم 2.13.885 (22/11/2013)، بتحديد قسم،

توزيع الوسائل التعليمية الخاصة بالرياضة بتفجيحت



بدعم من الجمعية الكندية « من أجل مغرب أفضل، نظمت الشبكة الجموعية إيكيدار حفلا لتوزيع الوسائل التعليمية الخاصة بالرياضة على خمس مؤسسات تعليمية ابتدائية بتفجيحت بإقليم كلميم (مدرسة جبل باني، مدرسة المختار السوسي، م / م الإمام البخاري، م / م تيززت، م / م إموسى)، يوم الجمعة 13 دجنبر 2013، بقاعة الاجتماعات بالجماعة القروية بتفجيحت. وضمت الوسائل التعليمية التي تم توزيعها على المؤسسات الابتدائية، أقمصا رياضية، وكرات لكرة القدم، وكرات لكرة اليد، وقبعات رياضية... وقد كان هذا الحفل مناسبة ألقى خلالها المكتب الثقافي للشبكة الجموعية إيكيدار، ورئيس المجلس الجماعي لتفجيحت، وممثل عن النيابة الإقليمية للتربية الوطنية بكلميم (مسئق الرياضة

الدرسية بادثة بويكارن (، ومدير م / م إموسى (نيابة عن مديري المؤسسات الابتدائية بالمنطقة (، وممثل عن جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ بتفجيحت، كلمات أجمعت كلها على أهمية هكذا مبادرات في محاربة الهدر المدرسي، وتشجيع المدرس بالمنطقة، وتأهيل المؤسسات الابتدائية بالمنطقة، وتشجيع ممارسة أنشطة التربية البدنية المستفيدة من هذه المبادرة، كما شكر المتدخلون الشبكة الجموعية إيكيدار على هذه الانفتاحة التربوية الهادفة، وشريكها الكندي « من

أجل مغرب أفضل» على تدخلاتها السنوية التربوية بتفجيحت، والتي بدأ وقعها الإيجابي على العملية التربوية بالمنطقة ظاهرا للعيان...

قافلة تضامنية خيرية

إلى جماعة ضاية عوا وأيت السبع لجروف



تحت شعار : «اليد في اليد من أجل غد أفضل»، نظمت جمعية صداقة لأعمال الإل اجتماعية للمقاومين، جمعية «خنا» فضاء سلاما، جمعية «الحسن» منظمة، الكشف المغربي مندوبية سلاما الجديدة، جمعية

الأسير للتضامنة، جمعية إفران للتنمية والثقافة والفنون الأمازيغية، جمعية جبل أرت، قافلة تضامنية خيرية لفائدة جماعة ضاية عوا بإقليم إفران وجماعة أيت السبع لجروف إقليم صفرو وذلك لتقديم إعانات ومساعدات إنسانية لسكان هذه المناطق والتي تعاني من قلة الموارد، والفقر وصعوبة الطقس (تساقطات تلجئة) التي تحول دون وصول الموارد إليهم.

الفنان سعيد بوترفين طريح الفراش



يعاني الفنان الأمازيغي سعيد بوترفين من مرض الزهري، وبهذه المناسبة نتمنى للفنان الشفاء العاجل.

والفنان سعيد بوترفين هو

من مواليد تزيت في 9 غشت 1953 بتزيت وبالصبط بقرية كوزمت قبيلة عيمتوكا دائرة عيبي ن تنوت، وهو عضو في مجموعة أوسمان الغنائية الأمازيغية والتي أعطت الكثير للفن الأمازيغي.

من هنا وهناك

إعلان

انعقد الجمع العام التأسيسي لجمعية تحمل اسم جمعية تسير المدرسة العلمية العتيقة أنامر إساكن وذلك يوم 6 أكتوبر الماضي بالمدرسة العلمية العتيقة أنامر إساكن، بحضور مندوبين وممثلين للنداءات الأربعة عشر التي تنتمي للمدرسة، إضافة إلى حضور السلطة المحلية ممثلة في شخص قائد قيادة تالتات وأعاون السلطة. وبعد التعريف بالغاوية من تأسيس هذه الجمعية وتسيب أهدافها المتمثلة في رعاية المدرسة وتسيير أمورها والرقى بها إلى الأفضل تم تشكيل المكتب الذي سيتولى تسيير هذه الجمعية.

إدواسملال

نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة ابن زهر بأكادير بتنسيق مع بلدية تزيت والجمعية الإنسانية لإدواسملال حفلا لتقديم وتوقيع كتاب «أحمد بن سليمان السملالي الجزولي، رائد التجديد الصوفي في المغرب القرن التاسع الهجري»، وذلك يوم 27 دجنبر 2013 بكل من جماعة إدواسملال بالثقافة بتزيت. وللإشارة، فقد شارك في تأليف هذا الكتاب، الذي هو من تنسيق د. بلقاضي أحمد المكنون من 526 صفحة، 20 باحثا من العديد من الجامعات الوطنية ومن بعض الدول الشقيقة والصديقة كالجزائر، السنغال، تركيا والأردن. ويعتبر محمد بن سليمان الجزولي السملالي، سليل دوار أيت مولي بقبيلة إدواسملال، العلامة المتبحر المستظهير للمفكرين الكبار في الأصول والفقه، والمُترجم من فارس، ومُقامه في التجميع للمعارف لا ينبغي أن يجهل، وألف الكتاب المشهور في العالم بأسره «دلائل الخيرات وشوارق الأنوار»، وكانت وفاته سنة 870 هـ وضيحه بتواجد بمدينة مراكش.

جمعية ريف القرن 21 تنظم حفلا تأييديا للمرحوم الدكتور الحسين الإدريسي



تنظم جمعية ريف القرن 21 بمعية فعاليات المجتمع المدني بالحسيمة حفلا تأييديا للمرحوم الدكتور والمفكر الحسين الإدريسي الذي غادرنا إلى دار البقاء في غفلة من الجميع تاركا وراءه مخزونا ثقافيا وفكريا ونضاليا قل مثله في هذا الوطن الحبيب. شكل رحيل الحسين ضربة وصدمة موجعة لكل معارفه وأصدقائه وكل القوى الحية الحداثية والتقدمية والديمقراطية وللمهجة النضالية بالريف الكبير والحركة الثقافية الأمازيغية بالغرب، كان قيد حياته متفقا ومفكرا ومتنورا ومناضلا وفيها للقضايا الإنسانية العادلة قدم تضحيات في سبيل الوطن واتسم بكران الذات لنصرة الحق على الباطل والإجتهاذ على الكسل.

وافته المنية وهو في ريعان شبابه وفي قمة العطاء العلمي والأدبي والفكري، وفي مستوى عال من النضج الإبداعي والثقافي والتشبع بقيم المواطنة والالتزام بالمشروع لإعادة الاعتبار للهوية المغربية الأمازيغية.

وبالمناسبة تدعوكم جمعية ريف القرن 21 لحضور الحفل التأييدي الذي سيضمن مجموعة من الفقرات بالإضافة إلى شهادات لعائلة المرحوم وأصدقائه ورفاقه في درب النضال وطلاب العلم وفعاليات المجتمع المدني، وذلك يوم الأحد 29 دجنبر 2013 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بمقر جهة تازة الحسيمة تاونات.

بيان صادر عن لقاء التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية بامتغرن (الراشدية)

انسجاما مع خلاصات اللقاء الوطني للتنسيق الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية المنعقد بموقع إمتغرن (الراشدية) يوم 24 نونبر الماضي ونتج عن زيارة للمعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية مصطفى أوسايا وحديد وعضو بسجن تولا 1 بامكناس يوم 28 نونبر 2013.

ويعد دراسة ومناقشة مجموعة من المسجلات المرتبطة بالمعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية من قبيل استنزافات والمضايقات التي يتعرضون لها من داخل سجون الدال والعار، وأيضا المستحبات المتصلة باستمرار الهجمات المخزنية التي تطال مواقع الحركة الثقافية الأمازيغية (أمكناس، إمتغرن، أكادير...) بتسخر أذيل النظام المخزني من داخل الساحة الجامعية، سعيا منها إلى اجتثاث الصوت الراديكالي الحر، وذلك بمحاولات جر الحركة الثقافية الأمازيغية إلى مستنقع العنف، سجلت التنسيقية تربي شروط التحصيل العلمي من خلال استمرار النظام المخزني في إجهازه على ما تبقى من مكتسبات الطالب المغربي، على إيقاع تمنع المكتونات العاملة من داخل أوطم للاستجابة لدعوة الحركة الثقافية الأمازيغية من أجل توقيع ميثاق ضد العنف والإقصاء وتوحيد الصف الطلابي، للدفع بنضالات المنظمة الثقافية إلى الأمام، وتحسينها من محاولة إخراجها من ألباق النظام المخزني، وقد خالص هذا اللقاء إلى تسطير إستراتيجية نضالية تنسجم وهذه المستحبات المرتبطة بالقضية الأمازيغية ومقتلها السياسيين وذلك بالخصوص في أشكال نضالية تصديعية على مستوى المواقع الجامعية وعلى مستوى التنسيق الوطني.

وأكدت على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط، وضرورة إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يقر بأمازيغية المغرب، وإعادة كتابة التاريخ بأقلام وطنية وموضوعية، وتحسين كافة مواقع الحركة الثقافية الأمازيغية على المستوى الوطني.

حميد اعوضوش

الدورة الرابعة لمهرجان الواحات بضم الحصن

في إطار تعزيز ديناميكية المشهد الثقافي والفني ومساهمة منها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة، نظمت جمعية مهرجان الواحات بشراكة مع بلدية فم الحصن والمديرية العامة للجماعات المحلية والوكالة الجنوبية وعمالة طاطا. الدورة الرابعة لمهرجان الواحات بضم الحصن. تحت شعار: «الطاقات المتجددة رافعة للتنمية الواحات» وذلك في الفترة الممتدة بين: 27 و 29 دجنبر 2013.

وتتضمن فقرات هذه الدورة ندوات فكرية وأنشطة ثقافية، ورياضية وأخرى للشباب والمرأة، ومعارض مختلفة للتراث والمنتجات المحلية وعروض للفرق الفنية المحلية ومسابقات لفائدة المجموعات الموسيقية المحلية، بالإضافة إلى ثلاث سهرات فنية متنوعة بمشاركة نخبة من الفنانين و المجموعات الشعبية والفنانة والحصرية: الفنان عبد العزيز الساتلي - عمر بونمزوغت - مجموعة إينوراز - عموري مبارك - علي فائق - نعيمة بنت آدان - أحمد أوطالب المزوي - الفنانة رشيدة طلال - مجموعة إفراف لحسن بين زكاشي - نجوم كلميم للطرب الحساني، بالإضافة إلى مجموعة غنائية محلية. وبالخصوص فرق أخواش شارك في سهرات هذا العرس الثقافي كل من أخواش إيمي تانوت - أسداو نساء إيمي أوكادير - الكدرة والهومة - أخواش إيمي أوكادير ومواز مع هذا المهرجان نظم موسم جماعي (المعروف ب تركمين) وهو من عادات وتقليد المنطقة وجولة إستطلاعية لفائدة ضيوف الشرف إلى قلعة إنفكن وتاشركاوت.

ويهدف هذا المهرجان إلى اكتشاف مظاهر التنوع الثقافي والفني والتاريخي. والمساهمة في التعريف بالخصوصيات والميزات التي تخرز بها المنطقة فم الحصن وتعزيز دور المرأة في الميدان الثقافي والاجتماعي والسياسي وخلق جو من الفرجة لسكان المنطقة ولزوارها.

المؤسسة المدنية للأزواذية تعين محامين للترافع حول قضيتهم



أعلنت المؤسسة المدنية الأزواذية عزمها تكليف محامين من أجل معانة الترافع حول قضية الشعب الأزواذي منذ الاستقلال حتى اليوم، وقد دفع مبلغ قدره 5400 يورو كتسليم من قبل رئيس المؤسسة السيد حامدا محمود. وتأتي هذه الخطوة على أثار استحسن عدد من الشطاء الأزوازيين، في ظل استمرار النظام لئالي والدولة الأفرنسية التي تتصرف بشكل مباشر على تسيير مالي وإقليم أزواذ، في تجاهل مطالب الطوارق الذين يطعون للاستقلال عن ماي، أو على الأقل تمتيعهم بنظام الحكم الذاتي، وتجدد الإشارة إلى أن الصراع بين الطوارق والنظام المالي امتد عبر عقود وراح ضحيته عشرات الآلاف من الطوارق بين لاجئين وجرحى وقتل.

تهنئة

أزدان فراس الأخ إبراهيم باوش عضو مكتب جمعية أسبكل بمولود ذكر اختار له من الأسماء ياينوسه، وبهذه المناسبة السعيدة يتقدم

مكتب جمعية أسبكل باسم كافة أعضائنا بالتهاني والتبريك للأخ أسرتة الصغيرة والكبيرة مع متمنيات المكتب للمولود بموفقو الصحة والهناء والسعادة، في كنف والديه الكريمين.

شوات، سائلين المولى جل جلاله أن يتغمد الفقيد، بواسع رحمته عظيم غفرانه وإن يسكنه فسبح جناته، ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

« ببالغ الأسى والأسف تلقينا نبأ وفاة الإعلامي محمد خير الدين، صحفي متعاون بجريدة الاتحاد الاشتراكي وموظف بوزارة الاتصال. بهذه المناسبة الأليمة نتقدم بالقبعة الوطنية للصحافة المغربية إلى، المتعازي والمواساة لأسرة الفقيد ولزملائه وأصدقائه، راجية للجميع الصبر والسلوان والراح للراحل والرضوان.

7 دجنبر 2013، وبهذه المناسبة الأليمة، يتقدم مكتب الجمعية نيابة عن كافة أعضائها بأحر التعازي للأستاذ عبد الرحمان فارس وإلى كافة أفراد أسرة الفقيد.

« بقلوب مملؤها الحزن والأسى ومؤمنة بقضاء الله وقدره، تلقينا نبأ وفاة «الحاج لحسن رشات» والد الأخ «عمر رشات» نائب الكاتب العام لجمعية تايوغت إنزكان. بهذه المناسبة الأليمة، يتقدم أعضاء المكتب التنفيذي وجميع منخرطي الجمعية بأحر التعازي والمواساة للأخ: عمر رشات» و لجميع أفراد عائلة الـ

« ببالغ الحزن والأسى وتقينا في جريدة العالم الأمازيغي نبأ وفاة العلامة المناضلة الأمازيغية خديجة الكبدية والفنان الأمازيغي مؤمن السعيد، وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم طاقم تحرير جريدة «العالم الأمازيغي» بأحر التعازي والمواساة لأسرة الفقيد وللشاحة الفنية الأمازيغية، راجين من الله العلي القدير أن يرقق الراحل الرحمة والرضوان.

« ببالغ الفأثر والأسى والأسف تلقى مكتب جمعية أسبكل بمدينة بيوكرى نبأ وفاة والدة الأستاذ عبد الرحمان فارس نائب رئيس الجمعية صباحة يوم السبت

نمازي

ميلاد الكونفدرالية المغربية لجمعيات مدرسات ومدرسي اللغة الأمازيغية بالرباط



مجرد رأي على هامش تأسيس الكونفدرالية المغربية لجمعيات مدرسي اللغة الأمازيغية



محمد جرندو

الأمينة : حسناء عاصم (تارة) ، نائبها : ياسين بزاز (الخميسات) ، مستشارون : ليلى أبايل (الرباط) ، نعيمة فاهم (دكالة) ، إبراهيم أوحاميد (ميدلت) ، سعيد خموس (ماسة درعة) ، إبراهيم عزيزي (أزول) .

وقد تم الاتفاق على أن يكون مقر الكونفدرالية بالرباط حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها على الوجه الأفضل ، وعلى ضرورة مراسلة السلطات التربوية الجهوية من أجل البت معها في شأن عوائق تعميم تدريس اللغة الأمازيغية وخاصة وزارة التربية الوطنية والمجلس الأعلى للتعليم ، وإحاطتهما علما بمختلف العقبات التي يواجهها المدرسون ميدانيا من سنوات . كما عبر الحاضرون عن امتعاضهم من التأخر الذي عرفه ويعرفه ملف تعميم تدريس اللغة الأمازيغية ، ومن غياب إرادة سياسية فعلية لتجاوز هذا التأخر ، خاصة بعد أن صارت اللغة الأمازيغية لغة رسمية بمقتضى دستور 2011 ، مما يحتم على الدولة ، وبشكل مستعجل ، تفعيل ملف الطابع الرسمي ، وإبلائها المكانة التي يحولها لها القانون .

اتخذ يوم الأحد ، الفاتح من دجنبر 2013 ، بمقر نادي الصحافة بالرباط ، الجمع العام التأسيسي للكونفدرالية المغربية لجمعيات مدرسات ومدرسي اللغة الأمازيغية . وبعد ذكر مقتضب من طرف اللجنة المنظمة بأهمية تأسيس هذا الإطار الذي يهدف إلى لم جهود العاملين في ورش إدراج اللغة الأمازيغية في التعليم وتعميمها الفعلي في المنظومة التربوية و منح مدرستها المكانة اللائقة به ، استضاف الحاضرون ممثلين لختلف جهات المغرب في مناقشة أهداف وهيكل الكونفدرالية ، وانتهوا إلى المصادقة على قانونها الأساسي ، وانتخاب مكتب كونفدرالي ومجلس كونفدرالي من طرف الجمع العام ، المكتب والمجلس اللذين يضمن ممثلي كل الجمعيات العاملة في نفس المجال .

وقد جاءت تشكيلة المكتب المنتخب والذي سيشتر الكونفدرالية للسنوات الثلاث القادمة وفق ما يلي :

الرئيس : جمال عبيدي (تارة) ، نائبه الأول : عمر حبيص (ماسة درعة) ، نائبه الثاني : الحسن بازغ (الدار البيضاء) ، الكاتب العام : الحسن أمقران (الرشيدية) ، نائبه الأول : ميلود الويني (فاس) ، نائبه الثاني : عبد العزيز ينوس (خنيفرة) ،

وقد أجمعت مختلف التحليلات والتقييمات خلال هذا اللقاء الهام على تسجيل التراجع والتذبذب في عملية التعميم عموديا وأفقيًا ، ليطال هذا المشروع الوطني مؤجلا في أجل غير مسمى ، في غياب استراتيجية واقعية كفيلة بتحقيق التعميم المنشود ، والمتمثلة - في اعتقادي - في اختراق السلك المناسب الذي يتأتي فيه تعميم إسناد مهمة تدريس هذه اللغة للمدرسين المختصين ، وهو السلك الإعدادي ، بدل صيغة المدرس الذي يدرسها إلى جانب باقي المواد ، والتي أثبتت ميدانيا عدم جدواها وتجاهتها في غالب الأحيان .

وإذا كان أهم حدث تخضع عنه هذا اللقاء هو الاتفاق على تأسيس الكونفدرالية المغربية لجمعيات مدرسات ومدرسي اللغة الأمازيغية ، والتي تأسست بالفعل يوم الأحد فاتح دجنبر 2013 ، فمن المؤكد أنه سيكون موضوعا على عاتقها إسماع صوت ومطالب المدرسات والمدرسين ، وتجهيزهم على أشكال الحيف والتعامل الراجح الذي تم تسجيله لدى بعض المسؤولين الإقليميين والجهويين والمركزيين ، وتعزيز المكتسبات وتحقيق المطالب الكفيلة بإعادة الاعتبار للغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية والوضوح الفعلي بها ، بتوفير الحد الأدنى من شروط وظروف تدريس هذه اللغة .

لم يتورع المسؤولون المركزيون عن ضرب مبدأ الاستحقاق وتكافؤ الفرص ، للمعمل به في قطاع التربية والتكوين ، والمبني على معياري الأقدمية وآخر التحقق ، فتم تعيين خريجين جدد بالوسط الحضري ، بل بالمدراس التطبيقية ، وما أدراك ما المدرس التطبيقية التي تحتاج إلى أكثر قدر ممكن من الخبرة والتجربة (سال للمغرب لا تسال الطبيب) ، فغاب منطق التباري والانتقاء بالمعايير لممارسة هذه المهمة ، والأكثر والأمر من ذلك أن بعض التعيينات تمت في مؤسسات يشغل بها أساتذة مكلفون منذ سنوات ، فأثرت الإدارة تكليفهم ليحل محلهم الخريجون الجدد !!!

ولا شك في أنه قد تم التداول خلال اللقاء الوطني لجمعيات مدرسي اللغة الأمازيغية حول تصحيح الوضعية الشاذة المتخفية مع مقتضيات الدستور الجديد التي يعرفها ملف إدراج تدريس اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية ، خاصة مكان الخل التي تعرقل تعميم تدريس هذه اللغة بشكل سليم ، مما يفند كل الادعاءات والمزاعم القائلة بوجود استراتيجية محكمة تسعى إلى إدراجها في المسارات الدراسية وفق جدولة زمنية مزعومة ، أصبحت تثير الشك والاشتباه لدى المتتبعين والفاعلين التربويين في الميدان مع توالي السنوات ، فتأكد بما لا يدع مجالا للشك أن السائد حاليا هو الرتجال والترقيع ، وهو ما يوحي بأن الجدية غائبة تماما عن التعامل مع هذا الملف ، وأن الاستراتيجية التي تم تبنيها قد فشلت فشلا ذريعا ، سيما وأن جميع المؤشرات تثبت استحالة استكمال التعميم في السلك الابتدائي ولو على المدى البعيد ، خاصة في العديد من المناطق القروية والحضرية التي تعرف وتيرة بطيئة ومتذبذبة في ما يسمى ظلما وعدوانا بالتعميم الأفتي والعمودي ، استحالة مرددها لاعتبارات معروفة ، قد يتجاهلها المخدولون في هذا الملف ، وعلى رأسها غياب الإرادة الواضحة لدى العديد من مديري الأكاديميات والنواب الذين يتجاهلون مقتضيات الدستور والمذكرات الوزارية وانتظارات الشعب المغربي وإرادة

اتخذ يوم الأحد فاتح دجنبر 2013 جمع عام تأسيسي للكونفدرالية المغربية لجمعيات مدرسات ومدرسي اللغة الأمازيغية بمقر نادي الصحافة بالرباط ، شارك فيه ممثلو جمعيات من مختلف جهات المغرب ، وذلك بعد اللقاء التحضيري الوطني الموسع المنعقد يوم 27 أكتوبر الفارط ، وهوال لقاء من هذا النوع بعد التتصيص على اللغة الأمازيغية في الدستور كلفة رسمية إلى جانب اللغة العربية . وحسب مصادر مطلعة ، فقد انصب النقاش حول وضعية تدريس هذه اللغة في المؤسسات التعليمية ، وكذا حول وضعية الموارد البشرية المكلفة بتدريسها في مختلف النيابات التعليمية ، وهي وضعية غير عادية ، وشاذة أحيانا في بعض الأكاديميات التي لم تكلف نفسها أي عناء أو مجهود يذكر في عملية التعميم .

لقد تم تسجيل أشكال عدة من الشطط والحيث والتجاوزات الصادرة عن العديد من نواب الوزارة ، فضلا عن الإحباط والتذمر اللذين أحدثتهما في أوساط المكلفين بتدريس اللغة الأمازيغية على المستوى الوطني قرار تعيين خريجين جدد في الوسط الحضري ، وأحيانا مكان المكلفين القدامى الذين تحملوا جزءا من عبء بناء هذا الورش الوطني منذ انطلاق عملية الإدراج في أول موسم دراسي سنة 2003 ، خاصة في المناطق القروية الثانية ، فمع تخرج أول فوج من الأساتذة المتخصصين في تدريس اللغة الأمازيغية ، وهو مكسب لن يتركه إلا جاحد ، كانت الصاعقة الدوية التي أبانت عن تكرار فضيع للتضيقات والجهود التي قدمها الأساتذة المكلفون خلال الطرف العصيب الذي سبق عملية الترسيم في الدستور ، إن لم يتم التفكير لحد الآن في تعميمهم بصفة رسمية ، أصبحت أسماء العديد منهم مدونة في وثائق النيابات بقلم الرصاص - كما يقال - ، فبات محوها واردا بمجرد صدور أي تعيين جديد أو شؤن منصب ما في اللغة العربية أو اللغة الفرنسية !!! وهذا ما حدث - بالفعل - في العديد من النيابات الإقليمية مرات عدة . ومن جهة أخرى ،

حميد أعطوش : وداعا أخي محمد أمزيان « السعيد »



مولاته الفكرية والسياسية ، فقد استمر في نهج النضال بريشته وفنه ، محمد أعرف أين أنت اليوم ستكون حاضرا بيننا دائما وعلمك وفك يجول كل العالم ويسكن قلب كل من عاشوك وعرفك و ناصر قضيت الأمازيغية سرا و علنا في الوطن و خارجه ، محمد رحلت قصرا نحو عالم آخر تركت الحياة و معاركها ، سأقول لك أن حركت التي انتصر خلال كل هذه السنوات لقد اخترت الفئ ليس كهواية بل ثقافة و نضال و كتابة بلغة الريشة والألوان و كل لوحاتك تعبر و تنادي بالحرية ، من خلالها عرف العالم القضية الأمازيغية و قضيت الاعتقال السياسي ، محمد حرمت من الاستشفاء متوكم من أبسط الحقوق وداعا أخي محمد . محمد تصبح أكثر حضورا معنا ب فكت و مقالاتك و اسمح لي أن أقول لك جهرًا أنك في قلوبنا و نحبك جميعا .

* سجن توال 1
حميد أعطوش

بتحقيق مشروع «تامازغا» بعيدا عن التجزئة الجغرافي لشعب الأمازيغي ، فكل تمجيد و قول في سيرته لن يكون إلا تقصيرا في حقه ، تمكن بريشته السحرية ، ومن توظيف الألوان في التسويق والتحسيس بنعمة الشفاء العالم من خلال لوحاته التشكيلية ورسوماته الكاريكاتورية ، ناضل من أجل الديمقراطية الحرة وبلغه «ألان تورين» قاطع القنوات التلفزية المغربية ووصفها بالمستوطنات الغريبة ولم ينزوي أمام الإغراءات المالية و حياة الرفاهية ، و إنما مات من أجل تحرير اللغة و الثقافة الأمازيغيتين و الرقي بالإنسان و المجتمع من حال الاستبداد و الفقر و التهميش إلى حياة تصان فيها الحقوق و الكرامة . تحدى كل الصعوبات و المضايقات التي حاول من خلالها النظام السياسي استخدام سياسة تكميم الأقواء و من طرائفها أنه استدعى من طرف المخابرات سنة 1999 و مورس الضغط عليه من أجل رسم صورة الملك الراحل الحسن الثاني غير أن جوابه كان تحديا كونه لا يمكن أن يوظف ريشته في رسم ما يشاء بل هي توظف نفسها ، كما تعرض منزله ذات يوم في حي حبيب بالرشيدية إلى محاولة لإضرام النار من جهة مجهولة و غيرها من المضايقات التي لا يسع المقام لذكرها . رغم وضعه تحت مخر و مجهور السياق السياسي لمعرفة اتجاهه و

في وداع غير منتظر كانت كلماته الأخيرة هي « سامحتني أخي حميد » ، ذلك يوم قبل دخوله في غيبوبة « شاءت الأقدار أن يفرقنا المرض فهو دائما يؤكد أن في كلتا الحالتين تشابه و الفرق بيننا هو الفرق بين المرض الذي ينتهي بنعمة الشفاء و المرض الذي يفتح الباب الآخر لرحيل إلى الأبد ، فالاعتقال و الزج في السجن بمثابة مرض مخزني تكون درجة خطورته و طبيعة الملفات . محمد أمزيان تحلق عاليا إلى حيث يرحل لولاس المعبود ، مانو داياك ، المحروق سعيد سيفاو ، وجمعة الهباب ، عباس السعدي ، مولاي محمد ... بعد صراع طويل مع مرض خبيث لم يشفيه سرير طبي بالشبح زايد بالرباط و لا المصحات الخاصة ليسلم لجبروت و سطوة المرض مات محمد عن عمر يناهز الخمسين عاما في صمت بعد أن أطقا مسعته الأخيرة ، تاركا للتاريخ أن يعيد سيرته ليحقق ما سماه مكر التاريخ عند « هيكل » بين بداية و نهاية حياته تاركا لتاريخ أن يعيد حكاياته . أنه من الصعب فتح تاريخ هذا الفنان التشكيلي العصامي ، الناضل المتحمس ، فنان كرس في حياته و موهبته للقضية الأمازيغية تعيش من مختلف الأجيال كان له الفضل في تأسيس عدة جمعيات و منظمات أمازيغية منذ بداية التسعينات ناضل إلى جانب الحركة الثقافية الأمازيغية في جميع المواقع الجامعية مناديا

منذ متى أصبح الخروج السلمي إلى الشوارع للمطالبة بالحقوق موضوع استطلاع؟

ولأن هذه الخزعات لن تتنبأ ولن توقعنا عن مواصلة المطالبة بحقوقنا التي تؤمن بها حتى النخاع ، ولأننا نأصلا لا نتق في نتائج الاستطلاعات التي ترد في هذا الموقع الذي عهدنا على التزوير والتغليب و الكذب .

سأبداً أنه في الوقت الذي كنا نتظر فيه أن يدرج هذا الموقع استطلاع رأي من قبيل: هل أنت مع تهشيم رؤوس الأساتذة المطالبين بحقوقهم؟

وخاصة بعد انتشار صور العشرات من الأساتذة المعتدى عليهم و تفأجتنا بإدراجها لاستطلاع آخر مناقض تماما للحقيقة بغية التستر على هذه الجرائم و الاصطفاك إلى جانب الجدل بل نصرة المظلوم!

نأما: لقد كان بالإمكان إدراج استطلاعات أخرى من مثل: هل أنت مع إقصاء أساتذة حقهم في الترقية بالشواهد علما أن الأفواج السابقة والأفواج اللاحقة تمت ترقيتها بنفس الشواهد؟

لكن بما أن هذا الموقع ليس غرضه نقل الحقيقة ووضع القراءة أمام الصورة الحقيقية ، فقد كان للمشرفين عليه رأي آخر ، رأي قائم على التضييق و التزوير خدمة لأحدهم لم تعد خافية إلا على السذج ممن مازالوا يثقون بشعار الاستقلالية والحياد!

ليس بحاجة إلى استفتاء أو استطلاع رأي من أي كان ، مما يجعلنا نصف هذا الاستطلاع بالمارك والغبى والعديم الجدوى اللهم خدمة أهداف معينة ، مادام الأمر محسوسا فيه سلفا ومن أعلى الهيئات والمنظمات الدولية .

رابعا: مادام الخروج السلمي إلى الشوارع - كما وضحتنا سلفا - حق مضمون ، فإن هذا الاستطلاع الهدف منه شيطنة نضالات الألاف من الأساتذة وتغليب الرأي العام وتوجيهه إلى ما يحبه الحزب الحاكم ويرضاه ، باعتبار الموقع المدرج للاستطلاع بوقا من أبواقه .

خامسا: أن هذا الاستطلاع ، تعطينا صورة عامة عن العقلية السلطوية المتحكمة لدى أشراف الحماة والمحامين ورجال الدولة ونؤيد ما يسمى بالدرنة الرقمية ، بل وتدفعنا إلى التساؤل هل يستحق - فعلا - هؤلاء حرية التعبير وهم أول من يسىء إليه ، وأول من يحاول مضاربتها عن طريق إجراء استطلاعات تتعلق بحريات و حقوق الآخرين؟

سادسا: لا يجب أن يفهم أن هذا المقال جاء كردة فعل لأن نتيجة الاستطلاع ليست في صالح المحتجين ، بل في جهة فحن لا تقوم بردود أفعال ، ومن جهة أخرى فإن ساحة النضال التي مازال يران فيها الألاف ستكون هي الفيصل ،

كما دأب أحد المواقع الإلكترونية الموالية للحزب الحاكم والمحامي للخطابات الرسمية ، فقد أدرج كعادة استطلاع رأي لا يمكن وصفه إلا بالاستطلاع الغبي والمستقر والدعوى الثمن سلفا .

لقد كان موضوع الاستطلاع الذي أثار سخط الألاف من الأساتذة هو التالي : هل تتفق مع تخلي أساتذة عن مهامهم وخروجهم للمطالبة باستفتاء ترقياتهم من الشوارع؟

إن قراءة بسيطة لهذه الجملة كافية لإثبات عدم براءة هذا الاستطلاع ، وجدير بتسجيل مجموعة من الملاحظات حوله : - أولاً: الأساتذة المحتجين لم يتخلوا عن مهامهم إلا بعد أن أغلقت في وجههم جميع أبواب الحوار ، وحين مستعدون للرجوع إلى عطلهم فور الاستجابة لمطالبهم البسيطة ، فهم لا يطالبون بالاستسحق ، كل مطالبهم هي رفع الظلم و إحقاق المساواة والعدل .

ثانياً: ينص على أن الاستطلاع يعمل كوسيلة للاستشارة في حين أن الصائب هو تحميلها للوزارة المتعنة التي يجهل دورها إن لم يكن هو الاستجابة وحللة ملفات الألاف من موظفيها!

ثالثاً: أن الاحتجاج السلمي في الشوارع والاضراب عن العمل حق تضمنه جميع المواثيق والقوانين الدولية ، وبالتالي فهو

خديجة الرياضي الفاعلة الحقوقية لـ «العالم الأمازيغي» :

التكريم تشجيع لي وللجمعية ولكل الحركة الحقوقية على مضاعفة الجهود والمضي قدما للاستمرار في المسار النضالي

انتهاك حقوق الإنسان تتحمل مسؤولياتها الجهات الرسمية فكيف لها أن تهنيئ من يطالبها بتغيير سياستها



الخامس أن الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، أي بعد اللغة العربية التي خصتها الفقرة الأولى من الفصل بالحماية من طرف الدولة. كما جاء في نفس الفصل أن قانونا تنظيميا سيصدر لتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة. وطرح ذلك كشرط لتتمكن اللغة الأمازيغية من القيام مستقبلًا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية. لذا يتضح أن تفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية لازال مَوْجَلًا ولازال يتطلب معارك نضالية لأنه جاء كإعلان نوايا فقط في الدستور، مثله مثل العديد من الحقوق التي تظهر في أول وهلة كمكاسب كبيرة لكن يتم تقييدها والحد منها في نفس الفصول التي نصت عليها.

في نظرك الأستاذة خديجة ألا تترين أن السنة 2013 عرفت كسر مجموعة من القضايا التي كانت تعتبر إلى وقت قريب طابو بالمغرب؟
* أكيد أن المطالب الحقوقية للمواطنين والمواطنات تتزايد وعيهم الحقوقي يتنامى، ورفضهم للظلم والقهر أصبح التعبير عنه بشكل أوفر وبأساليب أكثر جرأة. فإضافة إلى المطالب المتعلقة بالحريات الفردية التي طرحت مؤخرًا بشكل واسع، فهناك أيضًا مطالب سياسية جريئة طرح لأول مرة بشكل جماهيري من قبيل تقليص ميزانية القصر وإعمال الشفافية بشأنها، وكذلك مطلب إلغاء الطوقس المخزنية المهيبة، كما تعرف بعض القطاعات المهنية التي كانت مرتعا للتحسف والظلم تطورا للعقليات ورفضًا متناميًا لهدر الكرامة، أضف إلى ذلك التعامل الجديد للمواطنين والمواطنات مع قضايا اغتصاب الأطفال وما يسمى بـ «زنا المحارم» والتمييز برفض السكوت وبالفوض والتدنيد.

الفئات التي تختار التعبير السلمي عن مطالبها ومن ضمنها هذه الفئة من الأساتذة الذين تعرضوا، نساء ورجالًا لشتى أنواع القمع وصل حد الاعتقال والمحاكمة. هذا التعامل هو تشجيع من طرف السلطة للعنف. لأنها عوض فتح الحوار والبحث عن الحلول بشكل مشترك تواجه المحتجين بالعنف وهذا يساهم في تشجيع ردود أفعال عنيفة أيضًا لولا حكمة المشرعين وتغلبهم ونسبتهم سلمية نضالهم. وتتناسى السلطات دائمًا أن استعمال القوة العمومية حتى ضد التجمهرات غير القانونية له ضوابط ومعايير، فما بالك بالاحتجاجات السلمية النقابية التي تطالب بالحوار والتفاوض الذي تنص عليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي أصدرتها منظمة العمل الدولية وصادق عليها المغرب.

إن الانتهاكات التي تمارسها القوات العمومية عند تدخلاتها ضد الاحتجاجات تعتبر انتهاكا للقانون، وتظل دون عقاب. وقد شهدنا على أشرطة الفيديو وحتى بشكل مباشر نوعية الاعتداءات التي تقوم بها القوات العمومية في إفلات تام من العقاب ولنتذكر أن في بعض المناطق كافني وأيت بوعياش وحي الكوشة بتازة وغيرها كيف مارست القوات العمومية أقتحام البيوت وتكسير محتوياتها بل ونهبها والاعتداء على ساكنيها... ولم نسمع عن أي تحقيق بشأنها أو حتى عقاب إداري لمرتكبيها، مما يجعل منها سياسة ممنهجة للدولة وليست إغلاطات وحالات متفرقة لأفراد فقط.

* كحقوقية كيف تترين وضعية الأمازيغية في ظل الدستور الحالي؟

* لا بد من التأكيد أن الحركة الأمازيغية

” الانتهاكات التي تمارسها

القوات العمومية عند تدخلاتها

ضد الاحتجاجات تعتبر انتهاكا

للقانون، وتظل دون عقاب“

والحركة الحقوقية المناضلة من أجل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية قد حققت مكاسب مهمة. لكن الدولة التي وضعت الدستور حاولت تقييد هذا المكسب. وجاء في الفصل

الجهات الرسمية طبعًا، فكيف لها أن تهنيئ من يطالبها بتغيير سياستها ويحملها مسؤولية الأوضاع المتردية للحقوق والحريات، فأول بها أن تراجع سياساتها وتحترم التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

* كيف تترين الوضع الحقوقي في المغرب في ظل حكومة برئاسة “العدالة والتنمية”؟ وهل تترين بأنه هناك أساس بالمكتسبات الحقوقية في ظل حكم “البي جي دي”؟
* تسجل كل التقارير الحقوقية الوطنية والدولية الأوضاع المتردية لحقوق الإنسان والحريات ببلادنا. وقد تزايد القمع ضد الحركات الاحتجاجية وتواترت المحاكمات الجائرة التي يتعرض لها النشطاء والمشاركون في الاحتجاجات السلمية للسكان واختلفت الفئات الاجتماعية. وفي ظل هذا القمع يتشدق رئيس الحكومة أن الشعب يتفق مع سياسته ولا يحتاج عليه بينما هو بالرصاص لكل حركة احتجاجية. ويعتبر

كما تدهورت الأوضاع في السجون التي تعرف سلسلة من الإضرابات عن الطعام من المعتقلين. ويتضح التدهور أيضًا في مؤشرات دولية كتراجع ألغبر في مجال حرية الصحافة ولعل محاكمة أنزول أبرز مثال في هذا المجال. كما تراجع المغرب في مؤشر الشفافية الذي تصدره منظمة ترانسبارانس الدولية، في الوقت الذي رفع فيه الحزب الذي يترأس الحكومة شعار محاربة الفساد كاولوية في حملته الانتخابية.

كما أنه لا بد من الإشارة أنه رغم

المسؤولية الواضحة للحكومة ومن يشكلها في هذا التدهور، فإن وضعية الحكومة بنفسها — وهي العاجزة على تنفيذ أي شق من برنامجها ومواجهة القوى المسيطرة على القرار السياسي والاقتصادي ببلادنا في منأى عن أي محاسبة أو متابعة — يبرز أن الدستور الجديد وبعد أكثر من ثلاث سنوات من تمريره، عمق الحكم الاستبدادي وشجع الفساد والمفسدين ومكن ناهبي المال العام وثروا البلاد من استمرار إفلاتهم من العقاب.

* ماهو موقفك مما يتعرض له الأساتذة المطالبين بالترقية من طرف قوى الأمن؟
* لا بد من تعبري أولا عن تضامني مع كل

* ماهو شعورك وأنت تفوزين بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وما القيمة المضافة لهذه الجائزة على مسارك النضالي؟

* طبعًا هذا شرف كبير جعلني أحس بالاعتزاز بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي اكتسبت اعترافًا أمميًا يعتبر أيضًا إنصافًا لها من الظلم الذي لحقها في السنوات الأخيرة من خلال الحملات التضليلية التي تعرضت لها والتهم التي تلقى لها. لكن إحساسي هو أيضًا إحساس بمسؤولية جديدة ومهام كبرى تلقى على عاتقي. كما أن هذا التكريم تشجيع لي وللجمعية ولكل الحركة الحقوقية على مضاعفة الجهود والمضي قدما للاستمرار في المسار النضالي الذي اتبعته لحد الآن.

* ماهو ردك على الانتقادات التي وجهت اليك من قبل البعض والذين اعتبروا الجائزة دعما للعلمانيين في المغرب، والبعض الآخر وصفوا الجائزة بشهادة عالية لسيدة تعارِب الإسلام

” الحركة الأمازيغية والحركة

الحقوقية المناضلة من أجل

الاعتراف الدستوري بالأمازيغية

كلغة رسمية قد حققت مكاسب مهمة.

لكن الدولة التي وضعت الدستور

حاولت تقييد هذا المكسب“

والهوية الإسلامية للمغرب؟

* هذا استمرار للبعض — الذي لم يستفد من دروس هذا التكريم الأممي — في حملته التضليلية ضد الجمعية وأطرها. وكما لم أعر اهتمامًا لهذه الحملات من قبل وركزت اهتمامي على مهام النضالية، فلن ألتفت لها الآن أيضًا لأن المهام النضالية تتزايد الانتقادات من الجمعية والحركة الحقوقية تنامت.

* في نظرك لماذا لم تلقى أي تهنية من أي جهة رسمية؟ ولماذا لم يكن هناك أي استقبال رسمي لك عند عودتك؟

* كما قلت عدة مرات لصحافيين تسألوا نفس التساؤل، فهذا الموضوع كذلك ليس مهما بالنسبة لي ولا أعره اهتمامًا، ولم أكن أنظر أي تهنية رسمية لأن أسباب منحي هذه الجائزة الأمامية هي نضالي ونضال الحركة الحقوقية ضد الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان بالمغرب، وهذه الانتهاكات تتحمل مسؤوليتها

ولدى مكونات سياسية كثيرة، لا زال بعضها يرى المغرب بلدًا عربيًا ولغته الوحيدة العربية، ودولة لا يحل فيها رئيس الحكومة من القول بأن أمير قطر أوصاه بالعربية خيرًا، فكان رئيس حكومتنا يحتاج لوصايا من رئيس دولة ما حول شأن سيادي داخلي يتعلق بلغة من لغات البلاد وتديبر وضعها، والطامة الكبرى أن وصايا الأجانب بغض النظر عن مسؤوليتهم تجد أذانًا صاغية لدى رئيس الحكومة بل يرددها في الإعلام مفتخرًا، رغم أنه تجاهل لحوالي ثلاث سنوات تفعيل ترسيم الأمازيغية، وجعل ذلك في أسفل سلم أولوياته، رغم أنها لغة عشرات الملايين من المغاربة.

أفعال وأقوال بعض السياسيين والمسؤولين المغاربة للأسف تجعلنا نشك في وطنيتهم وفي حدود اعترازهم بالانتماء للمغرب، بالإضافة لاستقلالية تنظيماتهم عن تنظيمات مشابهة بالشرق، ما يجعلنا في الأخير نتساءل حول من يتحكم بمن ومن الشيخ ومن المريد، وكذلك حول إن كان تأمر وتأثر بعض الأحزاب المغربية بالشرق يتعلق فقط بالشأن الثقافي اللغوي أم يتجاوز إلى شؤون أخرى.

* سعيد الفرواح

اللغة الأمازيغية كلغة رسمية، لم تغر أي شيء في واقع اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وتم تجميد الترسيم، كما يتم اتخاذ قرارات غاية في الاستفزاز كل يوم كمنع مجرد الحديث بالأمازيغية داخل البرلمان لحوالي سنة ونصف. واقع مأساوي ويدعو للتشاؤم بعد هزيمة تفاؤل رافقت الربيع الديمقراطي بشمال إفريقيا، وما يزيد سوداوية هو أنه لا زال مستمرًا، بعد عقود من التهميش والعنصرية والاحتقار والسخرية التي عانى منها الأمازيغ لمجرد أنهم أمازيغ، ولا يبدو أن مقدسي القومية العربية بنوون انتقاء الله أو استلهم مضامين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. لذلك يبقى الرهان في إقرار الحقوق الأمازيغية مرتبطًا بتنظيمات الحركة الأمازيغية، وقلة من المؤمنين بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك بالمؤسسة الملكية التي تبقى جميع الأحزاب المغربية رجعية بالمقارنة معها فيما يتعلق بالقضية الأمازيغية، كما يملف الديمقراطية

ما تحقق إلى حدود اليوم بالمغرب للأمازيغية بفضل نضال الحركة الأمازيغية، يبقى مهمًا لو تمت بلورته على أرض الواقع رغم أنه دون مستوى ما تتطلع إليه تلك الحركة، لكن بقاءه بدون تنفيذ كما هو الواقع حاليًا، يعز القناعة بالتلاعب وغياب الجدية لدى الدولة بمختلف مؤسساتها

من ليبيا في أقصى الشرق مرورًا بتونس وعبر الجزائر وصولًا إلى المغرب، يواصل القوميون العرب أنظمة ومكونات سياسية ومدنية، سعيهم لتأييد واقع العنصرية والاضطهاد، وسياسة الاحتقار والتطاول والإبادة ضد كل مقومات الأمازيغ ثقافة ولغة وحضارة، فطيلة أشهر بليبيا يحتج الأمازيغ ويعتصمون من أجل حقوق هي من أبسط حقوق الإنسان شرعًا ووفق المواثيق الدولية، لكن المؤتمر الوطني الليبي صم أذانه ورفض غير ليبيا العربية على شاكلة جماهيرية القذافي. أما في تونس فالأمازيغ مهذبون حقًا بالانقراض في ظل تجاهل الدولة والحكومة التونسية لهم، وعدم سنّها لآية سياسات تروم حماية المقومات الأمازيغية التي همشت طيلة عقود. أما في الجزائر فالنظام العسكري ومنذ أكثر من عشر سنوات لم يتخذ أية قرارات لإنصاف الأمازيغية والأمازيغ، بل أكثر من ذلك يواصل ذات النظام جرائمه ضد الأمازيغ مثلما حدث مؤخرًا بالزباب حيث بحمي ميليشيات عربية تقوم كل يوم بالهجوم على بيوت أمازيغ الزباب، ما نجم عنه مؤخرًا استشهاد الشاب الأمازيغي محمد عبد الرحمان. وأما في المغرب فقد تم التلاعب بالأمازيغ والأمازيغية للتنقيص عن الحراك الاحتجاجي سنة ٢٠١١، واليوم بعد مرور ثلاث سنوات على تعديلات دستورية أقرت

الأمازيغية

في دول

شمال

افريقيا ..

لا استثناء

مغربي

نظام الجزائر يدعم مليشيات عربية ضد أمازيغ المزاب



عودة وفد المزابيين الأمازيغ من المؤتمر السابع للجمعية العالمي الأمازيغي، الذي نظم بمدينة تيزنيت في منطقة سوس الكبير جنوب المغرب، والذي شارك فيه الأمازيغي، وستة مقاعد في المجلس الكنفدرالي.

من عرب الشعبانية، كما نددت ذات المنظمة الحقوقية بالغياب الشبه التام والذي وصفته بالمشيئة لرجال الأمن الجزائريين، منذ بداية احتجاجات التجار والمواطنين المزابيين. واتهمت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان قوات الأمن الجزائرية بالتواطؤ مع المليشيات العربية ضد المزابيين، ما اضطرهم لمحاولة حماية أنفسهم والتصدي للهجمات المتكررة ضدهم. كما أكدت ذات المنظمة على أن هذا يأتي استمرارا لأحداث دامية مشابهة بالقرارة حيث تعرضت للحللات التجارية المزابيين الأمازيغ للحرق والنهب والتخريب، وحسب نص البيان فالشرطة الجزائرية بقيت تتفرج تارة وتحمي المهاجمين من المليشيات العربية تارة أخرى، بل أكلت ما وصفته المنظمة الحقوقية في بيانها بالسيساريو العنصري للزباب، الذين كانوا يدافعون عن أعراضهم وممتلكاتهم، قبل أن تقوم الشرطة الجزائرية بتعذيبهم في مراكز الشرطة إلى حد التحرش الجنسي والاغتصاب. وأشارت الرابطة الحقوقية الجزائرية في بيانها كذلك إلى أنه انطلاقا من الأحداث الأخيرة، يظهر جليا للعيان أن السلطات

شهدت مدينة غرداية الواقعة بمنطقة المزاب الأمازيغية في الجزائر، مواجهات بين السكان الأمازيغيين ومجموعات عربية محمية من قبل السلطات الجزائرية، حسب ما صرح به النشطاء الحقوقية الأمازيغ بالمدينة، ويتهم أمازيغ المزاب السلطات الجزائرية بالتواطؤ مع مليشيات عربية تقوم بالهجوم على مساكنهم وممتلكاتهم بالأسلحة البيضاء وقنابل المولوتوف منذ مدة طويلة، ومن أعنف المواجهات تلك التي شهدتها مدينة غرداية نهاية شهر نوفمبر وطيبة شهر ديسمبر 2013، والتي أسفرت عن استشهاد الشاب المزابي محمد عبد الرحمان (35 سنة)، نتيجة إصابته في إحدى المواجهات بكسر في الجمجمة فارق بعده الحياة في العناية المركزة بأحد مستشفيات المدينة. هذا وقد أصدر مكتب غرداية للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بيانا بتاريخ 18 دجنبر 2013، على خلفية تلك الأحداث أكد فيه على إضراب تجار مدينة غرداية بعد تعرضهم لحملات اعتداء متكررة كان آخرها يوم 17 دجنبر الماضي، حيث تعرض محل أحد التجار المزابيين الأمازيغ للتخريب والسرقة من طرف مليشيات

انتخاب لجنة صياغة الدستور الليبي في ظل مقاطعة الأمازيغ



انتخابات في مناطقهم إذا لم يتم تعديل المادة 30 من الإعلان الدستوري الليبي والتي تنص على الاستفتاء على حقوق المكونات اللغوية بدل إقرارها بالتوافق. من جانب آخر تظاهر العشرات من المواطنين الليبيين في ميدان الجزائر وسط العاصمة طرابلس يوم الثلاثاء 24 دجنبر، مطالبين بإلغاء ولاية المؤتمر الوطني الليبي في السابع من فبراير من السنة المقبلة، وذلك عقب تتييه لمشروع قرار ينص على تمديد ولاية أعضاءه إلى غاية دجنبر سنة 2014، ورفع المظاهرات في يومهم مكاس في إشارة إلى عزمهم إنهاء مهمة المؤتمر الوطني الليبي في موعدها المحدد. ويذكر أن فئات كثيرة من المجتمع الليبي لا تنظر بعين الرضا لقرارات المؤتمر الوطني الليبي، وعلى رأسها الأمازيغ والنو والطوارق الذين يؤخذون على البرلمان الليبي رفضه الاستجابة لمطالبهم خاصة ما يتعلق منها بحقوقهم اللغوية والثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للأمازيغ ليبيا والتجمع الوطني التباوي والمجلس الأعلى للطوارق أعلنوا في بيان مشترك في وقت سابق من مقاطعة الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي ترشحا وانتخابا، وتعلق عضوية أعضاء المؤتمر الوطني من الأمازيغ والنو والطوارق، ومطالبوا المؤتمر الوطني الليبي بتطبيق النصوص الدستورية عليها في الموافيق الدولية لحقوق الإنسان.

صادق رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بليبيا «نوري العبار» يوم الاثنين 23 دجنبر 2013، على القوائم النهائية للمرشحين لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي الجديد، والموزعين على 11 دائرة انتخابية وهي: (سرت، مصراتة، طرابلس، الزاوية، سبها، أوباري، غدامس، البطان، جبل نفوسة، بنغازي، أجدابيا). وفي كلمة لنوري العبار تلت تصديقه على القوائم النهائية للمرشحين للجنة الستين، التي ستشكل إليها مهمة صياغة مشروع الدستور الليبي الجديد، أعلن أن انطلاق الحملة الانتخابية للمرشحين سيكون بعد ثمانية وأربعين ساعة من نشر القوائم النهائية، داعيا المرشحين إلى الالتزام بسقف الدعاية الانتخابية المحدد من قبل المفوضية الوطنية الليبية العليا للانتخابات. ويذكر أن الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور هي الهيئة المخولة بصياغة الدستور الدائم للبلاد، وتتكون من ستين عضوا ينتخبون وفقا للقانون رقم 17 لسنة 2013، الصادر عن المؤتمر الوطني العام الليبي (البرلمان)، وتم توزيع مقاعدها على ثلاث مناطق انتخابية، ولكل منطقة تم تخصيص عشرين مقعدا وذلك على غرار لجنة الستين التي شكلت سنة 1951.

وتجدر الإشارة إلى أن قرار المفوضية العليا للانتخابات بليبيا، يأتي في ظل مقاطعة أمازيغ ليبيا للجنة صياغة الدستور الليبي ترشحا وانتخابا، وذلك عقب قرار سابق للمجلس الأعلى للأمازيغ ليبيا، بعد رفض المؤتمر الوطني الليبي إقرار مبدأ التوافق وليس التصويت فيما يتعلق بالتصويت على حقوق المكونات اللغوية والثقافية من غير العرب في الدستور، وقد فشل المؤتمر الوطني الليبي عدة مرات هذه السنة في التصويت على مبدأ التوافق، وذلك بسبب الرفض والامتناع عن التصويت من قبل أعضاء المؤتمر الليبي المحسوبين على تنظيمات تبتني إيديولوجية القومية العربية. وقد خاض أمازيغ ليبيا سلسلة من

حقوق أمازيغي من المزاب يتهم نظام بوتفليقة بالعنصرية

من طرف الأجهزة الأمنية والقضائية، التي تتصرف بذهنية المستعمر الحاقق، وتعامل المزابي حين تواتيها الفرصة بكل قسوة وعنصرية واحتقار، وتطبق سياسة الفصل العنصري في وضوح النهار، في ظل التعتيم والتغليب الإعلامي المحلي، والسكوت المطبق للثبر للحرية للثقافة وللطبقة السياسية الجزائرية، بمختلف توجهاتها، وهذا تحت مختلف التبريرات الغير ملائمة (الحفاظ على الوحدة الوطنية...).

وكذلك حكومات الدول الغربية الديمقراطية التي لها مصالح اقتصادية مع النظام الجزائري، الذي يشتري سكوتهم مقابل امتيازات استخراج واستغلال البترول والغاز الجزائري، الذي يستخرج ويا لسخرية القدر من منطقة مزاب وما جاورها!!! وهكذا ترك المزابي وحده خائلا لا يعرف متى وكيف سيواجه قدره ومصيره، حين يهاجمه وحش سلطة حاكمة ديكتاتورية!! وحش سيتعرض للتعدي والضرب وربما القتل (أحداث غرداية 1985، وأحداث بريان 1991 و 2008)؟؟

هل ستتدخل حكمة عمره؟؟ ممتلكاته وشقاء عمره؟؟ هل سيدخل السجن ويتعرض لمناوبات قضائية حارمة للحقوق دون جريمة ارتكبها، خاصة النشطاء الحقوقيين منهم؟؟

هل سيتعرض لكل هذه العقوبات مجتمعة؟؟ من طرف ممثلي سلطة ديمقراطية الواجبة والمظهر. ديكتاتورية الجوهر قائمة للحرية لا تعترف بالتنوع الثقافي ولا الديني، تمارس عليهم سياسة القضاء التدرجي على الخصوصية والثقافة المزابية.

أمام كل هذا لم يبق لنا كمزابيين مضطهدين في أرض أجداننا إلا نطلب ونلج من كل المجتمع الدولي الراض لثل هذه الجرائم العنصرية، وعلى رأسه الأمم المتحدة وخاصة المفوضية السامية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومحكمة الجنايات الدولية للتدخل سريعا وفتح تحقيق شامل وعميق، بعيدا عن ممثلي السلطة الرسمي منهم والمزابيين الناطقين بإسمها داخل المجتمع المزابي الذين يبررون كل جرائم السلطة، لإيقاف هذه الجرائم في حق الإنسانية ومعرفة ومعاوية الأميين بها ومنفذهها مهما كانت مرتبته أو منصبه.



الدكتور فخار كمال الدين صدر في حقه حكم بالسجن سنة كاملة ديسمبر الحالي، وأوقفوا هذه الجرائم ضد الإنسانية وهذا التعذيب المتواصل بالموت البطيء أو أقتلنا مرة واحدة!! تتعرض الأقلية المزابية (الأمازيغية ثقافية وإباضية مذهبية)، التي تسكن منطقة مزاب بغرداية جنوب الجزائر لخروقات خطيرة متواصلة لحقوق الإنسان منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومع تطور وسائل الاتصالات والإعلام الهائل الحاصل مؤخرا، وسقوط حاجز وهاجس الخوف الذي بنته السلطة على مر السنين بمساعدة بعض المزابيين الناطقين بالفرنسية للسلطة داخل مجتمعاتهم (الأعيان)، بدأت هذه الخروقات والجرائم ضد الإنسانية توثق وتظهر للعيان.

وما حصل مؤخرا في مدينة القرارة بغرداية ووثقه بعض المواطنين، إلا لدليل حي عن هذه الخروقات والجرائم الدورية المتواصلة من طرف أجهزة رسمية (الأمن والقضاء) ضد الأقلية المزابية: - توقيفات انتقائية عنصرية فاضحة.

- التواطؤ المفضوح ومساندة المعتدين والمخربين أملاك المزابيين، وهذا بضمن الاعقاب وبتزك الحرية الكاملة للمعتدين لمعاوية وتأييد المزابيين ولنهب وتخريب وحرق ممتلكاتهم، وفي نفس الوقت يمنع المزابيين من الدفاع عن ممتلكاتهم وقد يصل الأمر إلى إلقاء القبض عليهم إذا أصروا على مواقفهم.

- ضرب وتعذيب الموقوفين المزابيين في مخافر الشرطة بطرق مذلة ومهينة للكرامة. - تعرية ثم التحرش الجنسي بالمزابيين الموقوفين داخل مخافر الشرطة من طرف رجال الشرطة مع تصويرهم في وضعية جنسية مذلة. وتعاني الأقلية المزابية في مختلف مدن منطقة مزاب منذ عشرات السنين من هذه الممارسات

تيمة الهوية في الأغنية الأمازيغية التقليدية: الرئيسة فاطمة تاباعمرانت نموذجاً

د. عبد العالي تلمنصور
أستاذ باحث بجامعة ابن زهر، أكادير



قصيدة «أزول» سنة 1993: أدور تنمهلان أيامازيغ أولانك أدور توت، وأور سرس تريت أراو كك ناروا ن تميزان نغ تمازيغن كولو كن وأور أغ سنسدام غوالي يوضرن أراو نس وأور أس ملن أولامازيغ أدت بيسان. وتمضي الفنانة قائلة في قصيدتها المعنونة بـ: «روح نغو أتمازيغت» سنة 1995

ثوا تاونمت تامازيغت، أتاوي يوسفن أراو تكي ن وافود نس، أر أسن تمال أدأك ثراورن د تمازيغت ملي تلت توبيم

أدور خللو لاطر دا نوالان أفسون دم أهان أفروخ أد مزين أغ نلا شمال أحوصل، أر أياو نس، غوالي ت وأر نئون مانيك نغزيان ربي غيلي غر أرتليلت. نحلل بعض المقامع الشعرية من نفس القصيدة المعنونة: «روح نغو أتمازيغت»، أفسدها تنطرق إلى بعض القضايا والأفكار التي يتوجب إيجاد أجوبة وحلول مستعجلة لها في تلك الفترة التي تم فيها إبداع القصيدة

أى سنة 1995. وهو ما يعكس انتظارات وأمال المجتمع المدني المهتم بالأمازيغية. إن نص هذه القصيدة يلخص تقريبا محمل مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب والتي بقيت آنذاك بدون جواب أي في أواسط التسعينيات وأساسا ما يخص: الحقوق اللغوية، الوضعية التشريعية للأمازيغية، تدريس الأمازيغية، حرف تيفيناغ... تقول الشاعرة تاباعمرانت للدفاع عن اللغة: أكفين سيئون ربي الحرف ن تيفيناغ

مناش ن تاسوت أدرك غ واس نون يان وزيم رشمن تزيباي كاغ أرك نغناي وأه أكيغ أيزون غولي تني وفان أئين أغ ياد نلا زانغ نلا مات بسن. كما تنطرق نفس القصيدة إلى مسألة تدريس اللغة الأمازيغية والمقامات التي تواجهها عملية إدماجها في المنظومة التربوية الوطنية. الدعوى المؤطرة لهذا الوضع تكمن في سيادة

آراء تتصور أن اللغة الأمازيغية يجب أن تبقى لغة محدودة محلية بعيدة عن أي استعمال يومي. هذه الآراء حتى وإن كانت تؤمن بحق الأمازيغية في الوجود، فإنها لا ترى لها أهمية بالنسبة للأطفال. أكثر من ذلك بالنسبة للولاء يمكن للأمازيغية أن تتركز اكتساب الأطفال للتعليمات حسب هؤلاء دأما. ترد الفنانة فاطمة تاباعمرانت على هؤلاء بأن الأمازيغية تشكل فرصة بالنسبة لتعلم الأطفال في المدرسة. وبخلاف الآراء السابقة يمكن للأمازيغية أن تحفز وتدفع المتعلمين الناطقين بالأمازيغية نحو العلم والاكتساب

اللائحة لتسهيل ولوجهم خصوصاً لغوالباترة الأمية. وترى الفنانة فاطمة تاباعمرانت أن تعليم اللغة الأمازيغية لا ينبغي أن يقتصر فحسب على الأطفال المتعسرين في الأوساط الأمازيغية بل يجب أن يمتد ويشمل المجال التربوي الوطني برمته مع تعميمها بكل أسلاك المنظومة التربوية المغربية. وجاء رد الفنانة كالآتي:

كنا نيت أيت تمازيوت، وأور نسين أسيف نغو تكاور أس غ نوزومت أبلغ أغ نسين. نلا ما أس نمان: أج أفروخ أد نيت تحرش، نغ أس نلا تمازيغت، غر أغر نغلتف، أس ناغ روحن مدرست، وأور نسين أول. عيكاد نكا تايابان ن واول نغ،

الجماعي لهذا الهم وجعله هماً جماعياً أي هم الدفاع عن القضية الأمازيغية، تقول في مقطع من قصيدة «وهي وُرد أد كشلح»: بيكسات أد تازلم غ تيلي ياغ نخلصان،

ثما تانا فكا نسهنا، نغلتا. فيما مضى، تعرضت اللغة الأمازيغية لمسلسل من التهيمش مما ساهم بشكل مكثف في هشاشة وضعها. لقد تم تركها وهجرانها والاستخفاف بها لسنوات طويلة، فوجدت اللغة الأمازيغية نفسها في وضعية لا تحسد عليها، تستعصر جميعاً السباق التاريخي لسنوات ما بين 1993 و 1995. تقول الفنانة في قصيدة «أزول»:

نغ كيج تلا سيعي، نك أد ليم غ تاسا نك علون أغ أد نعاون. أد نجحيم تاري نغ أسول وأور كشول يان أتمازيغ نغ سناول لاصل أد بيد نغلن أول أد سناول وأور تكوري غار غاصاد أد أغ سنسنان وأور كيس لعبد أد نساول، نازل غ لحاق نغ

وأه لاه نادر غفراض أد بي سراتن يان وأور نغ سناول ماد أس سناولان نغ كا نصلت شغف نك، تادرت نواول نك، ما ثراون أد سيئون ساولان أد نك نغ. عاقل. هان أودي سيعي نرا توكاس د تاموت، نغ تلا تيفان، نكصاود وأر أرتليلت. في قصيدتها المعنونة «تيفيناغ»، لسنة 1995. تدعونا الفنانة للعودة إلى النصوص والمراجع التاريخية للحصول على بقايا وأثار حضارتنا العريقة، والارتباط مجدداً بتاريخ هذه الحضارة وأصولها. إنها دعوة للعودة إلى الأصول من أجل مصلحة حقيقية مع هويتنا وتاريخنا. وهو ما تعتبره الفنانة ضرورياً لاستكمال الوعي الهوياتي بشكل علمي وبالتالى الاستعداد للدفاع عن اللغة والثقافة الأمازيغيتين التي همشها أهلها لسنين طويلة.

يتوجب علينا أن نفتخر بأصولنا وثقافتنا، تقول لنا هذه الفنانة، فالأمازيغية تعتبر واحدة من المكونات الأساسية لثقافتنا وتميز كذلك أصالة حضارتنا. فالحضارة الأمازيغية هي من الحضارات الأولى التي عرف بها الحوض المتوسطي وتميز بها. وتاريخ الشعب الأمازيغي يمتد لآلاف السنين، واللغة الأمازيغية هي اللغة الأكثر قدماً بالبلاد. تقول فاطمة تاباعمرانت:

أساعد كك أيازيغ ولا تاريخ نك لحدور أد كان لأجودت نك ولا أراو نون ورتا تلوح عيبي س نكي ن خمسآلاف عام أس ننا تاريخ

تمازيغن أد تاتالان أس ليغ فرغنت غاس ليغ كولو كادانت، نغو ن واول. وتمضي الرئيسة فاطمة تاباعمرانت إلى التأكيد حتماً نتوجه بخطابها الشعري إلى الشباب على وجه الخصوص باعتبارهم من بإمكانه حمل مشعل النضال لاحقاً وبالتالي الدفاع عن القضية الأمازيغية. تدعوهم إلى الوعي بأهمية هذه القضية وأهميتها للدفاع عن الثقافة واللغة الأمازيغيتين. إنها إذن طريقة أبعدها فنانة ملتزمة في الحياة المدنية والجموعية للتذكير بعمل الجمعيات الثقافية الأمازيغية، ومن ثم تحفيز هؤلاء الشباب للنضال للانخراط في هذا المسار النضالي السلمي. نظراً لكونهم الفاعلين في المستقبل ممن سيساهمون في تطوير البلاد وإزدهارها.

تقول في قصيدة تيفيناغ: ثم ربي أشباب أيازيغ أد بيك وأور نلاغ كبي أد اشرك لهم، غر غلا فلاك لاغ أوانا وأور نغفركن، أجيتن، راد سول نغفرك أس ناغ نغفرك، ذمنن، راد سول نماغ. وترجم العديد من أغانيها نوعاً من الوعي الإيجابي إزاء الوضعية السوسولوجية للأمازيغية، والمتسمة بوضعية تسود فيها ازدواجية لغوية ليست دأماً في صالح الأمازيغية خاصة لدى الناطقين بالأمازيغية في الأوساط الحضرية حيث تنموثق الأمازيغية في وضعية المهيمن عليه من قبل أنظمة تواصلية أخرى. ومادام الاعتراف بالأمازيغية كلفة رسمية غائياً مع غياب معرفتها، فإنها لا يمكن أن تؤدي وظائفها بشكل كامل لعل في التعليم وكلفة حاملة لثقافة عامة ورسمية.

بدون الحماية القانونية وبدون وضع سوسولوجي واضح ومقنن، ستبقى الأمازيغية كلفة عامية مهددة من الدولة وتفتقد مكانتها تدرجياً في المدن والمناطق المتسمة بوجود احتكاكات بين اللغات، ومهددة بالاستيعاب اللغوي والثقافي، وهو ما يطرئ مشكلة كل ضموئله الهوياتي والثقافي والفكري للأجيال القادمة. تقول الفنانة في

لقد غنت فاطمة تاباعمرانت من أجل حقوق المرأة مستحضرة ظروف المرأة القروية، وذلك بشكل يدعو إلى تغيير العقليات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية النسائية في المجتمعات القروية. من خلال شعرها، فهي تناضل من أجل تحرر حقيقي للنساء وتحسين ظروف عيش المرأة القروية الأمازيغية.

فاطمة تاباعمرانت هي كذلك مناضلة وفنانة ملتزمة ومنخرطة بشكل قوي في المجتمع المدني، وتعمل من أجل الارتقاء بالمرأة القروية وتشارك في الأعمال الإنسانية والإحسانية التي تهتم بحماية الطفولة واليتام.

تعتبر فاطمة تاباعمرانت صورة للفنانة الملتزمة التي تمكنت من تجاوز وتكسر جميع الطابوهات من أجل الدفاع عن الهوية والثقافة الأمازيغية. بفضل قوة نصوصها، تمكنت هذه الفنانة من توليد زرع الأمل وجعل السائكة الأمازيغية تحس بفخر الانتماء إلى هويتها الأصلية، لقد أصبحت هذه الشاعرة والمحنة في ظرف عشرين سنة أيقونة ومرزا وطنياً وقامت بتصدير فيها إلى ما وراء الحدود، هذه الفنانة المغربية الكبيرة تجسد وتمثل فعلاً هوية الشعب الأمازيغي. تقدم الرئيسة فاطمة تاباعمرانت نفسها كفنانة ملتزمة ومناضلة من الدرجة الأولى والتي وضعت فيها في خدمة القضية الأمازيغية. وتعتبر أن مهمتها الأساسية تتمثل في الدفاع عن اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وكما تقول هي بنفسها في إحدى أغانيها المعنونة «تيفيناغ»، حيث نذرت نفسها وكرستها للدفاع عن هذه القضية النبيلة، إنه التزام منها مدى الحياة:

لهم نك أتمازيغت أف و كان خلغ أكيج أمكال ن غويد أد أغ و كان ور ثرين أغويد تحكرن تمازيغن ولا أولان نغ أد مون نا: هاي ديون نكا كيج نسول أس ناغ نموت أد داغ فلاتي عولن نغ ور نفوكي غيد، أر غين نفوكو ننت.

في مجمل أشعارها، لا تفتأ الرئيسة فاطمة تاباعمرانت تعبر بصراحة عن التزامها وإخلاصها وحبها للثقافة واللغة الأمازيغيتين. وعندما تقوم بتكرار ذلك في جل أغانيها، فلأنها ترغب في المطالبة بشكل صريح بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية والدور عن القضية الأمازيغية عبر الأغنية التقليدية، وإخبار الجمهور المنتبذ بالتزامها الفني في هذا الاتجاه، نجدها تقول في مقطع من أغنيها المشهورة «أزول» (1993):

يوف داري واول أد أيازيغ كرا طافغ نغ فلاسن مونغ، وأور أغ تهول روح نغو. اللغة الأمازيغية أجمل وأحسن لدي من كل

ما ملكت. بإمكاننا الموت من أجلها ومنحتها روي. تمسك أغانى فاطمة تاباعمرانت بإخلاصها ووفاءها العريقين للثقافة واللغة الأمازيغية، فحبها لهذه اللغة والثقافة لا يمكن نلغ في أي تحول بينها وبين ذلك وهو أكبر من كل شيء لديها. فالأمازيغية بالنسبة إليها هي مصدر ومنبع فخر واعتزاز: إنها غنى وتراء يتوجب علينا أن نفتخر بذلك. في الواقع، بشكل المكون الأمازيغي مصدراً ثرياً بالنسبة لبلدان الغنية بحقيقة بتعدد وتنوع مكوناتها الهوياتية. كما أن المكون الهوياتي الأمازيغي يعد مكوناً أساسياً ومهما بالنسبة لثقافتنا وحضارتنا العريقة. تقول الفنانة تاباعمرانت في قصيدة تحمل عنوان: «تيفيناغ» (1995):

ولاه ور سان نزاغ تاسا نو س مال عا كيسي نغهي تامازيغت ليت نغمرن ولا توسنا تامازيغت وأر كنت رميغ لكنز أد تكنت، ربي أد أغ سيونن نخرين تسعود، ولاتين أد لحرف ن تيفيناغ أد كولو كشم ن لقل نغو ور نغاما يان. ونجد الفنانة فاطمة تاباعمرانت تدعو الأمازيغي للعودة ورص الصفوف وتوحيد الجهود والنضال من أجل الدفاع عن الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، تقول في قصيدة لها بعنوان: «وهي وُرد أد كشلح» (1993). ترد أيازيغن نغو غايد ن ياغ سناولان أد كسين بدرغ كرا؟

يان لهل أد بيك نشرك، نغ ليغ لعيب، نتي بيت، أد ور نعاود نغمكا. وتعتبر كلمة «الهم» العبارة الأكثر استعمالاً في مختلف أشعار هذه الفنانة، هذه الكلمة المقترضة الجمجمة التي تدل في اللغة العادية المتداولة على الإهتمام، القضية، المشكلة، العقبة. تدل هنا على معنى محدد بدقة للدلالة على الوعي الهوياتي والدفاع عن القضية الأمازيغية. وهي تدعو إلى التقاسم

ترجمة: رشيد نجيب
الخطاب الهوياتي في شعر الرئيسة فاطمة تاباعمرانت

تعتبر الرئيسة فاطمة تاباعمرانت فنانة ليست كباقي الفنانين، بفضل صوتها الغنائي الشجي وشعرها الفريد، لقد أصبحت نجمة حقيقية من نجوم الأغنية الأمازيغية تلمع بالمغرب وتمكنت من ربح رهان التحدي حينما فرضت نفسها كشاعرة وعغنية في نفس الوقت، أكثر من ذلك فهي لا تغني سوى الأشعار التي أبدعتها كما أنها هي التي تراسل فرقتها الموسيقية وتشرّف على إدارتها. إنها من الفنانين التي يعرف لها الأمازيغ بالجنوب المغربي بأصالة ونوعية أشعارها، فموسيقاها وأغانيتها وشعرها مافني يتال رضى وإعجاب جماهير واسعة بالمغرب وكذلك خارج.

وتكشف شهرة فرقتها الموسيقية ونجاح مهرجاناتها ومروضها الفنية والموسيقية عن جودة فنها ومستواه العالي والراقي، ففرقة الرئيسة فاطمة تاباعمرانت تعد من الفرق الموسيقية التي كثيراً ما تتم دعوتها قصد المشاركة في المهرجانات واللقاءات الفنية الخاصة بالفن والثقافة الأمازيغيتين ووطنياً وعالمياً، وهو ما يمنحها شرعية تاريخية ممتدة في الزمان.

في الغالب، وعندما يتم استفسار الفنانة فاطمة تاباعمرانت عن أسباب نجاحها، تجيب أنها وعلى خلاف الفنانين الآخرين، فهي الوحيدة التي تكتب أشعارها التي تغنيها، في حين أن الكثيرات يقمن بإعادة غناء الروائع الفنية الكبرى الكلاسيكية ذات التوجه الرومانسي والعاطفي مع العمل على تحويلها بتوظيف المؤثرات الموسيقية حيث مكنت من ذلك التكنولوجيا الحديثة الحالية. كما أن للهؤلاء توجهها تجارياً صرفاً من وراء ذلك.

بفضل تكوينها الموسيقي والفني المثلن، تمكنت الرئيسة فاطمة تاباعمرانت من تولّد مكانة الريادة في المجال الفني المرتبط بإبداع أشعار الأمازيغية وتلحينها مع تقديمها، إنها مختلفة تماماً عن الفنانين الآخرين لأنها شاعرة وملحنة وعغنية في الآن نفسه، وفي المقابل تترك معظم الرياسات فنيات ومؤيدات لأشعار التي يقوم الآخرون بكتابتها.

إن الفنانة الرئيسة فاطمة تاباعمرانت هي اليوم المغنية الأمازيغية الوحيدة التي تعتبر مؤلفة لقصائدها الشعرية، فإنتاجها الواضح لفن الإبداع الموسيقي مكنتها من توسيع رصيدها الشعري وفرض نفسها كفنانة تستغل على تيمات ومحاور موضوعاتية وفنية جديدة بعيدة عن المحاور التقليدية والمألوفة التي تهتم بها بقية الرياسات.

ونقلها حزمها وشجاعها، تمكنت الفنانة فاطمة تاباعمرانت من ربح احترام واعتراق نظرائها من الفنانين، كما تمكنت من أن تحتل مكانة متميزة في المشهد الفني الأمازيغي، في مهنة ظلت تقليدياً محصورة على الجانب الرجال الذكوري، كما فرضت نفسها كفنانية وشاعرة وملحنة مشهورة باعتبارها وجهاً بارزاً للشعر التقليدي الأمازيغي بالجنوب المغربي.

من خلال فنها وشعرها، أصبحت الرئيسة فاطمة تاباعمرانت بمثابة الناطق الرسمي باسم الثقافة الأمازيغية، فالعديد من أغانيها تطرقت إلى محاور مرتبطة بالهوية، الانتماء والثقافة الأمازيغية. وتمثل الهوية والثقافة الأمازيغيتين بالأساس والتميز اللترة والمتواترة في أغانيها. فكما صرحت بنفسها في حوار أجرتة معها المتلفة للمغربية: لقد قمت بتغيير أغاني العيب بالأغاني التي تتناول حب الثقافة الأمازيغية. حاولت ذلك النحدث عن حقوق المرأة، وأهتم أيضاً بكل ما يهم تربية الأطفال وقضية الطفل اليتيم (...) أن يكون المرء فناناً فذلك مسؤولو كبرى. كما أحاول أن أبرز مدى أهمية الثقافة الأمازيغية بالنسبة للأجيال القادمة.

يجع شعر فاطمة تاباعمرانت بالحكم ويتمكن كذلك نوعاً من الخطاب الوطني والحكمي والأخلاقي بشكل قوي. في أغانيها تطرقت تاباعمرانت لتيمازات متعددة ومتنوعة. وغالباً ما تتناول أشعارها وأغانيتها مواضيع راهنية لها علاقة وطيدة مع مشكلات المجتمع المغربي الراهن.

سيدي ربي عاونات أغ أد أغغ تيفاتو، نوي توبيزين ن واول، نك أسنت نيت، غينا كيج أد بي ور نعدم ربي تلال نس، أد في ربي تاويث لمتو غويدا غر لا سيعي، أ كيج نسدم رجا نغويد أراو سول نغل مايران أد أغ نغصو، نسكر كيج نغارسا، نكا نغوسلمن، نومن سر ربي ن ياغ نخلغن. لقد تغيرت الوضعية السوسولوجية للأمازيغية خاصة خلال العقد الأخير عبر إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001، إدمج الأمازيغية في المنظومة التربوية الوطنية سنة 2003، إحداث مسالك خاصة بالدراسات الأمازيغية في الجامعات المغربية سنة 2006، إدمج الأمازيغية في المشهد السمعي البصري الوطني وإحداث القناة الأمازيغية سنة 2010، وأخيراً بدسيرة وترسيم اللغة الأمازيغية سنة 2011.

إن مجمل هذه المنجزات والتكسيبات بخصوص الارتقاء باللغة والثقافة الأمازيغية وحمايتها هي نتاج مسار طويل من النضال المطلي، والنزاه من كين الفاعلين في المجتمع المدني والحركة الثقافية الأمازيغية. ما أدت بتياه من هذه المداخل الخاصة بتحليل نماذج من شعر فاطمة تاباعمرانت كفايت يتعلق بالهوية هو كون هذه الأرسمة قامت إلى حد ما بمبادرة الأمازيغية للحركة الثقافية الأمازيغية، فنانة وضعت فنها في خدمة القضية الأمازيغية من أجل المطالبة بحقوقها العادلة والمشروعة.

من خلال عدد من أشعارها، وخاصة على مستوى أومها المسجلة طيلة الفترة 1993 و 1995، حاولت الرئيسة فاطمة تاباعمرانت التعرف بمطالب الحركة الثقافية الأمازيغية ونقلها للعموم: ضرورة حماية اللغة والثقافة الأمازيغيتين وتطويرهما، تدريس اللغة الأمازيغية، ترسيم اللغة الأمازيغية... كما تيين هذه النصوص الشعرية معرفة عميقة من هذه الفنانة بحقوق الإنسان والحقوق اللغوية والثقافية، حيث اكتسبت هذه المعرفة بحكم اشتغالها في أوساط العمل الجمعي الأمازيغي، ولمازمتها للفاعلين في الحركة الثقافية الأمازيغية.

المراجع: 1- الحسن بن إيجا كوجان، 2002، تاماكت نغو: شعر فاطمة تاباعمرانت، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الرباط. 2- د عبد العالي تلمنصور، 2008، الرئيسة فاطمة تاباعمرانت: منقطعات من سفيها الشعرية، مقال منشور بجمعة الدراسات والأبحاث الأمازيغية، العدد 27، باريس. 3- د عبد العالي تلمنصور، 2011، الرئيسة فاطمة تاباعمرانت: الوجه الآخر للأنثى الأمازيغية التقليدية بالجنوب المغربي، مقال منشور بجمعة (مؤنبيا) في عدد خاص بالفن والآداب للمغربيين، منشورات جامعة سان جاك دوكومبوليل بإسبانيا، (بالغة الفرنسية).

◦C◦E◦H ◦C◦J◦: H◦H◦ LI ΣE◦O

1% 70% 100% 200%
0+ 100% 3G 4G 5G

©180 8Λ000Σ

[illegible]



البنك الرسمي لكأس العالم للأندية FIFA 2013 المغرب



بنك قاري... تظاهرة عالمية

مجموعة BMCE Bank هي فريق من 11000 شخصا، من 30 جنسية و 27 بلدا، يتقاسمون مع قيم كرة القدم ولعهم بالتضامن والإنفتاح والالتزام.

BMCE Bank، البنك الرسمي لكأس العالم للأندية-المغرب 2013 FIFA.



www.bmcebank.ma

BMCE BANK

عالمنا ثروتنا الأولى

